الثلاثاء 19 كانون الأول 2023
العدد 5089 السنة الثامنة عشرة
Mardi 19 Décembre 2023 nº 5089 18ème année

20 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

ثقافة

مصر تمنع الصحافيين من دخول غزة؟
18

خيال فرنسي - إسرائيلي مريض

اسحبوا حزب الله من الجنوب أو تُنجز المهمة بالقوة [2]

جلسة الحكومة اليوم «اختبار جديد» لرافضي التمديد

باسيل: جوزف عون مرشح مشروع ضرب لبنان [12]

عودة إسرائيل إلى المربع صفر

طوفان الأقصى

خيال فرنسي – إسرائيلي حول لبنان:

ليختزْ حزب الله بين الصفقة السياسية، والحرب المدمّرة

باريس- الأخبار

يبدو أن في العالم من يصرّ على رفض الوقائع، والتعامل مع الوضع في المنطقة وفق تمنيات أو تقديرات من طرف واحد. وهذا يشمل ما يجري البحث فيه بين فرنسا من جهة وبين الولايات المتحدة وإسرائيل وبريطانيا من جهة ثانية. حيث يطلب هؤلاء من باريس أن تلعب دوراً في «كبح» حزب الله ودفعه إلى وقف العمليات والانسحاب إلى ما بعد نهر الليطاني.

وقالت مصادر مطّلعة، إن الاتصالات الجارية بين باريس والدول الأخرى، تجاوزت الجانب السياسي، وإن اجتماعات استخباراتية عُقدت بين مسؤولين أمنيين فرنسيين في تل أبيب، أعقبتها لقاءات مع الاستخبارات الأميركية والبريطانية في إحدى دول المنطقة، وقد تركّز البحث على سبل مساعدة إسرائيل في مواجهة حزب الله، بما في ذلك الحديث عن المساعدة المطلوبة في حال قرّرت إسرائيل شنّ حرب على لبنان.

وكشفت المصادر المطّلعة على النشاط الفرنسي، أن اجتماعات عدة عُقدت بين وزارات الدفاع والخارجية والاستخبارات بين باريس وتل أبيب، للبحث في الملف اللبناني، وأن الفرنسيين «اطّلعوا من الجانب الإسرائيلي على خطط كانوا قد أعدّوها لضرب حزب الله قبل عملية طوفان الأقصى»، وأن المسؤولين الإسرائيليين، شرحوا لنظرائهم الفرنسيين بأن إسرائيل «لم تعد قادرة على تحمل الوضع مع حزب الله، ولا تنامي قدراته القتالية والعسكرية، وأنه يقوم بأنشطة خطيرة، من بينها تدريب مقاتلين فلسطينيين في لبنان، وقد كان له دور في عمليات إطلاق صواريخ خلال الحرب في عام 2021 (سيف القدس)، وأن ما قامت به «حماس» في 7 أكتوبر يعزّز المخاوف من بقاء حزب الله على وضعه في جنوب لبنان، وأن ما يجري الآن على الحدود يُعد ضرباً للسيادة الإسرائيلية، وهو ليس مجرد عمليات عسكرية، بل هو نمط يضر بالبنية الاجتماعية وبالاقتصاد، وأنه لا يمكن تحمّل فكرة طرد عشرات الآلاف من منازلهم».

وبحسب المصادر، فإن النقاش تطرّق إلى الأفكار التي يمكن العمل عليها لمعالجة «الأزمة»، وقد تحدّث الجانبان عن «إقامة منطقة عازلة وخالية من المسلحين وتمتد حتى نهر الليطاني». وقد اقترح الإسرائيليون «قيام تحالف أميركي – فرنسي – إسرائيلي لمعالجة الملف، لأن إسرائيل لا تثق بقدرة القوات الدولية على القيام بالمهمة، وهي لا تريد العمل مع الأمم المتحدة». وأضافت: «كذلك تطرّق الجانبان إلى وضع الجيش اللبناني، وأن إسرائيل تطالب فرنسا وأميركا وبقية الدول العالمية بدعم الجيش اللبناني وتعزيز قدراته لكي يكون قادراً على ضبط الحدود معها». كاشفة عن «اقتراح إسرائيلي، بأن يصار إلى وضع برنامج لتعزيز قدرات الجيش ونشره في الجنوب بإشراف التحالف الثلاثي بين إسرائيل وأميركا وفرنسا».

وتحدّثت المصادر عن أن الفرنسيين

> **كولونا كرّرت معزوفة التحذير من التصعيد وضرورة تطبيق القرار 1701**

أشاروا على الجانب الإسرائيلي بأن الأفكار «لا تبدو واقعية»، وأنه «يجب العمل على توفير عناصر صفقة كبرى، من خلال مشروع يؤمّن انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية المحتلة في مزارع شبعا أو معالجة وضع النقاط الـ13 المتنازع عليها».

وبحسب المصادر فإن باريس تعتقد بأن حزب الله في وضع «يمكن الرهان فيه على عقد صفقة معه، وأنه في حال سمع العرض بمعالجة نقاط الخلاف الحدودية مع التهديدات، فمن الممكن إقناعه بسحب قواته إلى خلف الليطاني». وتضيف المصادر «أن أصحاب هذا التوجه في فرنسا هم الذين يعتقدون بأن الحزب يبدو أضعف مما كان يعتقد كثيرون، وقد ظهرت قدراتهم في حالة ضعف أكثر مما يتحدثون هم، وأنه في حالة الحرب، يمكنهم القيام بأمور تؤذي إسرائيل، لكن ما ستقوم به إسرائيل سيكون مهولاً وكبيراً، وأن إسرائيل قادرة على شن حرب في أكثر من جبهة، وأنها تقدر الآن على تخفيف الغارات على غزة، وأن تنقل طيران للعمل في لبنان. وحزب الله لديه حسابات تتعلق بناسه ووضعه ومكاسبه السياسية ولن يغامر بالحرب».

وتقول المصادر إن الفرنسيين الذين «يأملون لعب دور في هذا المجال، يعتقدون بأن إسرائيل تريد الحرب مع حزب الله، وأنها تطلب الحل السياسي وأنها تفترض خطوات قد يصعب تنفيذها ما لم يقبل بها حزب الله، وربما يكون هذا سبباً لكي تقدم إسرائيل على شن الحرب، وأن على حزب الله أخذ هذا الأمر في الحسبان».

كولونا: تكرار المكرّر

وسط هذه الأجواء، حطّت وزيرة الخارجية الفرنسية كاترين كولونا في بيروت قادمة من فلسطين المحتلة. والتقت مع الرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي وقائد الجيش العماد جوزيف عون إضافة إلى قيادة القوات الدولية في الجنوب. وقد ركّزت الجبهة الجنوبية، حيث أفيد بأنها «لم تحمل جديداً معها، بل كرّرت النصائح التي حملتها سابقاً إلى بيروت، ومثلها مثل كل الموفدين الفرنسيين الذين زاروا لبنان منذ اندلاع الحرب على غزة». وقد تركّز بحثها حول «ضرورة وقف التصعيد في الجنوب وخفض التوتر وعدم توريط لبنان في حرب كبيرة». كما تناولت القرار 1701 «والأفكار التي يُمكن مناقشتها في هذا الإطار».

ونقل زوار الرئيس بري عنه قوله إن «العدو الإسرائيلي يتحمل مسؤولية خرق القرار».

وتزامنت زيارة كولونا، مع تسريبات نشرتها وسائل إعلامية إسرائيلية عن «الدور الذي تقوم به باريس بين بيروت وتل أبيب للتوصل إلى حلّ دبلوماسي لخفض التصعيد على الجبهة الشمالية، وأن الرئيس ماكرون، بعث في الأيام الماضية رسالة إلى لبنان تؤكد أن قواعد اللعبة التي كانت قبل 7 تشرين الأول، ليست ذات القواعد المعمول بها اليوم. نحن نوجد في واقع مختلف ويجب أن تفهموا أن الواقع تغيّر».

العدو ضاق ذرعاً ببقاء الجنوبيين في قراهم

المقاومة تضرب القبّة الحديدية في العمق

آمال خليل

للمرة الأولى منذ بدء العدوان، يتجرّأ العدو الإسرائيلي على استهداف محيط مراسم تشييع شهداء المقاومة. لكنّ حنقه من الحشد الذي يتنادى في كل تشييع، إلى ساحة عيتا الشعب برغم الخطر المحدق، أعماه عن أن يحسب ردّ الفعل.

وقبل حوالي عشر دقائق من بدء مراسم تشييع الشهيد حسن معن سرور ظهر أمس، في بلدته عيتا الشعب الملاصقة للحدود مع فلسطين المحتلة، أطلقت مُسيّرة معادية صاروخاً على سطح منزل مشرف على ساحة البلدة القديمة. واتّخذ الصاروخ مساراً معاكساً للساحة المزدحمة بالجموع وانحرف نزولاً نحو حقل مجاور حيث أشعل النيران. كما تسبب بإصابة أحد المشاركين بضغط في أذنيه من دوي الانفجار وتحطّم زجاج الحسينية والمنازل والمحال المجاورة.

لم تغادر المُسيّرة الساحة التي صارت تدعى بـ«ساحة الشهداء» لأنها مع سرور، أتمت التشييع السابع في الأشهر الثلاثة الماضية. الجموع أيضاً لم تنفضّ من حول النعش، رغم ما حدث. بل سارت خلفه تحت المقبرة المشرفة على مواقع الحدب والراهب وبرانيت.

حفظ العدو هذا المشهد الذي يتكرر كلما سقط شهيد في عيتا الشعب التي تذكّره بخيبته الكبرى خلال المواجهات ضده كما في عدوان 2006. تعرف الصبية الباسمة العائدة من التشييع أن الصاروخ «رسالة تحذيرية لنا لكي لا نتجمع مرة أخرى على بعد أمتار من الحدود». فقد اعتاد أهل البلدة النازحين أن يتلاقوا في تشييع الشهداء، لتفقّد منازلهم وأرزاقهم. وتصبح ساحة الحسينية موعداً للقاء الأقارب والجيران الذين فرّقهم النزوح، موقنين بأن العدو لن يجرؤ على أذية الجموع خوفاً من ثأر المقاومة.

في بيت ليف، استكمل أهل عيتا الشعب لقاءهم في تشييع الشهيد موسى مصطفى. وكما اختلطت البلدتان اجتماعياً وعسكرياً في زمن الاحتلال، التحمتا أمس بدماء شهيديها. مصطفى ورفيقه الشهيد حسن الضيقة سقطا في غارة من مُسيّرة استهدفت منزلاً بالقرب من مدرسة عيتا الشعب مساء أول من أمس. فهبّ المسعف سرور لانتشال الضيقة وصديقه المقرب مصطفى،

> **القت مُسيّرة معادية صاروخاً قرب مكان تشييع احد الشهداء في عيتا الشعب، فردّت المقاومة بقصف كريات شمونة**

ونقلهما إلى المستشفى. وفور عودته إلى منزله إثر إتمام مهمته بعد نحو ساعة، عاجلته طائرة حربية معادية ونسفت المنزل. والثلاثة شُيعوا أمس بين الجنوب والبقاع. «كل أهل عيتا كفّوا لهون» قالت الحاجة من عيتا لقريبتها من بيت ليف. «إنما فشروا ما يخلونا نطلع»، صدحت.

أزاحت عن حجابها الأسود شظية صغيرة طارت فوق رأسها من الصاروخ وأعطتها لابنها لحفظها. صارت تسرّ إلى مضيفاتها من بيت ليف، عن محمد، الشهيد الثالث من عائلتها. «ابن أسرة عايشين بزنودهم، لديه طفلة عمرها تسعة أشهر وأخرى عمرها سنتان ونصف سنة». قبل محمد، شيّعت الحاجة قبل أسبوع، قريبها حسن سرور، الأب لخمسة أطفال أكبرهم في العاشرة من عمره وأصغرهم طفلة لم تبلغ الأربعين يوماً. الأخير استبسل في مواجهات 2006 ولمّا يبلغ العشرين عاماً. وعندما نفدت ذخيرته، استكمل المواجهة بالحجارة.

في ساحة بيت ليف، تحلّق جمع مهيب حول نعش مصطفى. فوقه، ارتفعت على الجدار صورة ابن عمه صالح مصطفى الذي سقط قبل أسبوع في غارة على منزل في ياطر. نام طفلة فوق النعش وانتحبت والدته وشقيقته عليه. وبين نشيد وصلاة، نفّذ الطيران المعادي أربع غارات على تلة الراهب بين عيتا الشعب ورامية قبالة بيت ليف.

تقول إحدى المشاركات: «حفظنا الدرس. فعلوا الشيء نفسه في التشييع السابق. يتعمّدون إخافتنا لكي يُوارى شهداؤنا على السكت. لكنّ فشروا». صار ذكر بيت ليف ثابتاً في نشرات العدوان اليومية، برغم أنها ليست من البلدات المتاخمة للشريط الشائك. قصف وغارات على الأطراف وبعضها في الأحياء السكنية.

المشهد الميداني

ميدانياً، شهدت الجبهة في جنوب لبنان أمس الإثنين، ارتقاءً إضافياً في سخونة المواجهات وحدّتها، مع استهداف حزب الله منصتين للقبة الحديدية شمالي مستعمرة كابري، التي تبعد 8 كيلومترات عن الحدود، في ردّ غير معلن على غارة للعدو استهدفت نقطة للمقاومة بعيدة جداً عن خطوط الجبهة.

وإصراراً على تثبيت معادلة حماية المدنيين، ردّت المقاومة على استهداف العدو لمراسم التشييع في بلدة عيتا الشعب، بقصفه كريات شمونة بصلية صواريخ. هذه التطورات دفعت وسائل الإعلام العبرية إلى التساؤل عن الردع الذي تكلّم عنه جيش الاحتلال بينما يُمنع على المستوطنين التجمع في المستوطنات الحدودية، في الوقت الذي يُقيم حزب الله بحضور العشرات وعلى بُعد 200 متر من المطلة جنازة عسكرية.

وافتتحت المقاومة الإسلامية عملياتها أمس صباحاً باستهداف تجمّع لجنود وآليات العدو في محيط موقع الحمرا بالأسلحة المناسبة. ولاحقاً، استهدف المقاومون منصتين للقبة الحديدية في شمال مستعمرة كابري بسلاح المدفعية وحقّقوا فيهما إصابات دقيقة. وتقع مستعمرة «كابري» شرقي مستعمرة «نهاريا» في القطاع الساحلي الغربي، وتبعد عن أقرب نقطة عن الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة 8 كلم، ما يمكن فهمه على أنه ارتقاء جديد من المقاومة في الأهداف ومدياتها، بعد إمعان العدو في توسيع رقعة اعتداءاته بما يتجاوز المنطقة الحدودية.

وتكريساً لمعادلة حماية المدنيين، أطلقت المقاومة الإسلامية صلية صواريخ على قرية الخالصة المحتلة (المسماة مستعمرة كريات شمونة) رداً على استهداف العدو لمراسم التشييع في بلدة عيتا الشعب، مؤكدة أن أيّ مسّ بالمدنيين سيُقابل بالمثل.

وعلى الأثر، تحدثت وسائل إعلام إسرائيلية عن اندلاع حريق داخل مبنى في كريات شمونة عقب إصابته بصاروخ أُطلق من لبنان. وانتقد رئيس بلدية مستوطنة كريات شمونة، أفيحاي شتيرن، تعامل حكومة الاحتلال مع الوضع المتأزّم على الحدود مع لبنان، مؤكداً وقوع إصابات بشكل يومي بسبب ضربات حزب الله. وفي مقابلة مع «القناة 13» الإسرائيلية، قال شتيرن: «نحن نشعر بأنّ سياسة الاحتواء المدمّرة التي شاهدناها قبل 7 تشرين الأول مستمرة أيضاً اليوم». وأضاف: «نتلقّى يومياً نيراناً وإصابات، وأمس قُتل جندي من قوات الاحتياط، وهكذا يومياً نحصي الجرحى والقتلى». واعتبر أنّ «الطريقة الوحيدة لإزالة التهديد عن الحدود الشمالية هي القضاء على حزب الله، وليس اتفاقاً ولا حلاً سياسياً كما نسمع». وقال: «شاهدت مسؤولاً كبيراً في حزب الله يقول إنهم لم يستخدموا بعد كل السلاح الذي لديهم نحو الجليل. إذاً ماذا ننتظر...؟».

ابراهيم الأمين

فرنسا على وشك التحوّل إلى عدو!

لا يبدو أن الإدارة الفرنسية في وارد تغيير جلدها. لا أحد يتوقّع ذلك. وإذا كان الفرنسيون يدعمون إدارة تودي بهم إلى التهلكة داخلياً وخارجياً، فهذا شأنهم، كحال شعوب الدول الغربية، التي تنتج حُكومات تعمل وفق سياسة القمع والاضطهاد وسرقة موارد الدول الفقيرة. فكيف ونحن نرى نتاجها في فلسطين!

المُخضرمون من غير الفرنسيين، والذين عاشوا عقوداً طويلة في هذا البلد، يقرّون جميعاً – دون استثناء – بأنه لم يسبق لهم أن وجدوا عقلاً مُتصهيناً إلى هذا الحد، ليس على مستوى أركان الدولة من السياسيين فحسب، بل على مستويات الإدارة والأكاديميا والإعلام والثقافة أيضاً. ويقول أحد هؤلاء: فرنسا تحكمها أصولية علمانية، لا تحب الكنيسة، وتكره اليهود ولا تريدهم على أراضيها، وتكره المسلمين، وترغب بإعادتهم إلى بلادهم الأصلية. لكنها أصولية تقف إلى جانب إسرائيل. التي ترى فيها حليفاً أساسياً، في معركة استعادة الهيمنة على دول المنطقة. ويلفت، إلى أنه لا يوجد عاقل في فرنسا، ينفي صفة الإجرام عن إسرائيل. لكنّ هؤلاء، لا يجدون الإجرام متعارضاً مع مصالحهم. لكن، كيف يُتخذ القرار في فرنسا الآن؟

يؤكد المُخضرم أن الرئيس إيمانويل ماكرون أجهز على الإدارة العامة في فرنسا. والأمر لا يقف عند وزارتَي الدفاع والخارجية كما يعتقد

> **ماكرون يعتقد أن بمقدوره فرض صيغ على المقاومة في لبنان، مستنداً إلى قراءات خيالية عن الوقائع الميدانية**

الناظر إلى فرنسا من الخارج، بل همّش كل الوزارات الأخرى، وحصر القرار به شخصياً، وهو أمر يشكو منه العاملون في وزارات الداخلية والتربية والصحة وحتى الخدمات العامة. ولا داعيَ للسؤال عن الاقتصاد والأمن؟

أما بما خصّ تعامل فرنسا مع العدوان الإسرائيلي على غزة، يجد المعارضون لماكرون صفة واحدة لكل ما يقوم به وهي: الغباء!

قد يكون ماكرون غبياً، وهو كذلك، لكنّ صفة الغباء التي تُطلق عليه في بلاده، هدفها القول، بأنه غير مؤهّل لتحقيق مصالح فرنسا. وبالتالي، لا تعني، أن هؤلاء يرون مصالح بلادهم في مكان آخر.

ولندخل في الموضوع الساخن الآن، إذ اصطفت فرنسا سريعاً إلى جانب كل الطغاة في دعم العدو وتبرير جرائمه ضد الفلسطينيين، وتحمّس ماكرون للذهاب إلى تل أبيب والتقاط الصور مع قادة العدو. وعندما عاد إلى باريس، وجد أن الجمهور غاضب من صور جرائم إسرائيل، ولا إمكانية لحجبها عن العامة، فتلعثم ببعض العبارات عن الإنسانية، ثم عاد ليعرض خدماته في الحرب على فلسطين. وفاضت قريحته بفكرة التحالف الدولي ضد «حماس»، على غرار التحالف الدولي ضد «داعش»، وجال وصال إلى أن عُقد الأربعاء الماضي، في باريس، مؤتمر هزيل انتهى إلى تكليف الأجهزة الأمنية بإعداد قوائم بأسماء قادة وكوادر المقاومة لوضعها على لوائح الإرهاب.

صفّق له الإسرائيليون قليلاً، لكنهم قالوا له إن ما تريده إسرائيل من فرنسا يتعلق بلبنان. وطلبوا منه عدم تضييع وقته في البحث عن دور في غزة أو مع الفلسطينيين، وأن علامة النجاح التي سيحصل عليها رهن ما ينجزه على الجبهة اللبنانية.

لوهلة، ظنّ الفرنسيون أن إسرائيل تريد أن تبعث معهم رسائل تهديد إلى لبنان وحزب الله. وهم سبق أن قاموا بالأمر، مراراً وتكراراً، منذ السابع من أكتوبر الماضي، ولم يحصلوا على جواب يشفي الغليل. فماذا تريد إسرائيل أيضاً؟

قال الإسرائيليون لفرنسا إنهم يريدون منها دوراً فعالاً وعملياً، لا كلامياً فقط، من أجل تطبيق «التفسير الإسرائيلي» للقرار 1701، وسارع العدو إلى رمي الملف على الطاولة:

1 - مُمارسة أعلى درجات التهويل على حزب الله بأن الحرب آتية في حال لم يذعن.

2- حثّ بقية المجموعات اللبنانية، على القيام بخطوات سياسية لمحاصرة حزب الله، ودفعه إلى التنازل.

3 - حثّ بقايا «الدولة اللبنانية»، وفي مقدّمها الجيش اللبناني، على إعداد نفسه، لدور أكبر في جنوب لبنان، والاستعداد لتحمّل المسؤولية، ليكون شريكاً كاملاً للقوات الدولية العاملة في الجنوب، في سياق التطبيق الكامل والقسري لمُندرجات القرار 1701.

4 - الدخول، في نقاشات، ذات بُعد أمني وعسكري وسياسي مع الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا ودول عربية، من أجل ضمان تعزيز القوات الدولية، ورفدها بالعديد والعتاد، من أجل ضمان قدرتها على تنفيذ القرار.

المُشكلة أن فرنسا، تبدو مقتنعة بهذه المُهمة، بل مُتحمّسة لها بقوة، وهي تتصرّف على أنها انتصرت في الخطوة الأولى، المُتمثّلة بالتمديد لولاية قائد الجيش العماد جوزيف عون، رغماً عن أنف حزب الله وحليفه المسيحي جبران باسيل.

لكنّ فرنسا، التي لا ينقصها الاستعلاء، تعتبر نفسها في موقع الوصي على لبنان، وتعتقد أنها المعبر الأخير له إلى «العالم المتحضّر»، ولديها قراءة لوقائع ما يجري في الجنوب من مُواجهات بين المقاومة والعدو، وهي تعتقد بأن «حزب الله» ليس في وضع جيد، لا بل تعتقد، مثل أوروبيين آخرين، بأن محور المقاومة كله في وضع غير جيد، وأنه أقرب إلى ظاهرة صوتية منه إلى تحالف فعلي. وبناءً عليه، تفكّر فرنسا، بأن حزب الله، في وضع يسهل الضغط عليه، لإلزامه بصفقة سياسية، تُنتج وضعاً أمنياً وعسكرياً جديداً في الجنوب، وبالتالي، يتحقق طلب العدو، بمنع وجود المقاومة جنوب نهر الليطاني.

عند هذا الحدّ، لا يبقى الأمر رهن قراءة لعقلية أو طريقة تفكير. ولا يقف عند التصرفات الخرقاء للنزق جان إيف لودريان، أو الوزيرة المتحاذقة كاترين كولونا، أو بقية الفرقة من الموظفين، ولا سيما منهم «الحاقد» برنارد إيميه، بل صار الأمر، يتعلق بسلوك عام، عنوانه الوحيد، أن فرنسا تقوم بالأصالة عن نفسها، وبالإنابة عن الغرب بقيادة أميركا، وبالوكالة عن إسرائيل، بشنّ حرب ضد المقاومة في لبنان، وفي فلسطين أيضاً.

الله وحده يعلم، أي صفعة تنتظرها فرنسا، حتى تستفيق من أحلامها. لكن، وجب لفت الانتباه، الآن إلى أن فرنسا على وشك أن تتحوّل إلى عدو... يسير في أرض معادية!

طوفان الأقصى

المقاومة تعيد العدو إلى «المربع صفر»

رسائل «قسامية» على وقع المفاوضات

في اليوم الـ73 من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، تابع العدو اعتداءاته على المدنيين والأحياء السكنية، حيث سقط أكثر من 100 شهيد في مجازر جديدة في مخيم جباليا، شمال القطاع. كذلك، استمرّت العمليات العسكرية الإسرائيلية في الشمال والجنوب، وسط تصدٍّ شرس من المقاومين على طول محاور الاشتباك، حيث أثبتت وقائع الأيام القليلة الماضية، أنه لا منطقة «آمنة» تماماً بالنسبة إلى العدو على امتداد غزة. ونشرت، «كتائب القسام»، أمس، مقطع فيديو (بتاريخ الأول من أمس) يُظهر استهداف جيب عسكري إسرائيلي من نوع «همر» بصاروخ موجّه مضادّ للدروع «كورنيت»، شمال شرق بيت لاهيا. وبحسب الفيديو، فإن موقع الاستهداف يقع على مقربة من السياج الحدودي بين القطاع ومستوطنات «الغلاف»، قرب معبر «إيرز»، علماً أن تلك المنطقة دخلتها القوات الإسرائيلية في المرحلة الأولى من العملية البرية، بل في أيامها الأولى، ويعتبرها الجيش الإسرائيلي شبه آمنة بالنسبة إلى قواته التي تتحرّك فيها بنوع من «الأريحية»، أكثر مما تفعله في مناطق أخرى في عمق غزة. كما أن استخدام صاروخ «كورنيت»، يثير أسئلة كبرى في رؤوس القادة العسكريين الإسرائيليين، حول القدرات التسليحية الحقيقية للمقاومة في القطاع، نوعاً وكمّاً، وإمكانية أن تكون في حوزتها أسلحة نوعية أخرى، تخفيها لمراحل قادمة من الحرب.

كذلك، نشرت «القسّام» مقطع فيديو آخر، يظهر اشتباكات يخوضها المقاومون مع قوات العدو وآلياته في مدينة غزة، حيث ظهر في الفيديو 10 جنود إسرائيليين وهم يختبئون خلف دبابة، قبل أن يتلقوا قذيفة صاروخية في وسطهم، أطلقها مقاوم، فأوقعتهم بين قتيل وجريح. كما أظهر الفيديو الجرّافات الإسرائيلية وهي تقوم بسحب وإخلاء دبابات «ميركافا»، تعرّضت للاستهداف من قبل المقاومين. أيضاً، أظهر المقطع جنوداً مصابين وموضوعين على الحمّالات، فيما من المرجّح أن يكون المقاومون قد حصلوا على هذه المشاهد، من خلال اغتنام «كاميرا رأس»، من أحدهم. وفي المقابل، أقرّ الجيش الإسرائيلي، أمس، بمقتل 7 من ضباطه وجنوده في معارك جنوب القطاع وشماله. كما أعلن مستشفى «سوروكا» (النقب)، وحده، عن استقبال 28 جندياً إسرائيلياً مصاباً جرّاء القتال.

وفي ما يتصل بالأسرى الإسرائيليين، عرضت «القسام»، مقطع فيديو يُظهر 3 من هؤلاء، كباراً في السنّ، وهم يطالبون حكومتهم بإخراجهم من قطاع غزة، مؤكّدين أنهم «لا يريدون الموت بالغارات الجوية». وفي حين اعتبر المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، مقطع الفيديو، «رسالة إرهابية»، فقد جدّد القول إن «الجيش يقوم بكل ما يمكن لتحرير هؤلاء الأسرى». ومن جهته، قال القيادي في حركة «حماس»، أسامة حمدان، أمس، إن الحركة «منفتحة على مبادرات قطر ومصر بشأن صفقة التبادل»، لكنه عاد ليؤكّد أن «لا تفاوض على صفقة الأسرى حتى يتوقّف العدوان على شعبنا».

> أتى نشر فيديو الأسرى ضمن مفاوضات تجري في الخفاء بوساطة مصرية وقطرية

وفي الواقع، يأتي نشر مقطع الفيديو ضمن مفاوضات تجري في الخفاء بين العدو والمقاومة، بوساطة مصرية وقطرية. وفي هذا السياق، قالت مصادر مطّلعة إن «لقاء انعقد مساء أمس، في العاصمة البولندية، وارسو، ضمّ مدير المخابرات المركزية الأميركية وليام بيرنز، ورئيس الوزراء القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ورئيس جهاز «الموساد»، ديفيد برنياع، لمناقشة إمكانية التوصّل الى اتفاق جديد لتبادل الأسرى». كما أن بث المقطع في هذا التوقيت يمكن فهمه كإشارة على نيّة «حماس» التفاوض على فئة الرجال من كبار السنّ، حالياً، وعلى من تبقّى من غير الأسرى الجنود. وكان العدو قد رفض - قبيل انفراط عقد الصفقة الماضية - أن يجري تبادل على غير النساء والأطفال، حينذاك، إلا بالشروط نفسها، أي دفعة يومية تصل إلى 10 أسرى إسرائيليين، على قاعدة مقابل كل إسرائيلي، يُطلق سراح 3 فلسطينيين، الأمر الذي اعتبرته المقاومة أنه غير مناسب لتطبيقه على الأسرى الرجال، وإن كانوا من المسنّين، مطالبةً بتعديل شروط التبادل، كما ونوعاً.

وفي موازاة ذلك، ومع زيارة وزير الدفاع الأميركي الكيان الإسرائيلي أمس، وتأكيده استمرار بلاده في تزويد الأخير بما يحتاج إليه من أسلحة وذخائر في حربه على غزة، وإعلانه عدم إملاء «أي جدول زمني أو شروط على إسرائيل» بخصوص هذه الحرب، كان «البيت الأبيض» والخارجية الأميركية يطلقان مواقف لا توافق عليها الحكومة الإسرائيلية الحالية، وخصوصاً رئيسها بنيامين نتنياهو، الذي ما لبث يعاكس الأميركيين في هذا المسار، إذ قال «البيت الأبيض»، أمس، إن واشنطن «لا تزال تؤمن بحلّ الدولتين، وهو الطريق الصحيح للمضيّ قدماً بالنسبة إلى إسرائيل والفلسطينيين»، مشيراً إلى اعتقاد الإدارة بأنه «بعد تعزيز السلطة الفلسطينية، وينبغي أن تدير غزة، ولم نغيّر رأينا بهذا الشأن». وأضاف أن «الشعب الفلسطيني يستحقّ صوتاً يعبّر عنه، وحكماً شفّافاً يساعده على تحقيق حل الدولتين»، في إشارة إلى اعتباره السلطة بديلاً من حركة «حماس» في حكم غزة. وفي السياق نفسه، رفض القيادي في «حماس»، أسامة حمدان، التصريحات الأخيرة لمسؤولي «فتح» بشأن «محاسبة المقاومة»، معتبراً أنها «لا تعبّر عن مسؤولية وطنية»، في إشارة إلى تصريح أمين سر اللجنة التنفيذية لـ«منظمة التحرير»، حسين الشيخ، لقناة «العربية» السعودية، والذي قال فيه إنه «ستتمّ محاسبة حركة حماس، لكن بعد وقف إطلاق النار في قطاع غزة».

(الأخبار)

مشروع أميركي لـ«شريط أمني»

أميركا لإسرائيل: حان وقت «المرحلة الثالثة»

يحيى دبوق

يبدو، في ضوء تسريبات الإعلام العبري، أن الأميركيين نجحوا في بلورة اتفاق أولي مع الإسرائيليين، لفرملة العملية البرّية برخمها واندفاعها الحاليَّين، والانتقال إلى «المرحلة الثالثة» منها، والتي تتمثّل في الانكفاء عن القتال بوتيرة ومستوى عاليَين، والتركيز على المواجهات المباشرة واحتلال المناطق التي باتت خالية من المباني، وفرض سيطرة عسكرية عليها، وذلك بعد الانسحاب ما أمكن إلى خطوط خلفية. على أن «المرحلة الثالثة» هذه، لا تعني وقفاً لإطلاق النار، بل إنهاءً للعمليات الكبيرة، والتي سيُستعاض عنها بتكتيكات مغايرة، هي مزيج من توغّلات خاصّة لضرب أهداف معيّنة، وفرض مناطق عازلة يختلف عمقها واتّساعها بين بقعة جغرافية وأخرى، فضلاً عن تشديد الحصار على مناطق ثقل حركة «حماس» وفصائل المقاومة، سواء في شمال القطاع أو جنوبه، على أن يُبقي الجيش الإسرائيلي لنفسه هامش مناورة كبيراً جداً، في فعل ما يراه مناسباً، جواً وبحراً وبراً، لضرب أهداف في القطاع، انطلاقاً ممّا يتبلور لديه استخبارياً. بمعنى آخر، تنتهي الحرب من دون الإعلان عن انتهائها: تقليص حجم القوات وإعادة تمركزها في الأطراف ضمن شريط أمني من المفترض أن يبعد النيران الفلسطينية المباشرة عن المستوطنات المحيطة، القريبة من السياج، ما يعني اعترافاً شبه مباشر بفشل الحرب الإسرائيلية على غزة.

وفيما سياتي الانتقال إلى «المرحلة الثالثة»، تسووياً، بعد انتهاء «المرحلة الثانية» في منتصف الشهر المقبل، لا يزال هناك تشكيك لدى واشنطن وعدد كبير من المراقبين الإسرائيليين من خبراء وكتاب، إزاء إمكانية احترام صانع القرار في تل أبيب، للتاريخ المتّفق عليه مع الأميركيين، إذ يمكن أن تخرقه محاولات تملّص وعرقلة من جانب الإسرائيليين، وهو أمر يبدو متوقّعاً وطبيعياً، بالنظر إلى المعضلة التي وجدت إسرائيل نفسها تواجهها بلا مخارج، بعد 75 يوماً على الحرب. وحتى أمس، كان رأي رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وأقطاب حكومته من اليمين، وكذلك الرأي السائد في الجيش الذي يقوده رئيس الأركان، هرتسي هليفي، يميل إلى أن مواصلة العملية البرية بزخم ووتيرة عاليَين، من شأنها إيجاد ظروف أفضل وروافع ضغط على حركة «حماس»، لتسهيل تحرير الأسرى الإسرائيليين. والواقع أن لدى كل هؤلاء إرادة مخلوطة بدوافع شخصية أو أيديولوجية، للاستمرار في القتال؛ إذ يخشى نتنياهو من أن تنتهي حياته السياسية مع انتهاء الحرب، فيما أقطاب ائتلافه من الفاشيين ثابتون على موقفهم الهادف إلى القتل لأجل القتل. أمّا قادة المؤسسة العسكرية فيدركون أن التراجع الآن، بلا تحقيق انتصار عسكري يمكن تسويقه لدى الجمهور الإسرائيلي كما لدى الآخرين، سيضرّ بقدرة الجيش ومكانته، بما لا يمكن حصر تداعياته السلبية على هذا الأخير وعلى الكيان.

تامل واشنطن بضغط داخلي على حكومة إسرائيل، للإلزامها بتوقيت «المرحلة الثالثة» (أ ف ب)

«مأساة» الأسرى الثلاثة تعيد المفاوضات:

إسرائيل تريد صفقة «على ذوقها»

بيروت حمود

بقتله ثلاثة من أسراه، أضاف جيش العدو «مأثرة» جديدة إلى سجلّه الحافل منذ بدء حرب الإبادة المتواصلة على قطاع غزة. لكنه هذه المرّة، أطلق النار على «مواطنيه»، الذين لم يُعرَف بعد ما إذا كانوا قد فرّوا من أَسْرهم، أو أُطلق سراحهم عمداً، بينما كانوا يصرخون بالعبرية: «النجدة»، ويرفعون أعلاماً بيضاً، وقد عرّوا الجزء الأعلى من أجسادهم رافعين أيديهم، وفق ما أثبتته التحقيقات التي أجراها الجيش مع نفسه، قبل أن يَكتشف في وقت لاحق أن الأسرى خطّوا طلب النجدة ببقايا الطعام والبهارات، على سطح بناية كانوا في داخلها، في محاولة لدفع الجيش إلى إنقاذهم.

وعلى إثر الحادث الذي وصفته مختلف المستويات الإسرائيلية بـ«التراجيدي»، وتحمَّل المستويَين العسكري والأمني المسؤولية عنه، خصوصاً أنه أتى بعد «كارثة» الشجاعية، التي قُتلت فيها المقاومة تسعةً من جنود العدو، بينهم قائد «الكتيبة 13» في لواء «غولاني»، اتهمت عائلات الأسرى المقتولين، الحكومة بأنها تخلّت عن أبنائها، في موازاة تصاعُد الضغط الشعبي الإسرائيلي، المعبّر عنه في تظاهرات شهدتها تل أبيب، لمطالبة مجلس الحرب باستئناف المفاوضات لإطلاق سراح أكثر من مئة أسير إسرائيلي لا يزالون محتجزين لدى فصائل المقاومة في غزة. واتّهم شقيق الأسير القتيل، ألون شمريز، إيدو، الحكومة، بالتخلّي عن أخيه، قائلاً في جنازته التي نُظمت في مستوطنة «شفاييم»، إن «الذين تخلّوا عنك هم الذين قتلوك بعد كل ما فعلته (لتنجو بنفسك)»، فيما قالت والدته: «تمكّنت من الصمود 70 يوماً في الجحيم. لحظة أخرى وكنت ستكون بين ذراعيّ».

الإجماع الإسرائيلي على أن الحدث عبارة عن «مأساة»، لم يقنع المحلّل العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، ناحوم برنياع، الذي اعتبر أنه يفوق ذلك، وأنه ليس «وصمة عار» فحسب، كما وصفه زميله المراسل العسكري للصحيفة، رون بن يشاي؛ بل هو، وفق ما عبّر برنياع: «جريمة، كما أثبت التحقيق الذي أجراه الجيش في شأن الانتهاكات المتسلسلة للأوامر... ما حدث هو جريمة حرب، كما يعرّف ذلك القانون الدولي». وأضاف أن «هناك فرقاً بين الخطأ والإهمال، وما حدث في الشجاعية لم يكن مجرّد حادث... بعض الشهادات أكدت أن مطلق النار كان يراهم من عشرات الأمتار، وفي لحظة ما صرخ أحد الضباط آمراً الجنود مطلقي النار بالتوقّف، فيما نجح أحد الأسرى في الاختباء في مبنى، قبل معاودة إطلاق النار عليه بهدف القتل». كذلك، رأى برنياع أن تحمّل رئيس الأركان، هرتسي هليفي، ووزير الأمن، يوآف غالانت، المسؤولية عمّا حدث لا يكفي، «طالما لم يدن كلاهما الجريمة، وطالما أن الجيش لا يتعلّم من أخطائه ولا يتّخذ إجراءات حاسمة تجاه مطلقي النار في حوادث كهذه، فإن شيئاً لن يتغيّر»، مشيراً إلى أنه «مندهش» من أن الجيش أبعد الجنود الذين اقتحموا مسجداً في مدينة جنين واستخدموا مكبّرات الصوت فيه، للإنشاد، ولتهديد سكان المخيم، بينما لم يَقُم بإجراء مماثل بحقّ الجنود قاتلي الأسرى الثلاثة. ولفت إلى أن هناك مَن يربط بين مقتل هؤلاء ومقتل يوفال كاستيلمان بـ«نيران صديقة» خلال عملية القدس الأخيرة، فيما آخرون يربطون الحادثة باستهتار الجيش في كل ما يتّصل بحياة الأسرى في غزة، قائلاً: «لست متأكداً من وجود علاقة بين كل ذلك، لكن في جميع الأحوال، لا يمكن أن يَمرّ مقتل ثلاثة إسرائيليين أبرياء في ظروف لا خلاف عليها، من دون أيّ حساب. فالأمر ليس كما قال نتنياهو: «هكذا هي الحياة». لا. ليست هكذا هي الحياة».

> منح مجلس الحرب رئيس «الموساد»، دافيد برنياع، «الضوء الأخضر» للتباحث في صفقة أسرى جديدة

وفي ظلّ تصاعُد الغضب الشعبي جرّاء تلك الحادثة، لفتت «القناة 12» الإسرائيلية، إلى أن مجلس الحرب منح رئيس «الموساد»، دافيد برنياع، «الضوء الأخضر» للتباحث في صفقة أسرى جديدة، مشيرةً إلى أن الحكومة وضعت خطّين أحمرين يتمثّلان في إعادة مَن تبقّى من الأسيرات الإسرائيليات، واشتراط استئناف إطلاق النار بعد التوصّل إلى صفقة. وتقاطع ذلك، مع ما أفادت به «هيئة البث الإسرائيلية» من أن الحكومة الإسرائيلية تبحث في عدّة خيارات، من ضمنها إطلاق سراح أسرى فلسطينيين من ذوي المحكوميات الطويلة، أدينوا بتنفيذ عمليات أسفرت عن مقتل إسرائيليين، فيما تحدّثت تقارير عبرية مختلفة عن اجتماع رئيس «الموساد»، ورئيس الوزراء القطري، محمد بن عبد الرحمن آل الثاني، في العاصمة البولندية وارسو، أمس، «بهدف تحريك المفاوضات التي ستكون أطول وأعقد من سابقتها».

وفي هذا الإطار، نقلت وكالة «رويترز» عن مصدرَين مصريَّين أمنيَّين، قولهما إن «إسرائيل وحركة حماس، منفتحتان على تجديد وقف إطلاق النار والإفراج عن المحتجزين»، قبل أن يستدركا بالقول إنه «لا تزال هناك خلافات حول كيفية تنفيذ ذلك... مصر وقطر أصرّتا على زيادة المساعدات وفتح معبر كرم أبو سالم قبل البدء في أيّ مفاوضات». وطبقاً للمصدرَين، فإن «حماس تصرّ على وقف شامل لإطلاق النار ووقف الطيران فوق قطاع غزة كشرط رئيسيّ للقبول بالتفاوض، بالإضافة إلى تراجع الجيش الإسرائيلي لبعض الخطوط على الأرض في غزة». وبحسبهما، أبدت الحركة «موافقة على استكمال هدنة تسليم الرهائن بقائمة تحدّدها هي ولا يفرضها عليها أحد»، فيما «اضطرّت إسرائيل للموافقة على قائمة الأسرى من المدنيين التي تحدّدها حماس، ولكن الأولى طلبت جدولاً زمنياً والاطّلاع على القائمة». ولفتا إلى أن «إسرائيل ترفض تراجع قوات الجيش»، وأنه على رغم فتح معبر «كرم أبو سالم»، يتأخّر دخول المساعدات بسبب إجراءات التفتيش الإسرائيلية.

وبالعودة إلى «القناة 12»، فهي ذكرت، نقلاً عن مصدر «مطّلع» على مضمون لقاء جمع برنياع إلى آل الثاني، الجمعة الماضي، قوله إن رئيس الوزراء القطري «حثّ رئيس الموساد على المبادرة لتقديم مقترح إسرائيلي»، ما يعني أن إسرائيل قدّمت في اجتماع وارسو الخطوط العريضة للصفقة المحتملة. ومن جهتها، ذكرت مراسلة الشؤون السياسية لصحيفة «معاريف»، آنا بارسكي، في مقابلة مع «إذاعة الشمال» الإسرائيلية، أن وجود مفاوضات أو اتصالات (بين رئيس الموساد، ورئيس وزراء قطر، ورئيس السي آي إيه)، لا يعني أن ذلك «يجري في وسائل الإعلام»، في إشارة إلى أن كل ما يجري تداوله بخصوص ذلك «هدفه التأثير على الرأي العام الإسرائيلي، وليس من المؤكد أن المفاوضات ستحقّق صفقة في النهاية»، عازيةً ذلك إلى أن رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، يحيى السنوار، و«بخلاف الصفقة السابقة، ليس متحمّساً لهذه الصفقة، لأنها لا تحقّق مصالحه. والسبب في تبدّل موقفه عائد إلى أنه ظنّ في المرّة الأولى أن الهدنة ستتحوّل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وهو ما لم يحصل. ولذلك، هو ليس معنيّاً بالانخراط في صفقة ستكون نتيجتها استمرار استئناف إسرائيل للحرب كما في المرّة السابقة».

على هذه الخلفية، يقول هؤلاء إن استمرار الحرب بوتيرتها الحالية، أقلّ سوءاً من وقفها، حتى وإنْ لم تحقّق أهدافها، وهو رهان على إمكان تحقيق إنجاز ما، مع استمرار القتال، فيما الانكفاء عنه، من شأنه أن يؤدّي إلى تسويات سياسية اضطرارية، ليست في مصلحة إسرائيل استراتيجياً. إلا أن معضلة صاحبَي هذا الرأي، تكمن في أنه كلّما مرّ الوقت ينخفض الرهان على تحقيق الإنجازات، وسط أثمان وخسائر كبيرة تتراكم يوماً بعد يوم، مع تراجع بات ملموساً، للتأييد الذي حظيت به العملية البرية، في بداية الحرب. وفي هذا السياق، تشير استطلاعات الرأي في إسرائيل إلى انخفاض بوتيرة سريعة لهذا التأييد، مع مطالبة بضرورة الإسراع في الاتفاق على تبادل أسرى، وعدم الرهان على العملية العسكرية فحسب.

> الأمل بـ«صورة النصر عبر قتل السنوار صادف، لكن لا يمكن بناء إستراتيجية على الآمال»

وفي المقابل، ينوي الراعي الأميركي مواصلة الضغط على صانع القرار في إسرائيل كي يلتزم بالمدّة المتّفق عليها، الأمر الذي يفسّر الزيارات المتتالية للمسؤولين الأميركيين إلى تل أبيب. ويعوّل الجانب الأميركي على عوامل ضغط إسرائيلية داخلية، من بينها الخسائر اليومية، والوضع الاقتصادي والسياسي، وضغط عائلات الأسرى الإسرائيليين، والذي بدا يأخذ منحًى تصاعدياً - وهو نتيجة إنجازات وصمود المقاومين في غزة -، في حين أنه من المشكوك فيه أن تنجح إسرائيل في أن تحقّق إنجازاً ذا دلالات، سواء في ما يتعلّق بهزيمة «حماس» وقتْل قادتها، أو لجهة تحرير الأسرى عسكرياً. وكما يرد في الإعلام العبري: الأمل بـ«صورة النصر عبر قتل (القيادي في حركة حماس، يحيى) السنوار صادق، لكن لا يمكن بناء إستراتيجية على الآمال».

طوفان الأقصى

عن تقديم حسين الشيخ أوراقَ اعتماده:

مَن سيحاسب مَن؟

رام الله - **أحمد العبد**

ما إن أعلنت الإدارة الأميركية تأييدها لتأدية سلطة رام الله دوراً في قطاع غزة في اليوم التالي من الحرب، حتى خرجت الأخيرة عن صمتها الذي لاذت به منذ بدء العدوان، لتبدي استعدادها لتأدية ذلك الدور، متماهيةً مع الطروحات الأميركية بشأن القطاع، إلى جانب استمرارها في أداء مهمتها في المحافظة على الهدوء في الضفة الغربية المحتلة، وبقائها على «التنسيق الأمني» مع إسرائيل. وفي السياق، توقّف الفلسطينيون عند تصريحات إعلامية لأمين سر اللجنة التنفيذية لـ«منظمة التحرير»، حسين الشيخ، الذي يُعد من أبرز الأسماء لخلافة الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، خاصة لناحية انتقاداته لحركة «حماس». وقال الشيخ، في حديث إلى وكالة «رويترز»، «إنه من غير المقبول أن يعتقد البعض أن طريقة حماس ونهجها في إدارة الصراع مع إسرائيل كانا المثل الأعلى والأفضل». كما صعّد هجومه على الحركة خلال حديث على قناة «العربية» السعودية، بالقول إنه «ستتم محاسبة حركة حماس، لكن بعد وقف النار في قطاع غزة». وتأتي هذه التصريحات بعدما شنت حكومة الاحتلال، في الأيام الأخيرة، هجوماً على السلطة الفلسطينية، قائلة، على لسان رئيسها بنيامين نتنياهو، إن الأخيرة لن تعود إلى قطاع غزة، وإن الدولة الفلسطينية لن ترى النور، وإن الجيش الإسرائيلي مستعدٍ لقتال الأجهزة الأمنية، لا بل إن وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، وصف السلطة بـ«النازيين».

المفارقة أن الشيخ يتحدث بالمساءلة السياسية، بينما تولّت سلطته تغييب كل المؤسسات الكفيلة بذلك؛ فـ«المجلس التشريعي» مُنحل بقرار من «أبو مازن»، و«منظمة التحرير» قراراتها مخطوفة على رغم التغنّي بمرجعيتها وتمثيلها ومكانتها. وفي السياق، يرى نائب رئيس «المجلس التشريعي» المنحل، حسن خريشة، في حديث إلى «الأخبار»، أن تصريحات «أبو تالا» تتساوق مع «الطروحات الأميركية والإسرائيلية والأوروبية عن اليوم التالي من الحرب»، معتبراً أنها «جزء من حرب نفسية بعد صمود المقاومة وانتصارها، وهدفها دغدغة مشاعر وأوهام من يؤمن أن واشنطن يمكن أن تخلق حلاً سياسياً». ويضيف أن الهدف من توقيت هذه التصريحات «قد يكون تقديم أوراق اعتماد مسبقة للأميركي والإسرائيلي»، وهو ما يصفه بـ«المرفوض».

> **نائب رئيس «المجلس التشريعي» المنحل، لـ«الأخبار»: يبدو أنّ الهدف من توقيت تصريحات «أبو تالا» هو «تقديم أوراق اعتماد مسبقة للأميركي والإسرائيلي»**

كما يرى أن «الاعتقاد بأن الأميركيين يمكن أن يمنحونا شيئاً هو وهم كبير، فهم شركاء في الحرب والعدوان على فلسطين منذ اليوم الأول»، معتبراً أن «استقبال هؤلاء وخوض النقاشات معهم حول كل المخططات السياسية عبث، إذ لا يوجد عاقل فلسطيني يثق بالأميركي، الذي هو عضو في مجلس الحرب الإسرائيلي». ويتابع أن «ما تقوم به واشنطن لا يتعدى كونه ذراً للرماد في العيون»، في وقت ترفض فيه حكومة الاحتلال الاعتراف بالسلطة الفلسطينية كشريك سياسي. ويلفت خريشة إلى «أننا الآن في مرحلة حرب ويجب أن نكون معاً في خندق واحد، ولكن أن نجرّم المقاومة ونتحدث عن أخطائها ومحاسبتها أمر غير مقبول»، مضيفاً أنه «لا أحد يستطيع أن يحاسب المقاومة التي حققت انتصاراً كبيراً في السابع من أكتوبر، وما زال هذا النصر موجوداً حتى اللحظة». وباستغراب، يتساءل خريشة: «كيف يمكن الرهان على الأميركيين والإسرائيليين الذين عملوا على مدى كل الحكومات السابقة على عزل السلطة بشكل مباشر، إلى جانب ما يقوم به الاحتلال في الضفة من حرب إبادة تستهدف الكل الفلسطيني؟»، مؤكداً أن «الوقت الراهن ليس مناسباً للحديث عمن يحكم هنا أو هناك»، «وإن كان الأولى بذلك هو من دافع عن الأرض والشعب وقاوم وانتصر في المعركة». وحول أسباب مراهنة البعض على واشنطن رغم التجربة السيئة معها، يقول خريشة إن «هؤلاء يرغبون في المحافظة على موقعهم في السلطة ونفوذهم السياسي والأمني والاقتصادي».

من جانبه، يرى الكاتب والمحلل، خليل شاهين، في حديث إلى «الأخبار»، أن السلطة اتخذت موقف «المتفرج» طيلة شهرين من العدوان على غزة، وكأنها تنتظر نتائج الحرب لتحدد موقفها وخطواتها، وهذا يترافق مع تدهور ثقة الفلسطينيين بها، خصوصاً في ظل إحجامها عن فعل أي شيء في مواجهة اعتداءات جيش الاحتلال والمستوطنين. وحول تصريحات الشيخ، يؤكد شاهين أنه «لا أحد يستطيع محاسبة المقاومة، فالمقاومة خلال تاريخ الشعب الفلسطيني كانت لديها أخطاء وثغرات، لكنها بقيت الوسيلة الوحيدة لتعبير الشعب الفلسطيني عن حقوقه، وقد وقعت أخطاء في مسيرتها في الأردن ولبنان وغيرهما، فهل جرت محاسبة أحد، والسؤال الأهم: من سيحاسب من؟». ويتابع شاهين أن «المقاومة ليست «حماس» فقط، فهناك «الجهاد الإسلامي» و«الجبهة الشعبية» و«الجبهة الديمقراطية» وكتائب «شهداء الأقصى» و«المجاهدون». وهناك مقاومة في الضفة أيضاً»، متسائلاً: «هل تريد منظمة التحرير التي أصبحت هيكلاً بلا معنى ولا تجتمع إلا في إطار ورشات عمل، محاسبة كل هؤلاء؟ ومن هي المؤسسات التي ستقوم بذلك؟».

في الوقت نفسه، يشدد شاهين على أهمية «المراجعة والتقييم»، والتي يراها «خطوة مطلوبة يجب إجراؤها من قبل الفلسطينيين»، مشيراً إلى أن «أمامنا 30 عاماً من اتفاقيات جرى خلالها تقسيم الأراضي الفلسطينية، وسط سطوة وتحكم للاحتلال الذي يعبث بها، في ظل وجود تنسيق أمني وتبعية اقتصادية، وكل ذلك وسط تضاعف أعداد المستوطنين مرات عديدة، وتأجيل قضايا القدس واللاجئين والحدود والدولة»، وهو ما يرى أنه «يجب أن يخضع لمراجعة أيضاً». والواضح من سلوك السلطة، بحسب شاهين، «أن بقاءها هو الهدف وليس الوسيلة لتحقيق الهدف، وأن ما يرتبط بها من مصالح لأصحاب مواقع القوة والنفوذ السياسي والاقتصادي والأمني يجعلهم يراهنون على واشنطن». ويستلخص شاهين أن «المطلوب من السلطة الفلسطينية هو أن تصبح وكيلاً أمنياً للاحتلال الذي ينوي الاحتفاظ بشريط أمني في غزة، على أن تتم إعادة تشكيل السلطة في القطاع ونزع صلاحياتها ومنحها مهمات شرطية لحفظ الأمن الداخلي، وهذا ما ينطبق على الضفة أيضاً، بحيث تصبح السلطة بلدية كبيرة تملك قوات شرطية فقط».

المفارقة أن الشيخ يتحدث بالمساءلة السياسية، بينما تولّت سلطته تغييب كل المؤسسات الكفيلة بذلك (أ ف ب)

رأي

خيارات إسرائيل المُرّة

صفية أنطون سعادة *

لم تكن «إسرائيل» متهيّئةً لـ«طوفان الأقصى»، وكانت أجهزتها الأمنية مسترخية ومطمئنة، وخاصة أنها استطاعت أن تقيم علاقات مع معظم دول الجوار، وتتطلّع إلى فتح أبواب السعودية أمامها في التوقيت المناسب. الثمن معروف، ألا وهو إنهاء القضية الفلسطينية، وشعب فلسطين وأرض فلسطين من دون ضجة كبيرة، رويداً رويداً، فتهديم بيت من هنا، واقتلاع عائلة من هناك، واستحواذ على أراض تحت حجج مختلفة، واستيطان متواصل يبني الحواجز بين من تبقى من الفلسطينيين، كان كافياً لإنجاز الكيان الصهيوني مشروعه «القومي» الخالص.

هجوم حركة «حماس» قام بتكثيف التسجيل الرقمي وتسريعه أمام أعيننا، فلولا شلالات الدم وعملية الإبادة الجارية، لكان العالم قد تكيّف مع مسح فلسطين من الوجود، واستراح معظم حكام العرب من حمل عبء هذه القضية، كما اطمأنت «إسرائيل» إلى أن هذه الأرض هي أرضها التي لا ينازعها عليها أحد.

هول المأساة أصبح واضحاً أمام كل من لديه عينان، وللمرة الأولى تتحوّل «إسرائيل» من مضطهِد وضحية إلى جزّار متوحّش في نظر الشعوب، وخاصة الشعوب الغربية. انتهت قصص الاستعطاف والتمسكن الإسرائيليّين، وحلّت محلّها شريعة الغاب والقوة الغاشمة وأطنان القنابل العمياء التي لا تفرّق بين بريء ومذنب، أو طفل وشاب، أو مدرسة ومعسكر. الكل مذنب حسب العقيدة الصهيونية، فمجرد وجود فلسطين خطيئة يتحتّم محوها إلى الأبد.

في هذه الحالة، وتبعاً لهذا المنطق، لا حلّ إلا باستدامة الحرب. الاختلاف داخل «إسرائيل»، وبين هذه الأخيرة والولايات المتحدة الأميركية، يكمن في طريقة متابعتها. فأميركا تريد حرباً بوتيرة منخفضة شبيهة بما كان يحصل سابقاً: قضم للأراضي بصمت، بحيث لا يستجلب ردات فعل عنيفة، فقط بعض الاعتراضات الشفهية هنا وهناك.

تعيش «إسرائيل» مأزقاً كبيراً بعد «الطوفان»، وهو حقاً طوفان لأنه رمى في أحضانها عدداً من التحدّيات عليها أن تواجهها دفعة واحدة، وهي أعجز من النجاح في مهمتها هذه، بالرغم من الدعم الغربي غير المسبوق، إلى حد الانحياز الكامل دون مواربة أو تورية.

التحدّي الأوّل، هو تحييد الأعداء، فهي غير قادرة على مواجهتهم معاً. في الماضي، تمكّنت من إقامة معاهدات سلام مع مصر والأردن ما سمح لها بالهيمنة في المنطقة، وخاصة مع سقوط الاتحاد السوفياتي، لكن المشهد تغيّر اليوم. إذ تجد «إسرائيل» نفسها محاطة بحزام «مقاوم» يكبّلها، وقد فُتحت أكثر من جبهة لمساندة فلسطين، فسقط تحييد الجبهات الذي كان يحميها، ويظهرها كأنها قضاء وقدَر لا مفر منهما. هذا الوضع المستجدّ وضع «إسرائيل» وسط حلقة من نار ما دامت هي مستمرة في حربها على فلسطين.

التحدّي الثاني، هو فشلها في إنهاء حركة «حماس»، ومن يريد القضاء على «حماس»، ما أجبر رئيس وزرائها ومجلس حربها على الإعلان أنهما سيتابعان الهدفين، بالرغم من أنهما متعارضان، إذ لا يستطيع نتنياهو التفاوض مع «حماس» والقضاء عليها في الوقت نفسه، وهو في الحقيقة يريد دعماً لمتابعة تهجير الفلسطينيين تحت شتّى الأعذار.

> **هو حقاً طوفان لأنه رمى في أحضانها عدداً من التحدّيات عليها أن تواجهها دفعة واحدة وهي أعجز من النجاح في مهمتها هذه**

التحدّي الرابع، يتمحور حول تراجع القدرات القتالية للجيش، فمن يحارب الآن هو من أبناء الطبقة الوسطى الذي ينعم برفاهية لم يكن يعرفها من أتى لاجئاً. وقد ظهر ذلك جلياً في حرب لبنان عام 2006، حيث تبيّن أن إرادة الحرب ضعيفة بين الجنود. سبب آخر في انخفاض العزيمة القتالية لدى الإسرائيلي مردّها إلى أنه يستطيع أن يعود بكل سهولة إلى وطنه الأمّ في أوروبا، وهذا ما لم يكن متاحاً له إبّان الحرب العالمية الثانية بسبب الاضطهاد في ألمانيا، وانهيار أوروبا الاقتصادي. علاوة على ذلك، تقلّصت أعداد الجيش بسبب رفض اليهود المتديّنين الانخراط فيه، والمفارقة أن نتنياهو يترأس حكومة يمينية متطرفة دينياً، لكن أبناءها لا يحاربون.

التحدّي الخامس، صعوبة إعادة المستوطنين إلى غلاف غزة أو القرى الشمالية لأنهم لا يشعرون بالأمان ما دامت الحرب مستعرة، وهم الذين هاجروا إلى «إسرائيل» توخّياً لحياة أفضل من التي في بلاد المنشأ. «إسرائيل» تواجه خيارات صعبة لأول مرة في تاريخها القصير. فإن انصاعت إلى رأي الولايات المتحدة، سيعني ذلك الدخول في حرب استنزاف تؤدي بها إلى التهلكة. وإذا تابعت حربها الإبادية المجنونة، فستجلب غضب العالم عليها وتتحوّل من ضحية إلى جلاد يريد القضاء على الفلسطينيين، حينئذ ستُحرج الدول العربية التي فتحت لها الأبواب، وقد تتصرّف شعوبها بما لا يناسب حكامها، كما ستبدو الدول الغربية التي تساندها أنها شريكة في جريمة الإبادة، ما يخسرها مصالحها في المنطقة. وإذا أكملت حربها على قطاع غزة، فسيُقضى على الأسرى، وينتج من ذلك شرخ هائل في الوضع الداخلي. المنفذ الوحيد هو في إيقاف الحرب، والتفاوض مع «حماس»، والسعي إلى إقامة دولة مستقلة للفلسطينيين، مع احتفاظ المقاومة بجهوزيتها لأن المفاوضات قد لا تؤدي إلى أي نتيجة إيجابية كما حصل في مؤتمر مدريد منذ ثلاثة عقود، ذلك أن «إسرائيل» ترى أن أي اعتراف بحقوق الفلسطينيين على أرضهم يعني فناءها.

* أستاذة جامعية

«فلاديلفيا» يفاقم التوتّر

مصر تشكو إسرائيل لدى أميركا

القاهرة ـ **الأخبار**

شهدت الأيام الماضية نشاطاً إسرائيلياً متزايداً، وبمعدّات عسكرية ثقيلة، على «محور فلاديلفيا» الذي يخضع للسيطرة الفلسطينية منذ الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة، وذلك من دون التنسيق مع مصر التي اعتادت إبلاغها بأيّ «تحركات غير طبيعية» على الشريط الحدودي، وخاصة في المنطقة «ج» المنصوص على نزع السلاح فيها بموجب «اتفاقية كامب ديفيد». وكانت القاهرة حذّرت، منذ بداية الهجوم البري على القطاع، من التجاوز الإسرائيلي على هذا المحور الذي يصل بين معبر كرم أبو سالم والبحر المتوسط، معتبرة أن «منع النشاط في هذه المنطقة خطٌ أحمر لا يجب تجاوزه»، وفقاً لتصريحات نشرتها وسائل إعلام رسمية نقلاً عن مصادر مسؤولة في إشارة إلى جهاز المخابرات. ولم تبلّغ تل أبيب، الجانب المصري، بتحرّكاتها تلك إلّا في اللحظات الأخيرة، في محاولة لتجنّب مزيد من التوتّر مع القاهرة.

وعلى الرغم من إغلاق مصر جميع فتحات الأنفاق على الجانب المصري منذ سنوات، إلّا أن إسرائيل تتحدّث عن استمرار وجود فتحات تتيح تهريب الأسرى وتحرّك قادة «حماس» وإدخال الأسلحة. ويأتي هذا في وقت تشهد فيه المنطقة المحيطة بـ«فلاديلفيا» على الجانب المصري، استنفاراً عسكرياً غير مسبوق تحسّباً لأيّ محاولات لاقتحام الحدود، وهو ما جعل الدبابات المصرية والإسرائيلية وجهاً لوجه، للمرّة الأولى منذ توقيع «كامب ديفيد». وإلى جانب الاستنفار المذكور، لجأت مصر إلى الوساطة الأميركية، باعتبار أنّ الولايات المتحدة كانت الوسيط في جميع المفاوضات التي عُقدت لأجل إدخال معدّات عسكرية مصرية ثقيلة إلى سيناء، بكميات أكبر ممّا هو منصوص عليه في الاتفاقية، وذلك لمواجهة الجماعات المتشدّدة هناك.

> **صاحبت الدخول الأميركي على الخطّ، سجالاتٌ بين العسكريين المصريين ونظرائهم الإسرائيليين**

وصاحبت الدخول الأميركي على الخطّ، سجالاتٌ بين العسكريين المصريين ونظرائهم الإسرائيليين، على رغم أن السلطات المصرية حاولت حصر الأمر إعلامياً وسياسياً، بدعوى أن الآليات العسكرية المصرية المتمركزة في «فلاديلفيا» يمكنها التعامل مع أيّ خروقات قد تحدث على الشريط الحدودي. ومع ذلك، حذّرت القاهرة، عبر القنوات الدبلوماسية، من أن أيّ احتكاك غير مقصود قد تكون له عواقب كارثية، طالبةً من الأميركيين إقناع الإسرائيليين بعدم وجود أيّ أنفاق في هذه المنطقة، بما يعني انتفاء ضرورة هكذا تحرّكات، وهو ما حدث بالفعل عبر خطوط التفاوض التي رعتها واشنطن لتجاوز الأمر بشكل سريع. ويسود اعتقاد لدى المصريين بأن التحركات الإسرائيلية تستهدف التغطية على الإخفاق الذي تعرّضت له القوات الإسرائيلية على الأرض في غزة، وإظهار نوع من السيطرة من طريق التحرّك في منطقة آمنة نسبياً، لكن مصر تخشى من أن تؤدّي محاولة إظهار القوة تلك، إلى اضطرابات على الشريط الحدودي، الذي جرت إعادة النظر في القوات الموجودة فيه منذ بداية الحرب.

إسرائيل تتحدّث عن استمرار وجود فتحات في الأنفاق من مصر إلى قطاع غزة (أ ف ب)

القاهرة تستأنف مباحثاتها:

لا للبقاء الإسرائيلي في غزّة

القاهرة ـ **الأخبار**

أجري مسؤولون مصريون مباحثات مكثّفة ومطوّلة مع نظرائهم الإسرائيليين خلال الأيام الماضية، تناولت العديد من القضايا، بخلاف اللقاء الأمني الذي جرى في أوسلو من أجل وضع تصوّرات للنقاش حولها في ما يتعلق بمرحلة ما بعد الحرب. ووفق مصادر مطّلعة تحدثت إلى «الأخبار»، فإن مصر رفضت الحديث الإسرائيلي عن استمرار الوضع في قطاع غزة بالشكل الحالي، عبر فصله وتقسيمه إلى أماكن محددة يتواجد فيها المدنيون. كما رفضت إحكام السيطرة الأمنية الإسرائيلية على القطاع، إلى حين الوصول إلى توافق يسمح بموجبه للسلطة الفلسطينية بالدخول إليه وفرض سيطرتها عليه. ويبدو ما طرحته مصر، في جانب منه، متسقاً مع مطالب المقاومة بانسحاب القوات البرية، ورجوعها التدريجي، مع إيقاف الطلعات الجوية على غزة، والاستمرار في إدخال المساعدات إلى القطاع، في حين لا يزال ثمة رفض إسرائيلي لفكرة الانسحاب البري الكامل. وتتذرّع إسرائيل، في ذلك، بضرورة تواجد قوات على الأرض لمنع المقاومة مما تسميه «إعادة بناء نفسها وتجهيز أسلحتها»، وهو ما ترد عليه مصر بأن «إعادة البناء» المفترضة تلك، لن تكون ممكنة في ظل الحصار المفروض على القطاع، منتقدة «المخاوف غير المبرّرة تجاه قوة المقاومة»، ومعتبرة إياها محاولة لعرقلة أي اتفاق يجري التوصل إليه.

إلى ذلك، سيعقد مدير المخابرات المصرية، اللواء عباس كامل، جلسة مباحثات مع مدير «الموساد» الإسرائيلي، ديفيد برنياع، خلال الأيام المقبلة، لمناقشة أمور أكثر تفصيلاً، لكن لم تتحدد وجهة الجلسة التي يتوقع أن تسبق الإعلان عن صفقة جديدة لتبادل الأسرى ووقف لإطلاق النار. يعقد مدير «المخابرات» المصرية، اللواء عباس كامل، جلسة مباحثات مع مدير «الموساد»، دافيد برنياع، خلال الأيام المقبلة

دعوة لانعقاد جمعية عُمومية غير عادية

لشركة فيدلتي اشورنس اند ري انشورنس كومباني ش.م.ل.

يدعو مجلس إدارة شركة فيدلتي اشورنس اند ري انشورنس كومباني ش.م.ل. المساهمين حُضور الجمعية العُمومية العادية غير العادية للشركة التي ستُعقد في الساعة الحادية عشر من ظهر يوم الجمعة الواقع في ٢٠٢٤/١/٥ في مقر الشركة الكائن في جل الديب، بناية ميدتاون سنتر الطابق الخامس وذلك للتداول في جدول الأعمال التالي:

١ - تلاوة تقرير مجلس الإدارة.
٢ - تلاوة إفادة مُفوضي المُراقبة.
٣ - زيادة رأس مال الشركة بمقدار ١٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. بتحويل مبلغ اثني عشر مليار ليرة لبنانية من الأرباح المُدورة.
٤ - تعديل المادة (٦) من النظام الأساسي تبعاً لزيادة الرأسمال.
٥ - أمُور مُختلفة.

عن مجلس الإدارة
ريكاردو سليمان
الرئيس المدير العام

طوفان الأقصى

معسكرات اعتقال في النقب لقتل الغزيين

الضفة مسرحاً يومياً للإعدامات الميدانية

رام الله - **أحمد العبد**

شيّع الآلاف جثامين الشهداء الأربعة، وسط هتافات مؤيّدة للمقاومة و«كتيبة الفارعة» (أ ف ب)

يرفع جيش الاحتلال الإسرائيلي من مستوى دمويته في الضفة الغربية، محوّلاً «الإعدامات الميدانية» المباشرة التي تتصاعد بالتوازي مع ما يحدث في غزة، إلى منهجية عمل. فخلال أقلّ من ساعة، صباح أمس، قتل جنود العدو 4 شبان في مخيم الفارعة قرب مدينة طوباس، بعد اقتحامه، على غرار ما جرى في الثامن من كانون الأول الجاري، حين قتلوا 7 شبان في أقلّ من ساعتين. وجاء اقتحام مخيم الفارعة، وارتكاب المجزرة، بعد أقلّ من 24 ساعة على اقتحام مخيم نور شمس، واغتيال 5 شبان في داخله. واستُشهد في هجوم أمس، راشد العايدي (17 عاماً) بعد إصابته برصاصة في الصدر، بينما سقط الشقيقان محمد وحكمت سمير ملحم (17 عاماً و24 عاماً)، ويزن الخطيب (20 عاماً) برصاص في الرؤوس. وشيّع الآلاف جثامين الشهداء الأربعة، وسط هتافات مؤيّدة للمقاومة و«كتيبة الفارعة». وانطلق موكب التشييع من مستشفى طوباس التركي الحكومي في اتّجاه المخيم، حيث ألقيت نظرة الوداع الأخيرة، كما أقام الأهالي صلاة الجنازة، ثم واروا الشهداء الثرى في مقبرة «الفارعة».

وقالت مصادر محلية، لـ«الأخبار»، إن قوات كبيرة من جيش الاحتلال اقتحمت المخيم، وفرضت عليه حصاراً، ونشرت القناصة على أسطح المباني، وهو ما يفسّر الإصابات في الرؤوس، والإصابات الخطيرة التي لا تزال في المستشفى، إذ أكد «الهلال الأحمر الفلسطيني» وقوع 4 جرحى أيضاً. ووفق المصادر، فإن مقاومين اشتبكوا مع القوات المتوغّلة في أكثر من محور، واستهدفوا العديد من الآليات العسكرية بعبوات ناسفة محلّية الصنع، فيما جرى توثيق بعض تلك الاستهدافات عبر مقاطع مصوّرة.

وإذا كان جيش الاحتلال يرتكب هذه الإعدامات على مرأى العالم، فإن ما يقترفه في السجون ومعسكرات التحقيق أكثر وحشية وبشاعة. وعلى رغم بقاء ذلك بعيداً من الإعلام والمتابعة، فقد كشفت بعض أوجهه صحيفة «هآرتس» العبرية، حيث أكدت أن عدداً من الأسرى الفلسطينيين المعتقلين من قطاع غزة «توفوا» في معسكر اعتقال في النقب نتيجة ظروف اعتقالهم القاسية. وأوضحت الصحيفة أن جيش الاحتلال «يُبقي الأسرى معظم الوقت معصوبي الأعين ومكبّلي الأيدي، ما أدى إلى وفاة العديد منهم»، من دون أن توضح ظروف استشهادهم، بينما قال الجيش إنهم «إرهابيون، والقضيّة قيد التحقيق». وبيّنت الصحيفة أن «ظروف اعتقال المحتجزين في غاية الصعوبة، إذ يُربَطون بالأغلال التي لا تسمح لهم إلا بحركة محدودة، وتناول الطعام، بينما ينامون على مراتب رقيقة على الأرض في 3 مجمّعات سجون يتسع كل منها لنحو 200 معتقل».

وعلى خلفية ذلك، وجّهت المؤسّسات المعنية بالأسرى نداءً عاجلاً إلى المؤسسات الحقوقية الدولية، للضغط على الاحتلال للكشف عن مصير معتقلي غزة، ووقف جريمة «الإخفاء القسري» بحقّهم، مشيرة إلى أنه بحسب معطيات من إدارة سجون الاحتلال نشرتها، في نهاية تشرين الثاني الماضي، فإن 260 من هؤلاء المعتقلين صُنّفوا «كمقاتلين غير شرعيين». وجرى اعتقالهم بعد السابع من تشرين الأول، في حين ذكر جيش الاحتلال أنه اعتقل أكثر من ألف شخص من القطاع.

وفي سياق التحريض على القتل والإعدامات، طالب وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، بتطبيق قانون إعدام الأسرى وتفعيله حالاً، قائلاً: «في كل يوم لا يعود فيه المختطفون - يجب إعدام المزيد من الأسرى».

> **المقاومة تستهدف آليات للاحتلال في أنحاء الضفة وتطلق النار على مستوطنين**

وبالعودة إلى العملية العسكرية في مخيم الفارعة، فكانت استكمالاً لمسلسل اقتحامات شهدته مدن وبلدات الضفة الغربية، وأصيب خلاله العديد من الفلسطينيين. كما سُجلت اشتباكات مسلّحة في عدد من المناطق في محافظات نابلس وقلقيلية وأريحا ويبت لحم والخليل. وكان لافتاً استهداف مقاومين، فجر أمس، آليات الاحتلال في شارع فلسطين ودوار الشهداء وسط مدينة نابلس، خلال اشتباكات وُصفت بالعنيفة، وأُصيب فيها أحد الشبان بالرصاص، بينما اقتحم جيش العدو عدّة قرى في محافظة قلقيلية حيث اندلعت مواجهات تخلّلتها مداهمات لمنازل مواطنين واعتقال عدد من الشبان، فيما أصيب أثناءها شاب في بلدة باقة الحطب. كذلك، اقتحمت قوات الاحتلال مدينة طولكرم وضاحية شويكة، في حين أصيب شابان بالرصاص خلال اقتحام مدينة يطا جنوب الخليل. وشهدت بلدة دورا، هي الأخرى، مواجهات، شأنها شأن مخيمي عايدة والدهيشة في بيت لحم، ومدينة أريحا. كما سُجّلت، خلال الساعات الماضية، عمليتان نوعيتان للمقاومة، أقدم في إحداهما شاب من بلدة رنتيس غرب رام الله على طعن جندي إسرائيلي في متجر تابع لمحطّة وقود، مساء أول من أمس، قبل أن يعلن جيش العدو اعتقاله مع أفراد من عائلته في القرية.

وبالتزامن مع اقتحام مخيم الفارعة، أطلق مقاومون النار على مركبات للمستوطنين قرب مستوطنة عطيرت المجاورة لرام الله، حيث أعلنت إذاعة جيش العدو عن إصابة مستوطِنة. وذكرت مصادر عبرية أن المستوطِنة أُصيبت بجروح خلال عملية إطلاق نار من مركبة مسرعة، فيما انسحب منفّذ العملية من المكان قبل وصول قوات الاحتلال التي أغلقت المنطقة، وشرعت في عملية تفتيش للمركبات والمواطنين. ولفتت المصادر إلى أن المقاومين استهدفوا مركبتَين للمستوطنين بإطلاق النار، قبل أن ينسحبوا بواسطة مركبة في اتجاه مدينة رام الله، بينما ذكرت «نجمة داوود الحمراء» أنها قدّمت «العلاج الطبي لامرأة تبلغ من العمر 27 عاماً في حالة متوسطة مصابة بطلق ناري، ونقلتها إلى مستشفى شعاري تسديك».

ونشرت «سرايا القدس - كتيبة طولكرم»، من جهتها، مقاطع مصوّرة لوقوع قوّة خاصة إسرائيلية في كمين للمقاومة، في مخيم نور شمس، قبل أيام، أظهرت إصابة عدد من الجنود، فيما ذكر «مركز معلومات فلسطين» أن يوم أول من أمس، شهد عملية طعن، و7 عمليات إطلاق نار استهدفت قوات الاحتلال، وتفجير 3 عبوات ناسفة، وإعطاب آلية عسكرية، ومواجهات في 5 مواقع.

كذِب القائل: «ما حدا بيموت من الجوع»

غزة ـ **يوسف فارس**

كذَب الواقع في شمال قطاع غزة، المثل الشعبي الدارج: «ما حدا بيموت من الجوع». إذ بدأت المجاعة بالفعل تفترس عشرات الآلاف من سكان تلك المنطقة التي لم يصلها خلال أسبوع وقف إطلاق النار سوى النزر البسيط من شاحنات المساعدات. وحتى هذا القدْر البسيط لم يعرف طريقه إلى مستحقّيه بفعل غياب الأمن وانتشار السرقات وفوضى التوزيع. اليوم، وبعد نحو أسبوعين من بدء القتال عقب انتهاء الهدنة الإنسانية المؤقّتة، لا يتوفّر في شمال غزة ما يمكن أن يؤكل، بل يسدّ الناس خواء بطونهم بأيّ شيء متوفّر. ويأتي ذلك بعدما فُقدت المواد التموينية الأساسية من نحو: الطحين والأرز والمعكرونة والبقوليات وكل أنواع المعلبات، تماماً من الأسواق، فيما لم تتبقّ على أرفف المحالّ التجارية وعتبات الطرق، سوى بعض أنواع المكسرات التي لم يكن يشتريها الأهالي أصلاً قبل الحرب بسبب ارتفاع ثمنها، وصارت اليوم تُباع بأضعاف سعرها الأصلي، إلى جانب سكاكر الأطفال وكميات كبيرة من مشروبات النسكافيه والحليب المكثف.

كيف يعيش الناس؟ حتى اللحظة يمكنك أن تلاحظ في مناطق الشمال، لجوء الناس إلى صناعة حلوى الكسترد، وهي ماء يُذاب فيه النشاء، ويُضاف إليه القليل من السكر. وإلى جانب ذلك، يُشعل الأهالي في مراكز الإيواء النار، ويطهون بعض أنواع البقوليات مثل الحمص والفول، لكن حتى هذه الأخيرة نفدت أخيراً بشكل تامّ من الأسواق. بالنسبة إلى «أبو العبد»، وهو ربّ أسرة مكونة من 7 أطفال، فإنّ «التفكير في طعام اليوم التالي هو ترف غير متاح في الوقت الحالي، إذ لا خيارات متوافرة لكي تتمّ المفاضلة بينها»؛ يقول الرجل الخمسيني، مضيفاً في حديثه إلى «الأخبار»: «نحن نعيش يوماً بيوم، أو قُل ساعة بساعة، ناكل ما توافر، علماً أن الأولاد ينامون وهم يبكون من شدة الجوع، لأن ما ياكلونه خلال النهار قليل السعرات الحرارية».

أما أحمد نصر، وهو مشرف على أحد مراكز الإيواء، فيؤكد، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «أكثر من 10 آلاف نازح في مدرسة حليمة السعدية، يعانون من الجوع الشديد، وتفشّت بينهم أمراض فقر الدم الناتجة من سوء التغذية»، مضيفاً أن «من يموت اليوم بسبب أيّ مرض عارض، فهو يموت في الحقيقة من سوء التغذية وانعدام النظافة العامة». في شارع الوحدة وسط مدينة غزة، يبدو الواقع أحسن حالاً منه في جباليا، إذ تتوافر القليل من الأصناف من مثل معلبات اللحوم المصنّعة والتونة و«المشروم» والذرة، لكنّ الأسعار التي تُباع بها تفوق القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة التي لم تتلقّ أيّ راتب منذ ثلاثة أشهر. وممّا يزيد الطين بلّة أن «الطحين والخبز مفقودان تماماً»؛ يقول أبو ذياب وهو أحد النازحين في «مستشفى الشفاء»، متابعاً في حديثه إلى «الأخبار»، أنّ «كلّ ما تراه في السوق، سيختفي بعد ساعة. ميسورو الحال، وهم قلّة، يأتون ويشترون كلّ شيء. نصيبنا من هذه البضائع هو أن نراها ونسأل عن سعرها ثم نخفض رؤوسنا».

لا يتوفر في شمال غزة ما يمكن أن يؤكله (أ ف ب)

بين «جيل النازحين» و«جيل الأبناء»

صرخة غضب ثانية في فلسطين

عبدالمنعم علي عيسى

ترسم ثورة 1936 التي قادها الشيخ عز الدين القسام ملامح إحساس فطري لدى الشعوب العربية بالخطر الداهم الذي راحت معالمه تظهر على الأرض، كترجمة لوعد وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور عام 1917، بدعم قيام «وطن قومي لليهود» على أرض فلسطين. كما تشي، بشكل ما، بافتراق مبكر في الرؤى والتوجّهات بين النظام الرسمي العربي وبين شارعه. والشاهد هو أن هذا الإحساس ظلّ يقظاً لدى القسام، ومتناقضاً، مع ما كانت تعيشه الأنظمة العربية، والتي كان يدرك، بإحساسه الفطري ومن دون معلومات، أن مواقفها المعلنة، هي غير تلك المضمرة، في السياقات التي راح يتّخذها الصراع.

يروي محمد حسنين هيكل في كتابه «المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل»، الصادر عام 1996، أنّ «ملك الأردن، عبد الله الأول، كان قد التقى في 12 أيار 1948، غولدا مائير. وفي اليوم التالي حدث مشهد بالغ الغرابة، حين وقف الملك يستعرض فرقة من جيشه كانت تُعسكر في سهل أريحا، وقيل إنها ذاهبة إلى القدس لحمايتها»، ثم يتابع أن «المشهد كان مهيباً، فسهل أريحا منبسط، وتلال الخان الأحمر تبدو من بعيد مثقلة بعبء الأساطير، وفرقة الجيش الأردني مصطفّة وموسيقاها تدق، والملك واقف على منصة مرتفعة ووراءه الجنرال غلوب باشا وأركان حربه من الضباط الإنكليز. ونادى الملك على إمام مسجد عجوز وضرير دُعي إلى حضور الاحتفال، ثم قال له: أيها الشيخ... عظ الجيش. فوقف الشيخ على المنصة بجوار الملك وهو لا يرى شيئاً ولكنه يُحس بكل شيء. صمت للحظات وأنظار الكل وآذانهم معلّقة به، ثم صاح منادياً: أيها الجيش... ليتك لنا».

هنا، يمكن القول إن الصراع خيض على مستويين، أولهما رسمي بقيادة الأنظمة العربية التي كان قرارها خاضعاً أولاً لحسابات السلطة، وثانياً لحسابات «المحيط» الجديد. والمستوى الثاني شعبي كان قد بدأ مع ثورة القسام، ثم جاء تأسيس «جيش الإنقاذ» الذي قاده فوزي القاوقجي في سياقاته. وهناك الكثير من الوثائق التي تُشير إلى أن المستويين، أنفي الذكر، لم يكونا على «وفاق»، بل إن بعض تلك الوثائق يشير إلى أن ثمة «مخاوف» كانت تعتمل لدى الأول من أن يتسيّد الثاني المشهد، فتكون للفعل عواقبه التي سرعان ما تمظهر بعضها في انقلاب حسني الزعيم في دمشق في آذار 1949، ثم في ثورة تموز 1952 في القاهرة.

من حيث النتيجة، عملت الأنظمة العربية خلال مراحل الصراع الذي أدركت أنه سيتّخذ منحى تصاعدياً قياساً إلى الملامح التي راح يتّخذها الكيان الإسرائيلي الوليد، على احتواء الشارع العربي الذي كانت ذاته الجمعية مدركة جيداً لمخاطر الكيان، وهي تُبدي استعداداً لمقاومته. وعليه، فقد راحت محاولات السيطرة على الشارع تتّخذ أشكالاً شتى لها علاقة بالظروف والمعطيات التي يعيشها كل بلد على حدة. والشاهد هو أن تلك الأنظمة، إذ دعمت قيام «منظمة التحرير الفلسطينية» في اليوم الأول من عام 1965، فإنها كانت تسعى إلى احتوائها ووضع سياساتها في قوالب خادمة للنظام الرسمي العربي، حيث ستُتيح تركيبة المنظمة حظوظاً وافرة من النجاح لذلك المسعى، انطلاقاً من «الطيف» الواسع لتلك التركيبة، والذي

> **القسام كان يدرك أن مواقف الدول العربية المعلنة، هي غير تلك المضمرة، في السياقات التي راح يتّخذها الصراع**

كان يمتد من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، بما يتلاءم مع طبيعة الأنظمة التي كانت تتراوح أيضاً بين ذينك الأقصيين.

كان جيل المؤسسين لحركة «فتح» من الساسة والعسكر، وهو العمود الفقري لـ«منظمة التحرير»، يتكوّن بشكل أساسي من اللاجئين أو النازحين مثل ياسر عرفات وخليل الوزير وجورج حبش ونايف حواتمة وصلاح خلف ووديع حداد. وهؤلاء خاضوا معاركهم على ضفتين، أولاهما ضفة المشروع الصهيوني التي خيضت المواجهات فيها بمختلف السبل المتاحة، وثانيهما هي ضفة الأنظمة العربية التي كانت تتراوح المواقف منها بين محاولة «الاحتواء» و بين «الضرب تحت الحزام» الذي كان يطمح القائمون به إلى أن يصيب أعماقاً أبعد.

يستذكر «حكيم الثورة»، جورج حبش، في إحدى مقابلاته الصحافية، هجوماً إسرائيلياً على طائرة كانت تهمّ بالإقلاع من مطار اللد في تموز 1948، فيقول إن «ذلك كان أمراً فظيعاً. النساء يصرخن من الرعب، والجنود الإسرائيليون يُشهرون السلاح في ظهور الجميع»، ثم يضيف: «يجب على الإنسان أن يغير العالم، أن يعمل شيئاً ما، يجب أن يقتل إذا اقتضى الأمر». والتصريحات إياها التي خرجت عام 1970 ومن منبر أميركي، كانت تشير إلى وعي متقدّم يريد أن يذهب نحو التعميم. ولو حدث هذا التقدّم، لما حصلت انعطافة أوسلو 1993 التي جعلت «الحكيم» مضطراً لأن يجلس أمام التلفاز يوم 13 أيلول من ذلك العام، ليشاهد مشاهد التدافع بودّ على عشب كامب ديفيد، ما بين ياسر عرفات وإسحق رابين الذي قاد عملية الهجوم على اللد، عندما كان على مشارف عامه الثاني والعشرين.

لم يؤيد «الحكيم» اتفاق أوسلو، لكن تياره لم يكن هو الذي ساد المشهد، ومن ساده تيار الأغلبية الذي كان مستعداً للركوب «في قطار» يجلس في قمرة قيادته ياسر عرفات، الذي بات في موقع «يمون» فيه على تلك الأغلبية للسير بها من دون معرفتها بالوجهة التي ستنطلق إليها الرحلة. ومن حيث النتيجة، كان «جيل النازحين» قد وصل، بفعل عوامل عدة شديدة التعقيد، إلى قناعة مفادها أن «المسألة» لا يمكن حلّها إلا بالتفاوض.

بعيداً عن هذا، ستشهد أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، عندما كانت تباشير «اتفاق أوسلو» تلوح في الأفق، صعوداً إلى «جيل الأبناء» الذي عاش ويلات المخيمات وقهر الاحتلال، ولم يكن ممكناً له «طواحينه» أن تنتج تياراً حاملاً لإرث «المهاتما غاندي». بل كان من الطبيعي لها أن تنتج جيلاً يحاول استعادة الشعارات التي أطلقتها «فتح» في بداياتها حين كانت تقول إن «القوة، وليس سواها، هي خير داية يمكن أن يولد على يديها التاريخ». ولم تكن مصادفة أن يقول محمد الضيف في بيانه الشهير، فجر السابع من أكتوبر، بأن هذا اليوم سيفتح «أطهر وأشرف صفحات التاريخ».

كان «جيل الأبناء» من صلاح شحادة ويحيى السنوار ومروان عيسى ومحمد الضيف و«أبو عبيدة»، الذي اختار اللبوس الديني كـ«لاصق» يستحضر العودة إلى أقرب نقطة مضيئة في تاريخ المنطقة، هو صرخة الغضب الثانية، بعد صرخة «فتح» التي تلاشت إثر أوسلو، وهي تهدف إلى تحريك عوامل الصراع من جديد، بعدما سكنت، كما تهدف إلى استنهاض شارع عربي لا تراه راضياً بمسارات التطبيع التي انطلقت بعد 1977 ولم تتوقف بعد، رغم طبعاتها الأربع، وتوقظ فيه شعوراً بأنه لا نهوض مرتجى في المنطقة، من دون اقتلاع هذا «الورم» الذي يشكل المعوّق الأول لذلك الفعل.

إعلانات رسمية

إعلان

طلب بشير خليل تصحيح اسم المرحوم مخايل جريس نقولا جرجس نقولا خليل بدلاً من مخايل جريس نقولا جرجس في العقارين 428 _ 427 مغدوشة وإثبات بياناته.

القاضي العقاري
محمد الحاج علي

إعلان

طلب محمد مختار جزيني شهادة قيد بدل عن ضائع للعقار 483 كفرحتى.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
القاضي العقاري
محمد الحاج علي

إعلان قضائي

الصادر عن محكمة الأحوال الشخصية في طرابلس
غُرفة القاضي باسم نصر
بتاريخ 2023/11/23 تقدمت المُستدعية سوسن مصطفى مستم وكيلها المُحامي د.عبد المنعم كبارة باستدعاء تقيد برقم 2023/509 طلبت بمُوجبه إصدار قرار بإثبات وفاة ابنها المفقود عبد الرحمن خالد مستو اعتباراً من تاريخ 2023/2/16 وتنفيذ وثيقة الوفاة في النفوس وشطب قيده عن سجل أهله في الميناء 90 والذي فُقد في طريقه إلى تركيا عن طريق سوريا لمُتابعة دراسته هناك وانقطعت أخباره في ظروف يغلب عليها الهلاك.
فلكل ذي مصلحة يُريد الاعتراض تقديم مُلاحظاته في قلم المحكمة خلال مُهلة أربعين يوماً من تاريخ النشر واللصق.
رئيس القلم
أحمد عبد الخالق

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب المُحامي حسين قرقماز وكيل حسن يوسف رضى لمُورثه يوسف محمود رضا شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 174 - 180 و213 الحسانية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان قضائي

صادر عن المحكمة الابتدائية المدنية في النبطية
برئاسة الرئيس المُكلف أحمد مزهر
تقرر إبلاغ المُستدعى ضدهم: ورثة حسن أحمد فرحات وداود محمد فرحات سنداً للمادة 3 من القانون 82/16 المجهولي محل الإقامة خُلاصة الاستدعاء وُمرفقاته عن طريق النشر في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين، وبعد مُرور شهرين على آخر نشر تُعين المحكمة مُمثلاً خاصاً عنهم يقوم مقام المُمثل القانوني وإذا لم يحضر مُمثل قانوني عن الورثة يبقى المُمثل الخاص مُحتفظاً بهذه الصفة في جميع أطوار المُحاكمة وأمام دوائر التنفيذ ريثما يتم تعيين المُمثل القانوني أو تحديد الورثة، الاستدعاء وُمرفقاته المُقدم من المُستدعي محمد حسن حسين بوكالة المُحامي: شريف الحسيني باستدعاء سُجّل برقم أساس 53/ش/2023 وأن مال الاستدعاء يرمي إلى إزالة الشيوع في العقار 771/كفررمان العقارية.
على المطلوب إبلاغهم الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء وُمرفقاته.
رئيس القلم
فاطمة فحص

إعلان قضائي

صادر عن المحكمة الابتدائية المدنية في النبطية
برئاسة الرئيس المُكلف أحمد مزهر
تقرر إبلاغ المُستدعى ضدهم: ورثة حسن أحمد فرحات وداود محمد فرحات سنداً للمادة 15 أ.م. معطوفة على المادة 3 من القانون 82/16 المجهولي محل الإقامة خُلاصة الاستدعاء ومرفقاته عن طريق النشر في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين، وبعد مُرور شهرين على آخر نشر تُعين المحكمة مُمثلاً خاصاً عنهم يقوم مقام المُمثل القانوني وإذا لم يحضر مُمثل قانوني عن الورثة يبقى المُمثل الخاص مُحتفظاً بهذه الصفة في جميع أطوار المُحاكمة وأمام دوائر التنفيذ ريثما يتم تعيين المُمثل القانوني أو تحديد الورثة، الاستدعاء وُمرفقاته المُقدم من المُستدعي محمد حسن حسين بوكالة المُحامي: شريف الحسيني باستدعاء سُجّل برقم أساس 53/ش/2023 وأن مال الاستدعاء يرمي إلى إزالة الشيوع في العقار 771/كفررمان العقارية.
على المطلوب إبلاغهم الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء وُمرفقاته.
رئيس القلم
فاطمة فحص

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب المُحامي كمال الشّع بوكالته عن عميد الياس خوري بصفته شارياً من جورج سمعان كرم سند بدل ضائع للعقار 460 حامات.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب بلال طارق هوشر بصفته أحد ورثة طارق عبده هوشر سند بدل عن ضائع للعقار 628 مقسم 41 الميناء 13.
المُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب عبد الله ميشال عبدالله بصفته وريث ميشال عبد الله عبد الله وبصفته الأخير شارياً بمُوجب عقد بيع لدى الأستاذ الراسي رقم 2004/454 سند بدل عن ضائع عن حصة كتور مخائيل يوسف للعقار 350 حقل العزيمة.
المُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب أمين جرجس سليمان بوكالته عن لودي جرجس سليمان سند بدل ضائع للعقار 2 بصرما.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب المُحامي ادوار جورج جريج بالوكالة عن عزيز موريس سالم بصفته أحد ورثة سامي انطونيوس سالم سند بدل ضائع للعقارات رقم 253 و257 و559 و559 و1123 بطرام العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب المُحامي ادوار جورج جريج بالوكالة عن الأمير وليد جميل الأيوبي بصفته أحد ورثة عواطف أحمد محمد إسماعيل الأيوبي سند بدل ضائع للعقارات رقم 37 و48 و51 و74 و134 و166 و171 و242 و245 و250 بدبهون.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

تبليغ مجهول محل الإقامة

محكمة صور الشرعية الجعفرية
ورقة دعوة صادرة عن محكمة صور الشرعية الجعفرية مُوجهة إلى أمينه تود مريني حر (مجهولة محل الإقامة) في الدعوى المُقامة عليكِ من فادي محمد صالح بمادة إثبات طلاق رقم 2023/533 والتي تعين موعد الجلسة فيها يوم الاثنين 2024/2/5 فيقتضي حُضورك أو إرسال من ينوب عنك إلى قلم المحكمة لاستلام التبليغ الخاص بك المُتعلق بهذه الدعوى.
رئيس القلم
محمود صالح

طوفان الأقصى

بين خياراتها إغلاق البحر الأحمر تماماً
كيف تستعدّ صنعاء لمواجهة حرب محتملة؟

صنعاء ـ رشيد الحداد

لم تتخلّ صنعاء عن استراتيجية النفَس الطويل في حربها مع دول "التحالف"، ولم تغيّر توصيفها لتلك الحرب، التي خاضتها على مدى 8 سنوات، بأنّها حرب فرضت عليها، وأن من يقف وراءها أميركا وإسرائيل. لا بل إن عدداً كبيراً من قادتها أشاروا إلى أن الحرب التي خاضوها مع التحالف السعودي - الإماراتي، لم تكن سوى «بروفة» للحرب الحقيقية مع أميركا وإسرائيل التي استعدّوا لها عقائدياً وعسكرياً منذ تأسيس

> **منع ناقلات النفط من المرور في البحر الأحمر وباب المندب ينقل الحصار من غزة إلى واشنطن ولندن وباريس وعواصم عربية**

حركة «أنصار الله»، قبل نحو 20 عاماً، من خلال تطوير صواريخ تصل إلى عمق الاحتلال، وطائرات مسيّرة بمديات تتجاوز الألفي كيلومتر، وقوات مدرّبة على القتال في مختلف الظروف المناخية. وفي ظلّ تصاعد التهديدات الأميركية ضد صنعاء، فإنّ «أنصار الله» ترى أن التحالف البحري المزمع تشكيله هو تحالف حرب، وهي تستعدّ لمواجهته من هذا المنطلق.

200 ألف مقاتل

ورغم إدراكها أن المعركة المحتملة غير متكافئة، إلا أن الحركة اكتسبت خبرات قتالية تستطيع من خلالها تقليص ذلك الفارق وتسجيل نقاط. وتقول مصادر مقرّبة منها، لـ«الأخبار»، إن قوات التعبئة والإسناد الشعبي التي شُكّلت بعد عملية «طوفان الأقصى» وإعلان زعيم الحركة، السيد عبد الملك الحوثي، في العاشر من تشرين الأول المشاركة في الحرب ضد إسرائيل، تجاوزت حتى الآن 200 ألف مقاتل، تمّ الإعلان عن تخرّج نحو 45 ألفاً منهم في محافظات: دَمّار وصنعاء وصعدة، بشكل رسمي. وتجري الاستعدادات لتخريج المزيد، لمواجهة أي اعتداء إسرائيلي - أميركي، إن كان بشكل مباشر، أو من قبل أدوات أميركا وحلفاء إسرائيل التابعين لدولة الإمارات في الساحل الغربي والمحافظات الجنوبية.

الخصوم يفقدون التأييد

«أنصار الله» التي أكّدت مطلع الشهر الحالي استعدادها لتحمّل أي أكلاف أو أثمان جرّاء دخولها في حالة حرب مع إسرائيل، حصلت على تأييد شعبي كبير تجاوز المحافظات الواقعة تحت سيطرتها إلى المحافظات الأخرى الواقعة تحت سيطرة الفصائل الموالية لدول "التحالف". وأيّ هجوم أميركي - إسرائيلي سيدفع بمئات الآلاف من أبناء القبائل المسلحة إلى الالتحاق بالقتال في صفوفها. يضاف إلى ذلك، أن الفصائل التي قدّمت عروضاً لأميركا وإسرائيل للقتال بالوكالة عنهما، فقدت ما تبقى من موالين لها على خلفية موقفها الرافض لعمليات صنعاء ضد الكيان الإسرائيلي.

خيارات المواجهة

صنعاء التي وضعت قواتها البحرية والجوية والبرية في حالة استنفار قصوى لمواجهة الاحتمالات كافة وصدّ أيّ اعتداءات، لوّحت خلال الأيام الماضية باستخدام ما تبقى لها من خيارات عسكرية واقتصادية لم تستخدمها في المعركة التي تخوضها مع إسرائيل منذ مطلع الشهر الماضي. وأكدت مصادر عسكرية، لـ«الأخبار»، أن الحرب البحرية مع العدوّ لم تبدأ حتى الآن، وأن كلّ العمليات ضد السفن التابعة لإسرائيل والأجنبية المتجهة نحو الموانئ المحتلة، كانت عمليات تحذيرية لا أكثر، وأن القوات البحرية لا تزال تحتفظ بثقلها العسكري من زوارق وصواريخ وألغام عائمة قادرة على مواجهة المخاطر كافةً في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

وعلى مدى الأيام الماضية، جرى تداول عدة خيارات لمواجهة أيّ اعتداء أميركي - إسرائيلي بغطاء تحالف دولي لحماية الملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب، ومن أبرزها: منع ناقلات النفط والغاز من المرور في البحر الأحمر وباب المندب، وهو ما يهدّد 17% من إمدادات النفط والغاز العالمية بالتوقف. وبالتالي، سيكون صدى أمن الطاقة مباشراً في الأسواق الأميركية والأوروبية. وسيضاعف تزامن العمليات مع دخول فصل الشتاء أزمة الطاقة في أميركا وأوروبا. وبذلك، ستنقل صنعاء أزمة الحصار من قطاع غزة إلى واشنطن ولندن وباريس وعواصم الدول العربية. ومن بين الخيارات أيضاً، توسيع الصراع البحري إلى المحيط الهندي ومضيق هرمز وبحر عمان. ووفقاً لمصدرَين مقرّبين من حكومة صنعاء، فإن الأخيرة أبلغت عدداً من الدول بخطورة تأليب العالم عليها وتشكيل تحالف دولي ضد عملياتها العسكرية المحدّدة بمهاجمة السفن الإسرائيلية انتقاماً لحصار غزة.

يضاف إلى ما تقدّم، احتمال إغلاق حركة الملاحة العالمية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب كردّ فعل على أيّ محاولات أميركية - غربية لتشديد الحصار على ميناء الحديدة، ومقايضة رفعه بفك الحصار عن إسرائيل، أو تنفيذ عمليات إنزال على السواحل اليمنية غرب اليمن، والتعاون مع ميليشيات الإمارات لتنفيذ عمليات عسكرية في الساحل الغربي والدفع بتلك الميليشيات للتقدم نحو مدينة الحديدة بغطاء ومشاركة أميركية - إسرائيلية، أو تحريك الجبهات الداخلية في البيضاء ولحج وتعز ومأرب وحجة بهدف إرباك صنعاء عن مواجهة التحالف البحري الجديد، وخاصة أن أميركا وبريطانيا سبق لهما أن وقفتا وراء التصعيد العسكري في الحديدة خلال الفترة 2016 - 2018، والذي توقّف بموجب اتفاق استوكهولم، وهو ما قد يدفع صنعاء إلى استئناف الهجمات الجوية ضد السعودية والإمارات. وهذا ما تعمل الرياض على تجنّبه، من خلال محاولتها الخروج من دائرة الاستهداف عبر السلام.

بكين انحازت إلى مصالحها وأعلنت وقف حركة سفنها إلى موانئ الاحتلال (أ ف ب)

صنعاء لا تستكين للضغوط: استهداف سفن تحت أنف الأميركيين

تحدّت صنعاء الضغوط الأميركية المتصاعدة لوقف هجماتها على السفن المتّجهة إلى الموانئ الإسرائيلية، ومنعت أكثر من سفينة لها ارتباط بإسرائيل من عبور البحر الأحمر وأجبرتها على العودة من حيث أتت. وأكّد الناطق باسم القوات المسلّحة اليمنية، العميد يحيى سريع، أن القوات البحرية لبلاده استهدفت السفينتين «سوان أتلانتك» المحمّلة بالنفط، و«إم إس سي كلارا» التي تحمل حاويات، باستخدام «طائرتين بحريتين»، وأجبرتهما على تغيير مسارهما والعودة من حيث جاءتا، مشيراً إلى أن عملية الاستهداف تمّت بعد تجاهل طاقمَي السفينتين نداءات وتحذيرات القوات البحرية، مجدّداً طمأنة كلّ السفن المتّجهة إلى كلّ الموانئ حول العالم عدا الموانئ الإسرائيلية.

وقالت مصادر ملاحية، لـ«الأخبار»، إن العملية الجديدة ضد السفينتين جرت بالقرب من تواجد البارجة الأميركية «ميسون» قبالة جزيرة حنيش اليمنية في البحر الأحمر، في مناطق متاخمة للمناطق التي تقع خارج سيطرة صنعاء. وأشارت إلى أن عمليات القوات البحرية اليمنية تمّت جميعها في أماكن قريبة من مضيق باب المندب، ومن تواجد القوات الأجنبية الدولية في المضيق، في ما يمثل رسالة استباقية توجّهها إلى التحالف الدولي المزمع الإعلان عنه لحماية الملاحة الإسرائيلية، بأن التحشيد الدولي إلى البحرين الأحمر والعربي لن يوقف عملياتها ضد السفن المتّجهة نحو الموانئ المحتلة.

وأكّد المحلل العسكري، علي النسي، بدوره، لـ«الأخبار»، أن العمليات التي نفّذتها صنعاء منذ أواخر الشهر الماضي ضد السفن الإسرائيلية أو تلك المتجهة نحو موانئ الاحتلال، سُجّل 62% منها أمام سواحل مناطق سيطرة الحكومة الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي، والتي تتواجد فيها قوات دولية، مشيراً إلى أن 30% من الهجمات جرت في سواحل المخا المقابلة لمضيق باب المندب، والتي تخضع لسيطرة ميليشيات محسوبة على الإمارات، و30% أخرى قبالة السواحل الواقعة تحت سيطرة صنعاء. واعتبر مراقبون ارتفاع مستوى الهجمات خارج المناطق الخاضعة لسيطرة قوات صنعاء مؤشّراً إلى فشل القوات الأميركية المتواجدة بالقرب من باب المندب وفي البحر الأحمر في حماية السفن الإسرائيلية، خاصة أن المدمّرة الأميركية «ميسون» والبارجة «كارني»، كانتا على مقربة من عدد من السفن التي تعرّضت للهجوم، من مثل سفينة الشحن النرويجية «استاندا» التي هوجمت بصاروخ بحري مناسب وتمّ نقلها مطلع الأسبوع الجاري إلى سواحل جيبوتي.

وتزامنت عمليات صنعاء الجديدة مع تصاعد حالة التوتر العسكري في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن خلال الساعات الماضية، وقيام البحريتين الأميركية والبريطانية بإعادة انتشار في أعالي البحار مع اقتراب حاملة الطائرات «أيزنهاور» من باب المندب. وجاء ذلك بالتوازي مع وصول وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، إلى تل أبيب، وسط توقّعات بإعلان تشكيل تحالف بحري دولي ضد هجمات صنعاء على الملاحة الإسرائيلية. إلا أن المؤشرات تؤكد فشل واشنطن في إقناع معظم الدول المشاطئة للبحر الأحمر بالمشاركة في التحالف الجديد، وهو ما يؤكد فشل التحريض ضد اليمن بدعوى أنه يهدّد الملاحة الدولية. وكانت إسرائيل تراهن على الدورين الصيني والمصري في وقف هجمات صنعاء عليها، إلا أن بكين انحازت إلى مصالحها وأعلنت وقف حركة سفنها إلى موانئ الاحتلال.

وفي الوقت الذي توقّعت فيه ارتفاع حدة التهديدات الأميركية والبريطانية خلال الأيام القادمة، استبعدت مصادر مطّلعة نجاح واشنطن في ثني صنعاء عن عملياتها المرتبطة برفع الحصار عن قطاع غزة. وأكّد نائب مدير التوجيه المعنوي في قوات صنعاء، العميد عبدالله بن عامر، أن هناك بوادر فشل أميركية في تشكيل تحالف عسكري بحري، لافتاً إلى أن غالبية الدول العربية لم تحدّد موقفها حتى الآن من المشاركة في التحالف الجديد. وأشار في منشور على منصة «إكس»، إلى أن ثلاث دول عربية اعتذرت عن عدم المشاركة، وأن واشنطن تعمل على دفع دول خليجية إلى المشاركة بالتمويل على الأقل ولم تنجح في ذلك حتى اللحظة، وقال إن دولاً عربية تخشى من ردة فعل شعوبها وسبق أن أبلغت واشنطن بأن أي تحالف ضد اليمن هو في الحقيقة تحالف من أجل حماية إسرائيل. كما أكّد فشل واشنطن في تفعيل «القوة 153»، بسبب رفض دول عربية كانت ضمن القوة، التحرك ضد اليمن، لارتباط عمليات الأخير بالقضية الفلسطينية. واستبعد ابن عامر أن توافق تلك الدول على الانضمام إلى أي قوة جديدة. كما استبعد رئيس منظمة «فكر» اليمنية، عبد العزيز العقاب، مشاركة السعودية في التحالف الأميركي، وقال في منشور على منصة «إكس» إن «المملكة لن تدخل ولن تشارك في أي حرب ثانية. وخذوها كلمة، فهي تدرك تماماً الأخطار التي تتربّص بالمنطقة، كما أن المتتبّع للسياسة السعودية منذ أن بدأ العدوان على غزة يرى أنها تعمل بكل دبلوماسية على محاصرة الجانب الأميركي، وتضيّق الدائرة عليه رداً على المواقف الأميركية المتشدّدة».

> **غالبية الدول العربية لم تحدّد موقفها حتى الآن من المشاركة في التحالف البحري الأميركي**

إلى ذلك، انضمت شركات عالمية للشحن إلى تلك التي سبق لها الإعلان عن وقف إبحار سفنها في البحر الأحمر وباب المندب، ومن بينها «أورينت أوفرسيز كونتينر لاين» التي تتخذ من هونغ كونغ مقراً لها، و«إيفيرغرين» و«يانغ مينغ» التايوانيتان، و«شركة البحر المتوسط للشحن» و«بريتيش بتروليوم» البريطانية وشركة النفط والغاز النرويجية «إكوينور»، وشركة «فرونت لاين» النرويجية للشحن، وشركة ناقلات النفط البلجيكية «يوروناف». وكانت كبريات شركة النقل العالمية من مثل «ميرسك» الدنماركية و«هاباغ» لويد الألمانية و«سي أم إي - سي جي أم» الفرنسية قد أعلنت في الأيام الماضية توقيف جميع رحلاتها عبر البحر الأحمر وباب المندب.

رشيد..

القوات البحرية لا تزال تحتفظ بثقلها العسكري من زوارق وصواريخ والغام عائمة (أ ف ب)

قراءات في الحَراك الأميركي: واشنطن تخشى توسّع المواجهة

توحي التصريحات الأميركية الرسمية بأنّ الزيارات المكثفة لمسؤولين رفيعي المستوى إلى الشرق الأوسط، في الأيام الأخيرة، تهدف إلى إعادة التأكيد على أهداف واشنطن المتمثلة في «حماية القوات والمواطنين الأميركيين، ودعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، والعمل مع الأخيرة لتأمين إطلاق سراح الأسرى المحتجزين لدى حركة «حماس». على أنّ هذه الأهداف، والتي أعلن عنها المتحدث باسم «البنتاغون»، باتريك رايدر، قبيل زيارة وزير الدفاع، لويد اوستن، للمنطقة، تبدو «شكلية» تقريباً، بالنظر إلى أنّ واشنطن أصبحت، في هذه المرحلة، تسخّر كامل جهودها تقريباً لتحقيق هدفين أساسيين، وهما: إيجاد سبل لدرع الهجمات التي تشنها قوات صنعاء في البحر الأحمر، وإنهاء الحرب الإسرائيلية في «أسرع وقت ممكن». وعلى غرار الثاني، فإنّ الهدف الأول يبدو مدفوعاً بضغوط داخلية كبيرة مستجدة، وسط اتهامات لإدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، بالتخاذل «والتخوف» حتى من ردع الهجمات القادمة من اليمن بشكل «فعال»، تنعكس رغبةً أميركية متزايدة في إنهاء ما تسميه واشنطن «المرحلة الحالية» من الحرب في غزة.

وفي إطار الحراك الأميركي المستمر، يزور أوستن المنطقة، في زيارة هي الثانية من نوعها، منذ بدء عملية «طوفان الأقصى» في السابع من تشرين الأول، على أن ينضم إليه، في إسرائيل، رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، الجنرال تشارلز براون جونيور. وفي البحرين تحديداً، وهي واحدة من محطات أوستن الثلاث، التي ستشمل أيضاً فلسطين المحتلة وقطر، سيركّز المسؤول الأميركي على قضية «حرية الملاحة والأمن البحري» في المنطقة، وتوسيع القوة البحرية المشتركة التي تتحدث عنها واشنطن منذ مدة، «لتأمين السفن التي تمر عبر البحر الأحمر». والمساعي الأميركية الأخيرة للتصدي للهجمات التي تشنها قوات صنعاء على السفن المتوجهة إلى إسرائيل، والتي تشمل أيضاً، طبقاً لمصادر مطّلعة تحدثت إلى موقع «بوليتيكو» الأميركي، نهاية الأسبوع، إمكانية شنّ «ردّ عسكري»، تأتي في خضمّ عدم رضى داخلي متزايد، من عدد من مؤيدي بايدن ومعارضيه على حدّ سواء، يتّهمون ساكن البيت الأبيض بـ«التخاذل» في حماية القوات الأميركية «وردع الحوثيين»، والتقليل «عمداً» من أهمية الهجمات في البحر الأحمر.

وفي السياق، نقلت صحيفة «بوليتيكو»، في وقت سابق هذا الشهر، عن مسؤول أميركي قوله إنّ عدداً من المسؤولين في الإدارة الأميركية يشعرون بالإحباط ممّا يعتبرونه «تقليلاً متعمداً» من قبل الإدارة، من أهمية الهجمات التي تتعرض لها السفن والقوات الأميركية في البحر الأحمر، مدفوعاً بـ«رغبة بايدن في تجنب أي حرب أوسع في المنطقة التي تشهد اضطرابات بالفعل». كما دعا مسؤولون سابقون

> **الجهود الأميركية تتركز على إنهاء «جنون» إسرائيل في غزة بسرعة، ومنعها من جرّ واشنطن إلى حرب إقليمية أوسع**

في الأمن القومي إدارة بايدن «إلى بذل المزيد من الجهد لردع الحوثيين عن مهاجمة السفن في البحر الأحمر»، وردع «الجماعات الأخرى المدعومة من إيران عن شن هجمات إضافية على القوات الأميركية في العراق وسوريا». ومن أبرز المسؤولين الذين يتبنّون هذا الموقف، الجنرال المتقاعد كينيث مكينزي، الذي قاد جميع القوات الأميركية في الشرق الأوسط لمدة ثلاث سنوات، خلال رئاستَي دونالد ترامب وبايدن؛ إذ اعتبر أن الفريق الحالي يجب أن يرد «بقوة أكبر على الهجمات على السفن التجارية في البحر الأحمر»، وأنّ إيران «تستغل غياب أيّ رد عسكري على الارتفاع الأخير في هجمات الحوثيين، والتي تشكل أيضاً تهديداً للسفن الحربية الأميركية، لمواصلة سلوكها العدواني». أمّا روبرت أوبراين، وهو آخر مستشار للأمن القومي في عهد ترامب، فاتّهم بايدن بالفشل في التصدي لـ«عشرات الهجمات على القوات الأميركية في العراق وسوريا»، واصفاً «الهجومين الانتقاميين» اللّذين شنّهما بايدن بـ«الطفيفين».

أيضاً، أصبح عدد من المراقبين ينصحون واشنطن بالابتعاد عن مبدأ «عدم استفزاز إيران تجنباً لحرب إقليمية أوسع»، معتبرين، بحسب تقرير أوردته مجلة «ناشونال إنترست» الأميركية هذا الشهر، أنّ «العدوان الإيراني يتطلب رداً أميركياً أقوى وأكثر اتساقاً وشمولاً».

بيد أنّه، بدلاً من الاستماع إلى الأصوات التي تدعو واشنطن إلى التصدي لهجمات محور المقاومة، في البحر الأحمر وسوريا والعراق، فمن الواضح أنّ الجهود الأميركية تتركز، حالياً، على إنهاء «الجنون» الإسرائيلي في غزة بسرعة، ومنع تل أبيب من جرّ واشنطن إلى حرب إقليمية أوسع، ولا سيما أنّ قوات صنعاء لا تتراجع عن ربط التصعيد من عدمه، في البحر الأحمر، بما تؤول إليه الأحداث في غزة حصراً. وعليه، أوردت صحيفة «نيويورك تايمز» تقريراً جاء فيه أنّ أوستن سيبحث، خلال لقائه رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع، يوآف غالانت، «بالتفاصيل» متى وكيف ستبدأ قوات الاحتلال الإسرائيلية «مرحلة جديدة» ستشمل، وفقاً لتصورات الأميركيين، تحرُّك «مجموعات أصغر من قوات النخبة، داخل المراكز السكانية في غزة وخارجها»، والقيام بمهام «أكثر دقة»، مدفوعة بالمعلومات الاستخبارية، لـ«العثور على قادة (حماس)، وإنقاذ الرهائن وتدمير الأنفاق»، باستلهام «الدروس المؤلمة التي تعلّمتها القوات المسلحة الأميركية في العقدين الماضيين، في فترة انتقالها من الحروب البرية الكبيرة في العراق وأفغانستان، إلى عمليات أكثر استهدافاً»، بحسب مسؤول في البنتاغون. وتتّسق دعوات أوستن مع تلك التي أطلقها مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض، خلال لقائه مع القيادة الإسرائيلية في تل أبيب، ومع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، الأسبوع الماضي؛ فوفقاً لمصادر مطّلعة، تحدثت إلى موقع «أكسيوس»، أبلغ سوليفان رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، وأعضاء «مجلس الوزراء الحربي»، أنّ الحرب في غزة بحاجة إلى «الانتقال إلى المرحلة التالية الأقل كثافة»، على أن يحصل ذلك «في غضون أسابيع وليس أشهراً».

(الأخبار)

(أ ف ب)

مقابلة

جلسة الحكومة اليوم «اختبار جديد» لرافضي التمديد... وسنطعن فيه حكماً

جبران باسيل

• جوزف عون مرشح مشروع ضرب لبنان
• لا تعيينات عسكرية بعد رفض تعيين قائد جيش بالوكالة

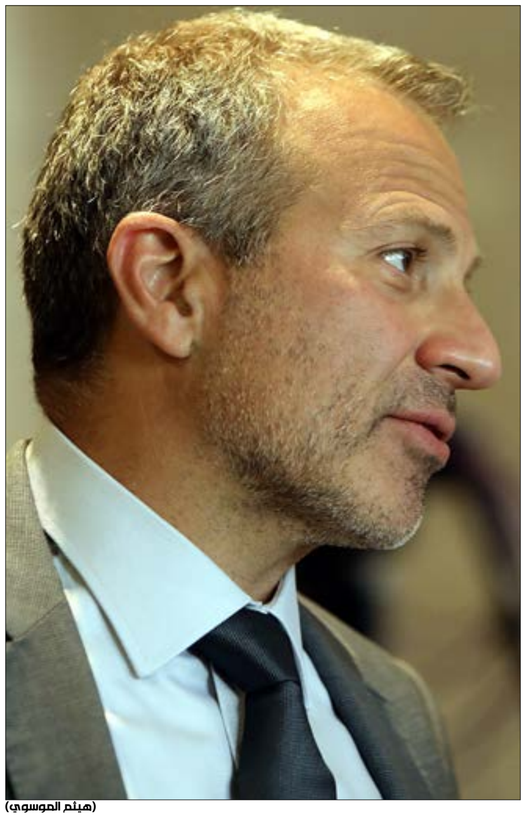
(هيثم الموسوي)

وفيق قانصوه

أكّد رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل أن التمديد لقائد الجيش العماد جوزف عون في مجلس النواب، الجمعة الماضي، ليس وراءنا بعد، مشيراً إلى أن جلسة الحكومة المقررة اليوم «اختبار جديد وأخير لرفض خرق الدستور». وأشار إلى أن الحكومة يفترض أن تصدر قانون التمديد لعون وتنشره، «ومن كانوا يرفضون التمديد ويرفضون عقد جلسة لمجلس الوزراء للتمديد، لا يمكن أن يصدر القانون من دون توقيعهم عليه». وأوضح أنه «في غياب رئيس الجمهورية، يحلّ مجلس الوزراء محله في ردّ القوانين أو إصدارها ونشرها. نحن رأينا معروف بأن شخص الرئيس لا يتجزّأ، وبالتالي يجب أن تكون هناك تواقيع للوزراء الـ 24 تحلّ جميعها معاً محل توقيع الرئيس. ولكن، حتى لو سلمنا جدلاً بحسابات الحكومة الحالية، وهي حسابات لا دستورية ولا شرعية، فإنهم يحتاجون الى تواقيع عدد معين من الوزراء لاصدار القانون. لذلك، اليوم يتبيّن من يوافق على التمديد ومن لا يوافق».

واعتبر باسيل أن التمديد لقائد الجيش «أسقط الاقنعة، وأظهر الوجوه الحقيقية، وكشف أن جوزف عون هو مرشح الغرب ومن يخضعون لإرادة الغرب في الداخل، وبالتالي، لا يمكن لأي كان أن يدّعي بعد اليوم أن قائد الجيش مرشح توافق أو موضع اجماع. بل بات واضحاً أنه مرشح فريق، وأن التمديد له هو لاستعمال موقع قيادة الجيش للوصول إلى الرئاسة. يريدون له الاحتفاظ بالموقع لأن الموقع هو ما يعطيه الحبشية الرئاسية، وإلا لماذا لا يستمر بترشيحه من خارج قيادة الجيش، وإن كان في كل الأحوال يحتاج الى عامين قبل أن يحقّ له الترشح وفق الدستور»، نافياً أن تكون الأصوات التي نالها عون في التمديد «بوانتاج» رئاسياً، كما نفى أن يكون الأميركيون هدّدوا بوقف المساعدات عن الجيش في حال لم يُمدّد لعون، «والجميع يعرفون أن الأميركيين قالوا انهم سيتعاملون مع أي قائد على رأس المؤسسة العسكرية. بالطبع هم يؤيدون التمديد له كما يؤيدون انتخابه رئيساً. لكن موضوع دعم الجيش بالنسبة اليهم مختلف ولا يمكن أن يفرّطوا به، أيا يكن من يعيّن على رأسه».

وقال باسيل إن «المشروع الذي يهدف إلى تفكيك الكيانات في المنطقة، والذي فتّتت العراق وسوريا وضرب لبنان، وكان وراء عدوان تموز 2006، ووراء ضربنا في 17 تشرين 2019، هو المشروع نفسه الذي يريد جوزف عون رئيساً للجمهورية، ويريد القضاء على حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين، وتطبيق القرار 1701 من جهة واحدة، وإبقاء النازحين في لبنان لاستخدامهم في أغراض فتنوية». وأضاف: «جرّبوا عسكرياً في عدوان تموز 2006 وفشلوا في تحقيق اهدافهم، وجرّبوا شعبياً ومدنياً في 17 تشرين 2019 وأخفقوا. لكنهم لم يجربوا بعد الخيارين العسكري والمدني معاً، أي حرب عسكرية من الخارج مع فتنة ترافقها من الداخل. هذا ما قد نكون أمامه في حال لم تحدث تسوية كبيرة في المنطقة. واسرائيل بعد ما تعرضت له في 7 أكتوبر لا يبدو أنها ستتوقف في المدى المنظور عن استعمال القوة، وستستمر في المحاولة مع لبنان وحزب الله. عسكرياً فقط لن تنجح، وشعبياً فقط ستخفق. يبقى خيار الخلط بين الأمرين».

> عون أصبح مرشح فريق والتمديد له هو لاستعمال موقع قيادة الجيش للوصول إلى الرئاسة

> الأميركيون لم يهدّدوا بوقف المساعدات في حال رفض التمديد ويتعاملون مع أي قائد للجيش

التعيينات العسكرية

وعن فتح معركة التعيينات العسكرية ومطالبة النائب السابق وليد جنبلاط بتعيين رئيس للأركان، قال باسيل «إننا اساساً ضد تعيينات الفئة الاولى بالاصالة في ظل الفراغ في رئاسة الجمهورية، وقبلنا التعيين بالوكالة لأنهم رفضوا الحلول الاخرى». واوضح: «كنا مع تعيين الاعلى رتبة على رأس المؤسسة العسكرية. وكان الخيار الثاني تعيين قائد بالانابة بتكليف من وزير الدفاع بالاتفاق مع بقية القوى السياسية، كما جرى في أجهزة أمنية أخرى. أما الخيار الثالث فكان التعيين بالوكالة، أي بمرسوم لمدة سنة. وهو حل قانوني بين التعيين بالأصالة وبين تولي الأعلى رتبة. ولو اعتُمد هذا الخيار، كنا بالطبع مع تعيين مجلس عسكري بالكامل لأننا طالما نعيّن بالوكالة فلماذا يقتصر الأمر على تعيين قائد للجيش». وأضاف: «لكن الآن، في ظل التمديد، وريثما يُبت في الطعن الذي سنتقدم به حكماً في حال صدر القانون، ولا أرى كيف سيزمّم المجلس الدستوري في ظل الأسباب الطعن الكثيرة الموجبة للطعن، فكيف يمكن ان يعيّنوا مجلساً عسكرياً بعدما رفضوا تعيين قائد جيش؟».

وتوقع رئيس التيار الوطني الحر ان تخفّ وتيرة الحرب في غزة مطلع العام المقبل مقابل اتخاذها أشكالاً أخرى، بسبب الضغط الأميركي الذي لا يتحمل أن يخوض الرئيس جو بايدن انتخابات الرئاسة في ظل الحرب التي تترك تأثيرات كبيرة على جمهور الديمقراطيين، و«أفترض أن تبدأ بالتوازي محاولات لتنشيط الملف الرئاسي. والمؤكد أن من يسعى لوصول جوزف عون إلى بعبدا سيحاول تكرار الضغط الذي مارسه للتمديد له».

تقرير

إسفين حكومي بين موظّفي القطاع العام

فؤاد بزي

تحت شعار زيادة رواتب موظفي القطاع العام، تمكّنت الحكومة من كسر التضامن بين الموظفين في الخدمة والمتقاعدين. فبعد تعذّر عقد جلسة مجلس الوزراء الجمعة الماضي بسبب إقفال متقاعدي العسكر مداخل السراي، هبّت ريح الفرقة والانقسام بين الموظفين. موظفو الإدارة العامة، أبرز المستفيدين من الزيادة المقترحة، اتهموا العسكريين والأساتذة، من دون تسميتهم، بفرط الجلسة، وتأخير إقرار الزيادة التي لن تدخل في صلب الراتب.

على جدول أعمال مجلس الوزراء اليوم 3 مشاريع مراسيم لزيادة رواتب فئات معيّنة من موظفي القطاع العام، على سبيل المساعدة المؤقتة لا تصحيح الرواتب. المرسومان المتعلقان بموظفي الإدارة العامة والمؤسسات العامة يرميان لإعطاء «حافز يومي» يراوح بين مليون و600 ألف ليرة لموظفي الفئة الخامسة، ومليونين و600 ألف للفئة الأولى، و800 ألف ليرة لرؤساء الهيئات الرقابية. إضافة إلى مشروع مرسوم ثالث يرمي لـ«إعطاء تعويض مؤقت إضافي للعسكريين (4 رواتب إضافية على السبعة) في الأسلاك العسكرية كافة».

فوضى التقديمات التي تشمل كل الوزارات والمؤسسات العامة أدّت إلى اختفاء سلّم الرتب والرواتب الموحّد بين موظفي القطاع العام، لتحلّ مكانه المساعدات الدولية والمحلية. في وزارة التربية، يحصل الأساتذة وموظفو الإدارة على 300 دولار شهرياً من الحكومة، ومن غير المعلوم مدى استمراريتها بعد نهاية شهر كانون الثاني المقبل. وفي وزارة الصحة، خصّصت شركات استيراد الدواء الصيادلة الموظفين في الدوائر الرسمية بمساعدات شهرية خاصة تُوزّع عبر مكتب الوزير. ويحصل العسكريون في الخدمة على مساعدات من الدول الأجنبية لا تزيد على 100 دولار شهرياً.

أمام هذا المشهد، لم تجد الحكومة سوى توزيع الرشى على الموظفين والهروب من مواجهة الحقائق. فتحت عنوان المساعدات الإضافية، تهرب الحكومة من تحمّل مسؤوليتها بـ«إعادة قيمة الرواتب وفقاً لمؤشر الغلاء»، بحسب النقابي محمد قاسم، إذ إن الزيادة إن حصلت، «لن تعيد أكثر من 40% من قيمة راتب الموظف في الخدمة»، مبدياً الخشية من أن يكون الهدف «إنهاء مستوى التقاعد تماماً». وشدّد على أنه «إما أن يصدر المرسوم بالتساوي بين المتقاعدين والموظفين، وإما الحكم للشارع».

يصرّ المتقاعدون على رفض المشروع الحكومي الذي يزيد 16 راتباً للموظف في الخدمة مقابل معاشين فقط للمتقاعد، ما يجعل من معاش المتقاعد مساوياً لـ15% فقط من راتب زميله في الخدمة. في حين أكّدت المادة 60 من المرسوم الاشتراعي الرقم 47 (نظام التقاعد) «حصول المتقاعد على 85% من راتب مثيله في الخدمة الفعلية»، وبحسب ما هو مطروح، «راتب العسكري الأول في الخدمة يصبح أعلى من معاش لواء متقاعد».

وقد توعّد المتقاعدون، في بيان المجلس التنسيقي لمتقاعدي القطاع العام، بتظاهرات واعتصامات وقطع طرقات اليوم مع انعقاد جلسة مجلس الوزراء، إذ ترى هذه الفئة من الموظفين نفسها مغبونةً مرتين: عندما استُبعدت من المفاوضات على الزيادات أول مرّة، إذ إن مشروع المرسوم بنسخته الأولى لم يأتِ على ذكرهم حتى، وعند إعادتهم شكلياً إلى اللجنة التي أقرّت لهم بمعاشين إضافيين شهرياً. ومن الممكن أن تصل إلى ثلاثة لا غير. ميقاتي أوقع بالمتقاعدين، إذ دعاهم لحضور اجتماعات لجنة «انتظام العمل في القطاع العام»، إلا أنّ اللجنة لم تعقد أيّ اجتماع بعد دعوتهم إليها، وعند مراجعة رئاسة الحكومة قوبلوا بحجة «عدم وجود مبالغ إضافية لرفع تقديمات المتقاعدين».

هذا لجهة المتقاعدين، أما الموظفون، فقد خدعتهم الحكومة التي كان لها «ثلثين الخاطر» بفرط جلسة الثلاثاء الماضي، وإشعال الخلافات في صفوفهم. فالزيادات كان من المفترض أن تكون مرفوضة من جميع قطاعات الموظفين لأنها تحوّلهم من عقد الوظيفة الدائم إلى العمل بشكل مياوم، إذ يقضي مشروع المرسوم بإعطاء البدل الإضافي في حال الحضور إلى العمل، وفي حال التغيّب، ولو بعذر شرعي، تُقطع المساعدة عن كلّ أيام الشهر.

في الواجهة

بعد التمديد لعون: رئيس الأركان يدفع الثمن؟

ليس اليوم التالي للتمديد لقائد الجيش الاستكمال الحلقات. مشكلة تخلف اخرى. يعود الاستحقاق الرئاسي الى واجهة الحدث بزخم اوفر واحتدام لن يكون قليل الاهمية. دونما ان يبدو بالضرورة وشيكاً. ولا على صورة جلسة التمديد بالاصطفافات التي رافقتها

نقولا ناصيف

بالتمديد لقائد الجيش العماد جوزف عون سنة بقانون في مجلس النواب، تكون قد طويت مرحلة منهكة بالسجالات، لتفتتح مرحلة اخرى قد لا تقل عنها اضطراباً. بعد الآن، تبعاً لأصحاب الحجج المساقة للقول بالتمديد، لا مبرر للحديث عن قلق على قيادة الجيش، ولا ادخالها في الانقسامات السياسية الداخلية، ولا حتماً التهويل بانقسامها او اهتزاز وحدتها او تضعضع إمرتها. اما المرحلة الجديدة، فالواضح انها ستدور من حول القائد نفسه في سياق مختلف هو انتخابات رئاسة الجمهورية.

تحمل على هذا الاعتقاد اسباب شتى: اولها، ان احداً لا يتوهم ان الاصوات المؤيدة لعون في مجلس النواب الجمعة هي اختبار رئاسي. لا يزال غامضاً العدد الذي حازه، 66 او 67 او 68 من النواب في القاعة. نجح التصويت على القانون، ومن خلالها على التمديد كخيار سياسي، بالغالبية المطلقة وهو النصاب القانوني لانعقاد الجلسة. كان يمكن ان تحدث مفاجأة في اي لحظة بأن يُوعز الى ثلاثة نواب بالانسحاب كي يُطيّر النصاب القانوني. لم يشأ حزب الله ان يُقدم بعدما حضر عدد من نوابه وليسوا كلهم، وعدد من حلفائه. وحده كان الاقدر ان يفعل نظراً الى غموض موقفه من التمديد لقائد الجيش، في لحظة التصويت حتى. ما يصحّ قوله ان معظم مَن كان في القاعة ايّد التمديد بمَن فيهم ضمناً نواب الحزب الحاضرون ما ان لبثوا فيها.

افصح ذلك عن ان حزب الله رَامَ قدماً في الفلاحة واخرى في البور: ارسل الى عون رسالة مفادها انه غير متحمس للتمديد له، لكنه لن يعرقله. ما يُسمع من مسؤولي الحزب انهم لم يلمسوا مرة خطأ جسيماً ارتكبه القائد معهم في ادائه العسكري على رأس الجيش وعلاقته بالمقاومة. الا ان الموقف ليس كذلك في السياسات التي يتبعها في الداخل ومع الاميركيين خارجياً.

ثانيها، من الآن فصاعداً يمكن ان يدرج القول ان امام الاستحقاق الرئاسي مرشحَيْن اثنَيْن فقط لكل منهما مواصفات لا تشبه الآخر، ولكل منهما حلفاء لا يملكون ايصال اي منهما الى الرئاسة دونما التخلي عن احدهما. المفيد ايضاً، في ضوء التمديد الاخير لقائد الجيش، اتضاح ما كان لا يزال مشوباً بالغموض والالتباس بازاء المتحمسين لوصوله الى الرئاسة: الثنائي الشيعي لا يتخلى عن النائب السابق سليمان فرنجية ما لم يتخلَّ فرنجية بنفسه عن ترشحه. من دون الثنائي لا حظ لأي مرشح آخر بما فيهم عون في الوصول الى المنصب ايا تكن الاحجام التي تقف وراء ترشيحه. ان يُمسك الثنائي الشيعي باصوات نواب الطائفة (26+1) كاف لمنع انتخاب الرئيس.

في المقابل، في معزل عن اهمية الاصوات التي حازها قائد الجيش في مجلس النواب وعددها ودلالاتها، كشفت الحملة التي ادارت في الايام الاخيرة السابقة لجلسة البرلمان، بوضوح وواقعية، عن مروحة عريضة من المؤيدين، على الاقل لبقائه في منصبه حالياً كي يستمر مرشحاً، بدأت بالدول الخمس، مارة ببكركي والكتل المسيحية، وصولاً الى العاملَيْن الاكثر فعالية في الخاتمة السعيدة وهما كتلتا النواب السنّة - كأنها ابصرت النور للمرة الاولى منذ انتخابات 2022 - والحزب التقدمي الاشتراكي. لهؤلاء باستثناء بكركي موقف سلبي من ترشيح فرنجية على نحو لا يؤهله لحصوله على اصواتهم، من غير ان يكونوا احصنة وصول عون الى رئاسة الجمهورية.

ثالثها، ما انتهت اليه جلسة الجمعة بالتمديد لقائد الجيش سوى انه اكثر من محظوظ، ان الخاسر الفوري لما حدث هو التيار الوطني الحر ورئيسه النائب جبران باسيل. لكن الخاسر اللاحق يُفترض ان يكون الرئيس السابق للحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط. عندما وافق على بقاء عون في منصبه، اقرنه بتعيين رئيس للاركان. اولى المحاولات في مجلس الوزراء على نحو يقضي بتأجيل تسريح عون وتعيين العميد حسان عودة رئيساً للاركان. منذ عشية جلسة مجلس الوزراء الخميس، التعليمات التي تزوّدها وزيرا تيار المردة جوني قرم وزياد مكاري وحليفهما الوزير جورج بوشكيان من فرنجيه الموافقة على تأجيل تسريح عون ورفض تعيين رئيس للاركان.

ثمة قلوب مليانة بين الزعيمين الماروني والدرزي. امتعض فرنجية من اعلان جنبلاط اكثر من مرة انه ضد ترشيحه. تردّت اخيراً علاقة الوارثين طوني وتيمور بعدما افصحا مراراً عن صداقة شخصية تجمع بينهما. جال تيمور جنبلاط على معظم القيادات ما خلا طوني فرنجية ووالده. ما تردد اخيراً بعد جلسة مجلس النواب ان الخطوة التالية المكملة للتمديد لقائد الجيش، تعيين رئيس للاركان في مجلس الوزراء. قال البعض انها في جلسة اليوم. الواقع ان التعيين بات يصطدم بمعضلتين:

> معضلتا تعيين رئيس للاركان: توقيع الوزير وموافقة فرنجية على اكمال النصاب

1 - اقتراح وزير الدفاع موريس سليم بناء على استطلاع قائد الجيش لتعيين رئيس للاركان عملاً بالمادة 21 في قانون الدفاع. ذلك ما لا يمكن توقّع حصوله، خصوصاً بعد الضربة القاصمة التي تلقاها باسيل ببقاء قائد الجيش على رأس المؤسسة العسكرية. من دون اقتراح الوزير المختص يتعذر التعيين. ما لم يعطه الوزير للقائد على انه صلاحيته المنفردة، لن يعطيه لرئيس الاركان في مجلس الوزراء.

2 - نصاب الثلثين في مجلس الوزراء للتعيين. المؤكد الآن ان فرنجيه لا يزال رافضاً تعيين رئيس للاركان. في غياب قرم ومكاري وبوشكيان لا نصاب ثلثين. بذلك اضحى فرنجية، اكثر من اي وقت مضى، كالثنائي الشيعي او احدهما، يُمسك بنصاب اجتماع حكومة تصريف الاعمال والتصويت لتعيين عودة. ربما مفتاح الوصول الى تعيين رئيس للاركان مبادرة ما من جنبلاط الاب الى فرنجيه الاب.

بعدما اضحى للجيش قائد لسنة جديدة، لم يعد تعيين رئيس للاركان ذا اهمية ملحة واهتمام كما في الايام السابقة، ابان الاحاديث عن تعذر استمرار عون في منصبه والتفكير في تدارك تقاعده بتعيين رئيس للاركان. الكلام من الآن فصاعداً عن رئيس للاركان بات مرتبطاً بملء الشغور في المقاعد الثلاثة في المجلس العسكري (رئيس الاركان نائب رئيس المجلس والمدير العام للادارة والمفتش العام). هؤلاء في مأزق ينتظر موافقة وزير الدفاع ذي الصلاحية والاختصاص في الاقتراح وفق المواد 21 و23 و24 في قانون الدفاع.

مع ذلك، على الطريقة اللبنانية، ثمة زواريب للقانون تتيح تبريره. في 30 ايلول 2016 اصدر وزير الدفاع سمير مقبل مرسوماً رقمه 4068 قضى بترقية العميد ملاك حاتم الى رتبة لواء وكلفه تسيير اعمال رئاسة الاركان الى حين صدور مرسوم تعيينه من مجلس الوزراء، ما لبث ان اصدرته حكومة الرئيس تمام سلام في 6 تشرين الاول 2016 ولم يكن انقضى على تكليفه تسيير الاعمال سوى اسبوع. آنذاك كانت حكومة سلام تدير شغوراً ناجماً عن تعذر انتخاب رئيس للجمهورية، بيد انها كانت حكومة عاملة غير مستقيلة.

(أ ف ب)

تقرير

حزب الله وقائد الجيش

علمت «الأخبار» أن الاتصالات بين حزب الله وقائد الجيش العماد جوزيف عون ظلّت قائمة حتى قبل انعقاد جلسة مجلس النواب التي أقر خلالها قانون التمديد له لسنة إضافية. وقد زار أحد المسؤولين في الحزب قائد الجيش، وأبلغه بأن الحزب لن يسير بالتمديد له لا في جلسة مجلس الوزراء ولا في مجلس النواب، وأن موقفه مرتبط أساساً بالمقاربة التي اعتمدها مع المواقع الإدارية العليا التي شغرت في وقت سابق، وأنه لن يكون في صدام مع أحد من أجل هذه الخطوة. وسمع قائد الجيش أيضاً، كلاماً مباشراً بأن الحزب لم يبن موقفه على مسألة شخصية مع قائد الجيش، وأنه ينظر إلى العلاقة مع الجيش على قاعدة التعاون والتنسيق التي تقوم بين المقاومة والجيش منذ ثلاثة عقود.

وقد أبلغ قائد الجيش موفد الحزب بتفهّمه للموقف، بما في ذلك مراعاته لحلفائه، وأنه لا يعتبر موقف الحزب عنصراً سيؤثر سلباً على العلاقة بينه وبين الحزب أو العلاقة بين الجيش والمقاومة.

(الأخبار)

تقرير

خصخصة الرقابة على المصارف

وفق مشروع القانون المقترح لإصلاح وضع المصارف، فإنه ستجرى خصخصة الرقابة على المصارف من خلال إنشاء هيئة رديفة للجنة الرقابة على المصارف تقوم بمهامها عبر شركات خارجية سُمح للمصارف بتعيينها. ليس ذلك فقط، بل إن هذا المشروع يُبطل مفاعيل الكثير من مواد قانون النقد والتسليف ومن قوانين أخرى وجدت لتنظّم العلاقات الاقتصادية والمالية بين الأطراف المتعاقدة وحالات الإفلاس والتعثّر

محمد وهبة

في 10 تشرين الثاني من السنة الجارية، أحال نائب رئيس مجلس الوزراء سعادة الشامي، إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، مشروع قانون يتعلق بـ«إصلاح أوضاع المصارف في لبنان وإعادة تنظيمها». وقال الشامي في الرسالة الموجَّهة للأمانة العامة، إن المشروع معدّ من لجنة الرقابة على المصارف ومصرف لبنان. وبدا كأن الشامي يتبنّى المشروع، رغم أنه ليس من معدّيه، بينما كان واضحاً أن النسخة الأولى منه صيغت على يد خبراء في صندوق النقد الدولي، ثم أعيد تنقيحها في لجنة الرقابة على المصارف وتبنّاها مصرف لبنان أيضاً، من دون أن يكون هناك أي مراسلات رسمية بين الأطراف المعنية. يعتري المشروع الكثير من الملاحظات التي تجعله مفخّخاً. وقد بدا لوهلة كأنه مصمّم من أجل منح لجنة الرقابة على المصارف ومصرف لبنان إبراء ذمة تجاه تحديد الخسائر وتجاه أيّ مسؤوليات قانونية يرتّبها ذلك، من خلال خصخصة الرقابة على المصارف ونقل مسؤولية تحديد الخسائر من اللجنة إلى شركات خارجية. وقد أضيفت لهذه الغاية مجموعة بنود وعبارات لتعطيل مجموعة من القوانين الموجودة أصلاً والتي تحمل وظيفة أساسية تكمن في تحديد الخسائر وإحالة المخالفات إلى القضاء عملياً، بدا المشروع من خلال الخصخصة وإبراء الذمة كأنه يدمج بين عمليتَي تحديد الخسائر وتوزيعها بشكل غير عادل وغير هادف.

معظم ما ورد في المشروع المقترح، موجود أصلاً في عدد من القوانين السارية منذ عقود. لكن إعادة ترتيبها في هذا القانون تنطوي على هدف أساسي يكمن في إلغاء أيّ فصل بين تحديد الخسائر وعملية توزيعها. فالمادة 38 تشير بوضوح إلى أن أحكام القانون المقترح «تحلّ مكان أحكام أيّ قوانين أو أنظمة أخرى تتعارض مع مضمونه مثل: قانون التجارة البرية، قانون النقد والتسليف، قانون الموجبات والعقود، القانون 67/2 المتعلق بالمصارف التي تتوقف عن الدفع والقانون 67/28 المتعلق بإنشاء المؤسسة الوطنية لضمان الودائع، والقانون 110 المتعلق بإصلاح الوضع المصرفي». الهدف من هذا الإحلال، بحسب تفسير عضو سابق في لجنة الرقابة على المصارف، يكمن في تعطيل مواد هذه القوانين المذكورة، لجهة توزيع المسؤوليات والوظائف. فالمادة 134 من قانون النقد والتسليف التي تأتي في القسم الرابع بعنوان «موجبات المصارف»، تتحدث بشكل واضح عن مسؤولية لجنة الرقابة على المصارف في تقدير خسائر المصارف، بينما المشروع المقترح يمنح هذه الصلاحية لشركة تقييم خارجية تعيّنها اللجنة أو تسمح هذه الأخيرة للمصارف بتعيينها. ومن جملة المواد التي يعطّلها المشروع المقترح، المادتان 19 و20 من قانون النقد والتسليف المتعلقتان بحالات إقالة الحاكم ونوابه بسبب الإخلال بالواجبات الوظيفية أو لخطأ فادح في تسيير الأعمال، إذ إنه بحسب المادة الثامنة من القانون 67/28 تطلق هاتان المادتان على لجنة الرقابة على المصارف أيضاً.

وكان لافتاً أن المشروع لم يعطّل قانون الدمج المصرفي، ما يعني أن أحكامه «موجبات المصارف»، تتحدث بشكل واضح عن مسؤولية لجنة الرقابة على المصارف في تقدير خسائر المصارف، بينما المشروع المقترح يمنح هذه الصلاحية لشركة تقييم خارجية تعيّنها اللجنة أو تسمح هذه الأخيرة للمصارف بتعيينها. ومن جملة المواد التي يعطّلها المشروع المقترح، المادتان 19 و20 من قانون النقد والتسليف المتعلقتان بحالات إقالة الحاكم ونوابه بسبب الإخلال بالواجبات الوظيفية أو لخطأ فادح في تسيير الأعمال، إذ إنه بحسب المادة الثامنة من القانون 67/28 تطلق هاتان المادتان على لجنة الرقابة على المصارف أيضاً.

وكان لافتاً أن المشروع لم يعطّل قانون الدمج المصرفي، ما يعني أن أحكامه قد تستخدم لاحقاً لتمويل عمليات الدمج بواسطة المال العام، وهذا ما حصل منذ إقرار هذا القانون.

إذاً، ثمة سؤال أساسي في هذا المجال: أيّ دور تتركه لجنة الرقابة لنفسها طالما أنها هي المعنية بتحديد الخسائر، وأنها مسؤولة قانوناً عن عملها؟ عملياً، ما ستقوم به بحسب المشروع المقترح، هو أنها ستطبّق المادة العاشرة من المشروع المقترح التي تمنحها صلاحية تعيين مقيّمين مستقلين أو الطلب من المصارف تعيين مقيّم مستقلّ.

وما يعزّز هذا الاستدلال، أن مشروع القانون المقترح يؤمّن الحماية القانونية للجنة ولسائر المسؤولين. فالمادة 35 من المشروع تشير إلى أنه «لا يترتّب على الهيئة المختصة ولجنة الرقابة على المصارف والمدير المؤقت والمصفي/ لجنة التصفيات والمقيمين المستقلّين وشركائهم في عقد شراكة والجهات الخارجية التي يتعاقدون معها وأيّ مفوض مراقبة يجري تدقيقاً في الحسابات تطلبه لجنة الرقابة على المصارف، والأعضاء والموظفين في المؤسسات أعلاه وممثليها السابقين أو الحاليين، أيّ مسؤولية بخصوص أيّ عمل أو إغفال حصل خلال ممارسة صلاحياتهم ومسؤولياتهم الملحوظة في القانون، إلا إذا صدر حكم مبرم يثبت أن العمل أو الإغفال لم يحصل عن حسن نية أو أنه ناتج من احتيال أو إهمال فادح من قبلهم». هكذا أصبحت المحاكمة عن الأخطاء والإهمال والشبهات الأخرى تتطلّب محاكمة تثبتها. وبهذا المعنى، فإن هذه المادة صارت تساوي براءة ذمة شاملة وكاملة لكل الذين مارسوا مسؤوليات أو سيمارسونها. وهذه الحماية القانونية تمتدّ في بنود مشروع القانون المقترح. فالمادة 16 تشير في نهايتها إلى أنه سيتم منح الهيئة المختصة صلاحية تخطي تقرير التقييم المستقل لإعادة العملية، على أن تكون نتائج التقييم الثانية نهائية وملزمة.

وبراءة الذمة هذه، أو الحماية القانونية، لن تكون محصورة بلجنة الرقابة على المصارف وبحاكم مصرف لبنان ونوابه، بل تشمل أيضاً أصحاب المصارف. فمع تعطيل المادتين 205 و206 من قانون النقد والتسليف ستلغى الإجراءات القانونية. فالمادة الأولى تقول إنه لا يمكن لأيّ مصرف «التذرّع بالرقابة التي يقوم بها المصرف المركزي للتملّص من المسؤوليات المدنية أو الجزائية التي قد تكون وقعت عليهما. ولا يمكنهما التوسّل بهذه الرقابة كعنصر دعاية». والثانية تقول إنه تتم «ملاحقة مخالفات قانون النقد والتسليف أمام المحاكم الجزائية».

كل ذلك يتمّ بدلاً من تطبيق القانون 110 الذي ينشئ محكمة مصرفية خاصة للتعامل مع حالات الإفلاس والتصفية في المصارف. وبموجب المادة 42 من مشروع القانون المقترح، حدّدت حالات إعادة التقييم بعد تحديث نسبة الخسائر في توظيفات المصارف في سندات اليوروبوندز... لكن ما الداعي لذلك ما دام هذا الأمر يقع ضمن صلب عمل لجنة الرقابة حالياً؟ أليست اللجنة معنية بمراقبة المصارف والتأكد من مستويات الربحية والخسائر والملاءة المالية والسيولة وسائر المؤشرات؟ فالسيولة الخارجية للمصارف محدّدة الآن بالتعميم 154، والملاءة المالية محدّدة الآن بالتعميم 44. عملياً، بموجب المادة 42 من المشروع المقترح، ستصبح خسائر المصارف محدّدة من قبل المصارف.

وبحسب المادة 40، سيكون أمام المصارف شهران فقط لإصلاح أوضاعها، بينما سيتبيّن أن هناك مصارف سقطت حكماً بموجب إقرار القانون فقط ومن دون تقييم. وهذه التصفية الفورية لجزء كبير من القطاع ترتبط بمسألة أساسية هي «تصفية الودائع». ففي مطلع القانون المقترح، جرى إقرار «مفهوم المودع الواحد» الذي يجمع حسابات المودع الفردية والمشتركة مع غيره في كل المصارف، بحساب واحد يكون خاضعاً للضمانة. وستطبق على كل حسابات المودع في كل المصارف بموجب مفهوم المودع الواحد وبموجب المادة 28 من مشروع القانون، الضمانة المحدّدة في حالة التصفية والتي تغطيها مؤسسة ضمان الودائع «المفلسة عملياً مثل كل المصارف» يقول المسؤول السابق.

> **المشروع يعفي لجنة الرقابة من مسؤوليّاتها ويعطّل المادتين 19 و20 من قانون النقد والتسليف**

عملياً، سيشطب القسم الأكبر من الودائع عبر هذا المفهوم، فضلاً عن أن القانون لا يشير بأيّ شكل من الأشكال إلى كيفية الحفاظ على الحدّ الأدنى من الوديعة بقيمة 100 ألف دولار.

وللمقارنة، فإنه في أميركا وأوروبا يطبّق مفهوم الحساب الواحد، أي أن كل حسابات المودع، مهما تعدّدت في المصارف، تكون مغطاة. وقيمة التغطية في أميركا للحساب الواحد تبلغ 250 ألف دولار، أما في أوروبا فتبلغ 100 ألف يورو. وفي لبنان، فإن ضمانة المؤسسة الوطنية لضمان الودائع ما زالت تبلغ 75 مليون ليرة. في الواقع، يجب التمييز بين تحديد الخسائر وتوزيعها. التحديد هو من صلب دور لجنة الرقابة على المصارف، بينما التوزيع هو عملية إعادة تركيب للحسابات لدى الجميع. الفصل بينهما من الوجهة القانونية أمر مهمّ وحيوي. تحديد الخسائر هو أمر تقني، أما مسألة توزيعها فهو شأن سياسي.

(هيثم الموسوي)

على الحافة

قمّة التخلّي عن إنقاذ المناخ في دبي

دبي - حبيب معلوف

كان متوقّعاً، في ظلّ الأجواء التنافسية الدولية على الموارد والأسواق، تعثّر أي محاولة جدية للتعاون لإنقاذ المناخ. وكان متوقعاً، في جوّ الحروب شبه العالمية التي تخاض في أوكرانيا وغزة، أن تذهب أموال الصناديق المخصصة لتمويل التخفيف والتكيّف مع تغيّر المناخ، إلى تمويل الحروب التي تعدّ في أحد وجوهها حروباً على الطاقة. وبالفعل، أظهر اجتماع الدول الموقّعة على الاتفاقية الإطارية لتغيّر المناخ عام 1992، والذي عُقد هذا العام في دبي (بين 30 من الشهر الماضي و13 الجاري)، أن التناقضات التاريخية بين التعهدات الدولية في مؤتمرات المناخ (بالاهتمام بالقضية الأهم التي تواجه الكوكب) وحقيقة سياسات الدول ومصالح الشركات الكبرى، لم تتغيّر، منذ أن انتقل العالم من الحديث عن التغيّرات المناخية كسيناريوات محتملة إلى الحديث عن الكوارث المناخية كواقع ملموس لم تسلم منها أي دولة في العالم. رغم ذلك، لم تتغيّر الاستراتيجيات داخل الدول، ولا تغيّرت استراتيجيات التفاوض في ما بينها، في مؤتمرات المناخ السنوية. فبقيت حتى اللحظات الأخيرة قبل إعلان البيان الختامي تتفاوض على مفردات ومشاريع نصوص، يعرف معظم المشاركين في صياغتها أنها لن تكون ملزمة إلا معنوياً أو شكلياً، ولن تغيّر بشكل حقيقي في سياسات الدول المسبّبة للكوارث، طالما أنها تتعارض مع المصالح الكبرى للشركات المسيطرة على سياسات الدول وسياسيّيها.

ورغم إقرار الدول الموقّعة على اتفاقيات المناخ (من اتفاق الريو 1992 إلى اتفاق باريس 2015) بذلك، إلا أن هذا الموضوع الجوهري لم يرد يوماً على جدول أعمال قمم المناخ. ورغم الاعتراف بأن الوقود الأحفوري هو المسبّب الأول للانبعاثات العالمية التي تسبّبت بتراكمها في الغلاف الجوي في تغيّر المناخ والكوارث، إلا أنها بقيت طوال فترات التفاوض تتنازع بين كلمات مثل «التخلّي تدريجياً» عن الوقود الأحفوري والفحم أو «التخفيف تدريجياً» منه... قبل أن يضاف إلى القاموس، في جولة المفاوضات الأخيرة في دبي، تعبير «بلا هوادة»، علماً أن التخلّي عن الفحم الحجري كان قد ورد في نص البيان الختامي لمؤتمر غلاسكو قبل عامين (كوب 26 عام 2021)، وأطيح بهذا التعهد العام الماضي بعد عودة أوروبا إلى الفحم الحجري إثر تراجع تدفق الغاز الروسي!

وقد خرج إعلان دبي أخيراً بفقرة جديدة تتضمّن «تسريع الجهود نحو التخلص التدريجي من طاقة الفحم بلا هوادة». أما موضوع الوقود الأحفوري الذي أخذ الكثير من الجدل في «كوب دبي»، منذ تعيين رئيس شركة نفطية رئيساً للمؤتمر إلى لحظة اتهامه بعقد صفقات جانبية على هامشه، مروراً بكل المداولات التي جرت حول هذا الأمر. ورغم تشدّد الدول المصدّرة للنفط وجهود الشركات الكبرى لعدم التطرق إليه في البيان الختامي، خرج نص قد يعطي إشارة للحديث عن بداية نهاية الوقود الأحفوري، وتضمّن «الانتقال بعيداً عن الوقود الأحفوري في أنظمة الطاقة، بطريقة عادلة ومنظّمة ومنصفة، وتسريع العمل في هذا العقد الحرج، وذلك لتحقيق صافي صفر انبعاثات بحلول عام 2050 بما يتماشى مع العلم»، أي من دون تحديد كيفية الانتقال والبدائل ومن يضمن استقرار الطاقة والأسواق والأسعار، وخصوصاً أن الإعلان ترافق مع رفع الدعم أو «الإلغاء التدريجي لدعم الوقود الأحفوري». والجميع يذكر كيف طلبت الولايات المتحدة من السعودية زيادة الإنتاج لخفض الأسعار، مراراً وتكراراً، ما يؤكد التناقضات في السياسات والقرارات الدولية والبيانات الختامية لقمم المناخ.

أما في ما يتعلق بالطاقة المتجددة كبديل من الوقود الأحفوري، والذي تحوّل الى أسطورة جديدة، فقد خرج البيان الختامي بضرورة «مضاعفة قدرة الطاقة المتجددة على مستوى العالم ثلاث مرات، ومضاعفة المعدل السنوي العالمي لتحسين كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030»، من دون أي إشارة إلى التربة والمعادن النادرة التي تصنع منها أدوات هذه الطاقة المتجددة والمساحات التي تطلبها والكلفة الاقتصادية... الخ. مع العلم أن العالم الذي يعتمد اليوم بنسبة 80% على الطاقة الأحفورية و12% على الطاقة النووية و2% على الطاقة العضوية، لن يلمس أثراً كبيراً لما تبقّى من طاقة متجددة حتى لو تضاعف حجمها، بالنسبة إلى باقي الطاقات، فيما مشاريع التنقيب والاستخراج للطاقات الأحفورية لم ولن تتوقف في معظم البلدان النفطية والغازية وتلك التي تتهيّأ للدخول إلى ناديها حتى عام 2030، على الأقل.

مع هذه المعطيات، أيّ معنى يبقى لذلك الجدل حول تعابير التخلّي والتخفيف والتحوّل والانتقال... التي ضجّت بها قاعات المؤتمر، في وقت سلّم فيه الجميع بالتقييم العالمي لاتفاقية باريس الذي أكد أن الدول في تعهداتها وممارساتها ليست على الطريق الصحيح لمنع تجاوز زيادة حرارة الأرض درجة ونصف درجة، رغم أن الكوارث المناخية في تصاعد بعد ارتفاع درجة حرارة الأرض درجة واحدة، وإن تجاوز درجة ونصف درجة إلى درجتين سيكون كارثياً على العالم أجمع، وأن الفجوة بين الالتزامات واستمرار ارتفاع وتيرة الكوارث باتت أكبر من أن تردم...

كان لافتاً هذا العام، في اجتماع الدورة 28 من مفاوضات المناخ الدولية السنوية، صدور قرار من اليوم الأول بتفعيل صندوق الخسائر والأضرار الذي وضع على جدول أعمال القمة السابقة التي عقدت في شرم الشيخ العام الماضي، والذي يفترض أن يكون مخصصاً للتعويض عن الخسائر والأضرار التي تنجم عن الكوارث المناخية. ورغم تبرع الدولة المضيفة بمبلغ خاص للصندوق، ودول أخرى بتبرعات بين 400 إلى 600 مليون دولار، إلا أن المطلوب هو ثلاثة أضعاف ما كان مطلوباً للتخفيف والتكيّف، أي 300 مليار دولار، قياساً الى حسابات عام 2009، حين تمّ تخصيص صندوق بـ 100 مليار دولار سنوياً ابتداءً من عام 2020، لم تدفع! وتم الإيحاء، في قمة دبي أن الصندوق الجديد للخسائر والأضرار شبيه بـ«صندوق التبرعات» بدل أن يكون صندوق «التعويضات» المتوجهة على البلدان المتقدمة والصناعية الى البلدان النامية، وليس بحجم الكوارث المنتظرة!

عقدت القمة الأخيرة في إكسبو دبي. وكانت المرة الأولى التي يعقد فيها هذا النوع من الاجتماعات في مدينة تتجاوز مساحتها الـ 4 كيلومترات، ما صعب على المشاركين التنقل بين القاعات والمشاركة في مئات الفعاليات اليومية، وخصوصا أن عدد المشاركين ضرب أرقاماً قياسية وتجاوز الـ 70 ألفاً. وهنا طرحت أسئلة كثيرة حول جدوى مشاركة هذا العدد الضخم كمصدر إضافي للانبعاثات، وحول ضرورة إعادة النظر في محاور وأجندات هذه الاجتماعات السنوية التي تتزايد أعداد المشاركين فيها سنة بعد أخرى، بالتزامن مع تزايد الانبعاثات والكوارث!

استراحة

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4482

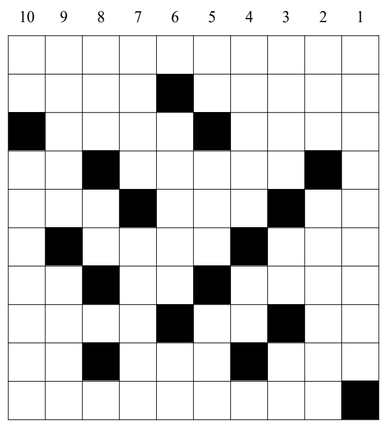

أفقيا

1- مسجد قديم في العراق منارته مائلة – 2- نحّات فرنسي – جهنّم – 3- ما يوضع على ظهر السند من إسم – مدينة أميركية عاصمة أوريغون – 4- مدينة عراقية – تهيّأ للحملة في الحرب – 5- زلق وسقط – سهل – إقترب – 6- جامعة أميركية – مؤذنّ الرسول – 7- عاصمة أوروبية – واحد بالأجنبية – والدة – 8- للتعريف – بسط – مدينة فلسطينية – 9- حصل على – رجل أسطوري إشتهر بالحمق نُنسب إليه نوادر – برد – 10- من سهول لبنان

عمودياً

1- أديب ومؤرخ لبناني راحل – 2- حروف العلة في اللغة العربية – فلكي فرنسي راحل – 3- معلم – متشابهان – خاصته – 4- ساعده – وشى – 5- حرف نصب – كيس يُخاط في جانب الثوب – أظلم الليل – 6- مدينة فرنسية – فك العقدة – 7- إحدى المهن – أسنان الأسد – 8- طين رقيق – أشار – 9- إسم عدّة رجال نُسبوا الى تولوز فرنسا – مغارة يتدفق منها نهر ابراهيم – 10- بحر – بلدة لبنانية في البقاع الغربي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- كتاب العين – 2- ليست – يونان – 3- رت – رشدي – بزّ – 4- ميكادو – إلا – 5- وكيرة – يخسر – 6- ناسك – أميّ – 7- فك – هال – لهب – 8- راك – خفيّ – يا – 9- الأرجوان – 10- نبوخذ نصّر

عمودياً

1- كلرمون فران – 2- تيتيكاكا – 3- اس – كيس – كاو – 4- بتراركه – لخ – 5- شدّة – أخاذ – 6- ليدو – الفرن – 7- عويّ – يم – يجص – 8- ين – أخيل – ور – 9- نابلس – هيّا – 10- نزار قبّاني

sudoku 4482

	3	5	4				9	
			9		6			
6	2		3					8
		1		5		2		
2		8	1		9	3		7
		3		8		4		
4					1		7	3
			2		4			
	5				7	9	2	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4481

7	3	1	5	9	8	2	6	4
4	6	2	1	3	7	8	9	5
9	5	8	6	4	2	1	7	3
5	7	6	2	8	1	3	4	9
1	4	9	3	5	6	7	8	2
8	2	3	4	7	9	5	1	6
3	9	4	7	1	5	6	2	8
2	1	5	8	6	4	9	3	7
6	8	7	9	2	3	4	5	1

مشاهير 4482

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

باحثة وكاتبة تونسية. تعمل حالياً محللة نفسية ورئيسة تحرير مجلة «الأوان»
4+3+6+5+8+9 = التشييد ■ 1+2+10+8+3 = عاصمتها بودابست ■ 11+8+7 = وعاء من قصب

حل الشبكة الماضية: مارتن هايدغر

طوفان الأقصى

تجلّياتها في الفلسفة والميثولوجيا وصولاً إلى زعزعة الصورة النمطية للذكورة

عن «الدرونات» المفترسة التي تدير الموت من السماء

ظهرت المُسيّرات للمرة الأولى في إنكلترا عام 1917، ودخلت ميدان المعارك فعلياً في حرب فيتنام. منذ ذلك الحين، أصبحت أداة مهمة لإجراء مهمّات الاستطلاع والتجسّس وجمع المعلومات وراء خطوط العدو، واستُخدمت على نطاق واسع لشنّ عمليات هجومية في الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا... وصولاً إلى لبنان. لقد أحدثت ثورةً كبيرةً في العمليات العسكرية، لكنّها أثارت في الوقت ذاته العديد من الأسئلة الأخلاقية والفلسفية

سلوى دبوق

منذ بدء الحرب الإسرائيلية على غزّة وفتح الجبهة اللبنانية لدعم المقاومة الفلسطينية، عادت المُسيّرات الطائرة إلى سماء الجنوب اللبناني لتصبح النجمة المشؤومة لهذه الحرب الدموية المستمرة منذ أكثر من شهرين. تستخدم «إسرائيل» هذه المُسيّرات للاستطلاع والتعقّب وأحياناً كثيرة للقيام بعمليات تصفية جسدية أو لضرب أهداف محدّدة. تتميّز بعض هذه المُسيّرات بأزيزها المزعج الذي يُسبّب القلق والتوتر لأهل الجنوب (يُطلق عليها في غزّة «الزنّانات» وفي لبنان «أم كامل»)،

> **يعتبرها غريغوار شامايو شكلاً جديداً وغير تقليدي من عنف الدولة**

فيشعرون بأنّ ذبابة عملاقة تطنّ فوق رؤوسهم طوال النهار، وأحياناً تحلّق على علوّ منخفض، فيشعرون بأنّها تقيم معهم في المنزل.

لقد ظهرت المُسيّرات للمرة الأولى في إنكلترا عام 1917، وتمّ تطويرها عام 1924، لكنّها دخلت ميدان المعارك فعلياً في حرب فيتنام، إذ استخدمتها الولايات المتّحدة لتحديد منصات إطلاق الصواريخ السوفياتية 2-SAM للقوات الفيتنامية الشمالية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت أداة مهمة لإجراء مهمّات الاستطلاع والتجسّس وجمع المعلومات وراء خطوط العدو، وأخيراً استُخدمت على نطاق واسع لشنّ عمليات هجومية في الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا.

لقد أحدثت هذه المُسيّرات ثورة كبيرة في العمليات العسكرية، ولكنّها أثارت في الوقت ذاته أسئلة أخلاقية وفلسفية حول شرعية استعمالها في الحروب. يرى الفيلسوف الفرنسي غريغوار شامايو صاحب كتاب «نظرية الدرون» (2015) أنّ الحرب التي تجري بواسطة الطائرات بدون طيار، لم تعد حرباً حقيقية بالفعل، لأنها حوّلت العدو إلى بيانات افتراضية. ينتقد الفيلسوف الطابع المُرعب لقدرة الدرونات المفترسة (Predator) على تصدير القوة والموت من دون أن يتعرض الجندي الذي يتحكّم بها للخطر بسبب الانفصال الكليّ بين السلاح والقاتل، ويستنكر ما يعتبره عامل الإفلات من المسؤولية في نظرية صناعة الدرونات التي لم تعد تكتفي بالتلصّص والتنصّت ورصد أي حركة، بل تمارس أيضاً سلطة العقاب من دون أي مساءلة قانونية. يُشبّه شامايو الشخص المتحكّم بهذه المُسيّرات بمحرّك الدمى في مسرح العرائس، فهو يدير الموت من السماء من دون إعطاء أي فرصة للطرف الآخر للدفاع عن نفسه والقيام بردّة فعل. ينتقد شامايو طبيعة الضربات التي توجّهها المُسيّرات الطائرة، بشدّة بسبب انتهاك خصوصيته، وطلب من ابنه هرمس قتل الطائر، فقام هرمس بتنويمه من خلال العزف على نايه السحري ثم قطع رأسه. بعد مقتل الأرغوس، وضعت هيرا العيون المئة على ذيل حيوانها المُفضّل الطاووس. هذه المقارنة تشير إلى قدرة الدرونز على المراقبة الواسعة والدائمة. كما تُسلّط هذه الاستعارة الرمزية الضوء على كيفية تجاوز التكنولوجيا الأنماط الأسطورية، فقدرات المُسيّرات تفوّقت بالفعل على تلك التي يتحلّى بها طائر الأرغوس صاحب العيون الكثيرة. كذلك، يمكن أن تستدعي الدرونات، من خلال قدرتها على جمع البيانات من منظور مرتفع، أسطورة الإله الإسكندينافي «ثور» الذي يمتلك نسرين يجمعان له بشكل مستمر معلومات حول ميدغارد (الأرض).

من جهة أخرى، يطرح ظهور الطائرات بدون طيار، تساؤلات عميقة حول تأثيرها على قيم الرجولة المرتبطة تقليدياً بالشجاعة وبعضهم يعتبر أنها سلاح الجبناء الذين يختبئون وراء الشاشات. من خلال تمكين الجنود من القيام بالعمليات العسكرية عن بعد، تخلق آلات الحرب هذه تحدّيات جديدة حول صورة الذات التي يملكها المحاربون الذكور حول أنفسهم داخل القوات المسلحة مقارنة بالحروب التقليدية التي تتطلّب القوّة والمهارات الجسدية والبطولة والحضور في الميدان. لذلك يتمّ ربط مُشغّلي الطائرات بدون طيار بالمواقف النمطية للأنوثة. ينشأ هذا التأنيث الرمزي من التشابه الحاصل بين حالة هؤلاء الجنود وحالة المدنيين من النساء والأطفال الناتج عن مكوثهم في المقرات العسكرية الآمنة وعدم مشاركتهم الجسدية الفاعلة في المعارك وابتعادهم عن الجبهات، وتحوّلهم بالتالي إلى أرواح يجب حمايتها بواسطة التكنولوجيا العسكرية.

بالتوازي مع ذلك، يمكن أن تخلق هذه المُسيّرات الطائرة توتراً داخل المجتمع العسكري الذكوري التقليدي، حيث تتمّ تنمية روح الزمالة والتضامن غالباً من خلال التجارب العسكرية المشتركة على الأرض. قد يؤدي غياب المخاطر الجسدية المباشرة لمشغّلي الطائرات بدون طيار إلى تنامي الشعور بالفجوة الكبيرة وغياب العدالة بين الجنود الذين ينتشرون على الأرض، والجنود الذين ينفّذون العمليات عن بُعد.

لحسن الحظ، لم تعد المُسيّرات في العقد الأخير حكراً فقط على أميركا وإسرائيل والدول الإمبريالية لتمارس عنجهيتها من السماء على المساكين في الأرض، إذ انتشرت هذه التكنولوجيا عالمياً، وبدأت بلدان عديدة بتصنيع الطائرات بدون طيار واستخدامها ضد مبتكريها ومطوّريها الأصليين، وأصبحت المقاومة سواء في لبنان أو اليمن أو فلسطين تعتمد على هذه المخلوقات التكنولوجية في حربها المستمرة ضد معسكر الشّر المطلق لينقلب السحر على الساحر، ويتجرّع العدو كأس العلقم التي لطالما سقاها الآخرين.

تستدعي الدرون عناصر من الخيال العلمي والديستوبيا حيث تهيمن التكنولوجيا على المجتمع ويسود الحكم التوتاليتاري

«سجادة درون» للفنان التركي خليله التندير ـ 2023

مشيراً إلى أن معظمها لا يستهدف أفراداً محدّدين، بل سلوكيات تُعتبر مشبوهة. هذا النهج في اصطياد البشر، الذي يستند إلى خوارزميات وبيانات رقمية، يفترض وقوع الشر قبل حدوثه فعلاً، لينشأ شكل جديد غير تقليدي من عنف الدولة يجمع بين الخصائص العملية والنظرية لمهام الشرطة والجيش معاً. كذلك، يُحذر شامايو من أسطورة «الحرب النظيفة» التي روّجت لها إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما لمحاربة الإرهاب، مدّعيةً أنّ الدرون هو سلاح إنسانوي أساسه الدقّة وغياب الخسائر الجانبيّة، ويرى أنّ المُسيّرات تحوّلت إلى آلات للقتل والإبادة، مشكّكاً في شرعية استخدامها حتى في حالات المراقبة والوقاية والحماية.

من جهة أخرى، تحمل المُسيّرات العسكرية رمزية معقّدة تستحضر القوّة التكنولوجية والجدل الأخلاقي في آن معاً. غالباً ما يتمّ ربطها بمسألة المراقبة المستمرة والتجسّس على الأفراد والجماعات، مستدعيةً بالتالي عناصر من الخيال العلمي المظلم والديستوبيا حيث تهيمن التكنولوجيا على كل مفاصل المجتمع ويسود الحكم التوتاليتاري. بالتوازي مع ذلك، تثير الطائرات بدون طيار مقارنات مع المخلوقات الأسطورية مثل «طائر الأرغوس» في الميثولوجيا اليونانية الذي يملك مئة عين نصفها يظل مفتوحاً دائماً. إنه رمز لليقظة والحذر الدائم. تقول الأسطورة إنّ هيرا ملكة الآلهة كلّفت الأرغوس بمراقبة «لو» عشيقة زوجها زيوس. وعندما علم هذا الأخير بتجسّس هيرا عليه، غضب

بيان أدونيس والغرب المتوحّش

سامي سماحة

أعجب من المفكّر الذي ملأت الدنيا إبداعاته الأدبية، وصار له كرسي في كل مركز إبداعي في العالم واستطاع تسجيل حضوره بكل اللغات. أعجب من هذا الكبير الذي لم تستطع السنون أن تخطف منه وهج الإبداع إصراره على قراءة التاريخ بخلفية العالم الإسلامي والغرب. يكتب كمن يريد إصلاح العالم الإسلامي، وليس كمن يريد إنشاء الدولة الحديثة. لا شك في أنّنا نشكل الجزء الأساسي من مشكلة الأمة والعالم العربي، لكن هذا لا يمنعنا من الإشارة إلى دور الولايات المتحدة راعية الإرهاب في العالم التي قال عنها إنّها جحيم العالم، وإلى فرنسا المقيم فيها التي صانت قوانينها دولة العدو أكثر مما صانت الدولة الفرنسية، وإلى ألمانيا التي اشترطت لنيل جواز سفرها الاعتراف بدولة العدو في فلسطين ليطالب بصورة جديدة للإسلام والمسلمين ولا يدين وجه هذا الغرب المتوحّش.

ولا أعرف لماذا يُصرّ على استحضار الإسلام بوجهيْه السياسي عند عمر بن الخطاب، والثقافي والقيم الروحية عند علي بن أبي طالب. ومن دون إنذار يلغي المسافة الفاصلة بين الرجلين والزمن الحاضر، وينتقل ليتحدث عن إسلام اليوم، ويمرّ على الحقبتين الأموية والعباسية مرور الكرام. يكتب عن القطيعة بين الإسلام والمسلمين، وعن القطيعة بين الإبداع والمسلمين التي اكتملت، وينعى العالم الإسلام الثقافي، ويبشّر بأنه أصبح «مجرد سلطة ومجرد ثكنة ومجرد جهاد للحماية والدفاع والهجوم أفراداً وجماعات وفقاً لمصالح السلطة مع الغرب». يتابع في بيانه: «لم يقدر المسلمون العرب على مدى أكثر من أربعة عشر قرناً أن يؤسّسوا دولة واحدة بالمعنى الحديث، ودولة مواطنة يتساوى فيها الجميع» (الأخبار 2023/12/4). يطالب المسلمين العرب بتأسيس دولة حديثة على طراز دولة اليوم قبل أربعة عشر قرناً. كأنّ الدولتين الأموية والعباسية ليستا من أهم الدول في العالم في زمنهما وليستا من تاريخ ما يزعمه أنّه العالم الإسلامي.

لماذا يصرّ على قراءة العالم العربي بالصورة الإسلامية المحمدية؟ ولماذا يريد مقارنة العالم العربي بوجهه الديني المحمدي مع الغرب من دون أن يُطلق عليه الصفة الدينية، ولا أن يتذكّر الحروب الدينية التي شهدتها أوروبا وفي طليعتها حرب المئة عام ولا يتذكّر حالة الانحطاط التي عاشها الغرب وفي مقدّمتها صكوك الغفران؟

لماذا لا يتذكّر أنّ الولايات المتحدة الأميركية هي ابنة أوروبا التي أبادت هجراتها إلى أميركا السكان الأصليين وسيطرت على أملاكهم من أراضٍ وبيوت؟

لماذا يُستحضر علي وعمر وإبداعات الشعراء والأدباء في الحقبات الأموية والعباسية والأندلسية ولا يستحضر أولئك المبدعين في بلادنا في زمن العثملة ومن ثم الفرنسة والأنكلزة والأمركة؟

بلادنا ليست بعاقر، فالبلاد التي أنجبت أسطورة أدونيس وأنطون سعاده، أنجبت مئات المبدعين في كل مجالات العلوم والأدب والفن والفلسفة. غريب أمرك أيها الكبير، تدعو في العنوان إلى صورة جديدة للمسلمين والإسلام، ويظهر من سياق المقالة أنك تدعو إلى إسلام محمد وعلي وعمر بن الخطاب ومن ثم تصف المسلمين بأنهم أشلاء وأنقاض وأدوات كلهم تابعون، فأي صورة تريدها للمسلمين: صورة الدولة الإسلامية العربية أم صورة الدولة الإسلامية العالمية أم صور الدول الإسلامية في الأمم؟ وهل يمكن لتلك الأشلاء التي تتحدث عنها أن تقيم دولةً؟ وهل صحيح يا أدونيس أننا بحاجة إلى صورة جديدة للمسلمين؟ أم أننا بحاجة إلى إنشاء الدولة الجديدة التي تقوم على رسالة جديدة إلى العالم والكون والفن؟

لفتني كلامك عن الفكر الديني المسيحي الحديث والفكر الديني اليهودي الحديث وتأخذ على المسلمين أنهم لم يوجدوا فكراً دينياً إسلامياً حديثاً.

ليتك يا أدونيس كتبت لنا عن الدين المسيحي الحديث في الغرب ودور هذا الدين في نشوء الدولة الحديثة من وجهة نظرك في الغرب والعالم بشكل عام، إذا كنت تقصد فصل الدين عن الدولة والعلمنة، فهذا إقصاء للدين من المجتمع وليس تنشيطاً له. ليس الدين المسيحي الحديث وراء حركة التطور العلمي في الغرب، بل هو نشوء الدول القومية التي عرفت مصالح الشعوب وعرفت كيف تتعامل مع بعضها لمصلحة هذه الشعوب، ولم يكن آخرها السوق الأوروبية المشتركة ولا عشرات المؤسسات المشتركة التي تعرفها وقد تكون عضواً في بعضها. الأديان يا أدونيس لا تقبل الحداثة، فهي «كلام الله على الأرض» وأنت تعلم أن كلام الله عند المسلمين لا يُناقش، فعندهم شرع الإسلام بحلاله وحرامه باقٍ إلى يوم قيام القيامة.

أما عن الحداثة في الفكر الديني اليهودي، فهذا كلام ليس بمستغرب فقط، بل هو مدانٌ أيضاً. إن كنت تقصد أنّ الديانة اليهودية تطورت من الإصرار على ملكية القبر لزوجة أبرام إلى ملكية الأوطان وطرد الناس من أراضيهم وبيوتهم، وإن كنت تقصد أنّ السامية أصبحت عقدة نفسية عند أمم العالم ودفعت الغرب إلى الاعتماد عليها عبر إقامة الدولة اليهودية في فلسطين لتحقيق مصالحه في إضعافنا وإتاحة الفرص له لاستغلال كل الموارد الطبيعية في بلادنا والعالم العربي، إن كنت تقصد أنّ الفكر الديني اليهودي استطاع خلق المسيحية الصهيونية، فأنت بذلك محقّ. نعم، فقد ظهرت حداثة الفكر الديني اليهودي في احتلال فلسطين وفي مشروع إبادة الفلسطينيين اليوم في حربهم على غزة والضفة والقدس وكل المدن والقرى الفلسطينية. أخبرنا عن مساهمة الفكر الديني اليهودي الحديث في شأن من شؤون الحياة. وهل نحن بحاجة إلى فكر ديني إسلامي محمدي حديث أو إلى فكر حديث؟ ثم مَن تقصد بالأنظمة العربية الإسلامية؟ لماذا لم تقل إنّها السعودية وقطر والإمارات ومصر والمغرب ومعظم دول الجامعة العربية؟ ما هي قضايا المصير الإسلامي؟ هل هي كما ذكرت حجاب المرأة الظاهر وحجاب الرجل الخفي؟ أم أنها قضية نهوض العالم العربي الذي يجب أن يتخلّى عن الإسلام كدولة وعقيدة اجتماعية ويكتفي بأنها علاقة فردية بين الفرد والدين الذي يختاره أو وُلد عليه؟

خالد حوراني، «ناصر» (زيت على كانفاس ــ 87 × 68 سنتم ــ 2022)

لماذا عليك يا أدونيس أن تجعل من فلسطين قضية عربية إسلامية؟ كأنك تجهل تاريخ الحرب في فلسطين منذ جيش الإنقاذ الذي كانت مهمته تسليم فلسطين إلى اليهود، إلى مشاريع التطبيع وما بينهما من اتفاقيات اقتصادية وسياسية ومعاهدات؟ وتسأل عن الارتباط العضوي كأنك لا تعلم أن هذه الأنظمة فراخ لا تكبر في قن دجاج بناه الأجنبي. خسرنا فلسطين في حرب النكبة لتنازل الأمة السورية عن إعلان حصرية التعاطي معها وتحويلها إلى قضية عربية إسلامية. يحق لك وأنت على مشارف النصف الثاني من التسعين أن تتحدث عن قضية الإنسان لا عن قضية الأمة وقضية الإنسان المجتمع.

أؤكد لك يا أدونيس أنه انتهى زمن عالم الإسلام العربي مع نهاية الخلافة العباسية، مع أننا عشنا مفاعيله التي قتلت الحياة فينا في زمن حقبة العثملة، ولأن الإسلام الذي تروق لك صورته كان إسلام دمشق وبغداد وطليطلة، وأنه لن يعود إسلام محمد وعمر وعلي مهما حاول المسلمون، ولو لم يخرج الإسلام من مكة إلى دمشق وبغداد لانتشرت الرسالة الإسلامية كما انتشرت رسائل كثير من الأنبياء. لا شك في أنّ الإسلام المحمدي الذي أنشأ دولته في دمشق ومن ثم في بغداد، هو حقبة من تاريخ البلاد مسبوقة بحقب وملحوقة بحقب. وهاتان الحقبتان الأموية والعباسية عبّر الشاعر أحمد شوقي عن الترابط بينهما ببيت من الشعر في قصيدته «قم ناج جلّق وانشد رسم من بانوا»:

لولا دمشق ما كانت طليطلة/ ولا زهت ببني العباس بغدان.

الإسلام حقبة من حقب التاريخ، وليس هو تاريخ الأمم، ولا هو هذه الأمم التي يتواجد فيها مسلمون. وليس المطلوب أن يستمرّ الإسلام كعقيدة اجتماعية ودول في هذه الأمم. يجب الاعتراف بأنه لم تعد هناك دول إسلامية منذ انتهت الخلافة العباسية والدولة الفاطمية، وأن المنطقة ومنها سورية الطبيعية والأمم العربية، دخلت في حقب متعددة آخرها حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأنّ علينا أن ننظر إلى هذه الحقبة ليس من منظار العودة إلى استحضار الدولة الإسلامية الحديثة، بل استحضار الدولة الحديثة التي يكون على عاتقها مواجهة الغرب الذي لم يبن منه للأمم والشعوب سوى حروب الإبادة والتدمير، ولم يبن منه سوى السيطرة على حريات الشعوب حيث استطاع إلى ذلك سبيلاً، وإشعال الحروب ووضع اليد على الموارد الطبيعية. لذلك علينا الدعوة إلى إقامة الدولة القومية الاجتماعية التي تحمل الرسالة الجديدة إلى الحياة والكون والفن. أليس السبب في الذي نحن عليه هذا الغرب الذي أبهر كثيراً من المثقفين والمفكرين ولا يزال يبهر بعضهم حتى يومنا؟

هذا الغرب حاقد، لم تشف غليله همجية الحروب الصليبية التي كان يريد لها أن تفعل بنا ما فعله في ما بعد بهنود أميركا، واستاء جداً من هزيمته وعودته منكوسة راياته وحفظ ما حصل له في حطين في ذاكرته، وأظهر حقده عندما عاد خلال الحرب العالمية الأولى ووقف الجنرال غورو على قبر صلاح الدين وقال له: «ها قد عدنا يا صلاح الدين».

إلى أين عادوا؟ وماذا لهم عندنا من حقوق؟ نعم هذا هو الغرب الذي يريدنا أن نواجهه بصورة جديدة للإسلام والمسلمين. عندما عادوا، لم يكن في بالهم سوى فكرة واحدة هي البقاء في بلادنا إلى الأبد بصورة مباشرة. وإذا تعذّر بصورة غير مباشرة، ولم يخفوا هذا الحلم بل أعلنوه على الملأ.

كتب أنطون سعاده في مقالته «الإمبراطورية الإفرنسية الشرقية»: «ولما رأى ميلران وبريان أنهما عاجزان عن إبقاء كيليكية، أخذا يصرّحان أنهما لم يقصدا الاستيلاء عليها، أو البقاء فيها على الإطلاق لأن البلاد ليست في حاجة إلى حمايتهما. أما سورية، فإنهما سيبقيان فيها إلى الأبد لأنهما لو تركاها لذهبت صروح الإمبراطورية التي أشادها كليمنصو». كليمنصو هذا الذي لا يخجل الكثير من شعبنا أن يكون له في بيروت شارع باسمه. وقبل أن يغادر جيشهم البلاد، أهدوا كيليكية إلى الأتراك.

لا يرى أنهم ما زالوا في بلادنا كجرذان يقطعون جذور كل شجرة طيبة. ومن أعظم الأشجار التي قطعوا جذعها ويقطعون كل يوم جذورها، على أمل أن لا يكون شيء منها في هذه البلاد أنطون سعادة. ليس الحل لمواجهة الغرب بتغيير صورة الإسلام والمسلمين. الحل يا أدونيس هو بإقامة الدولة القومية الاجتماعية الحديثة وجبهة العالم العربي وحمل رسالة سورية الجديدة التي كتبها زعيمنا وزعيمك أنطون سعادة التي هي النظرة الجديدة إلى الحياة والكون والفن. لنشوء الدولة الحديثة في بلادنا، نحتاج إلى الكتابة عن عقبتين أساسيتين: الأولى قراءة التاريخ كمصدر نستمدّ منه قوتنا، والثانية دور الغرب في إجهاض مشاريع إنشاء الدولة الحديثة في بلادنا.

طوفان الأقصى

في وقت يُمعن فيه العدو في كمّ الأفواه واستهداف الصحافيين للتعتيم على فظائعه المتواصلة منذ أكثر من 70 يوماً، برزت إلى الواجهة معلومات تُشير إلى مسؤولية القاهرة عن عدم تمكّن الإعلام الغربي من عبور رفح

تصريحات تنفي ووقائع تؤكّد...

مصر تمنع الصحافيين من دخول غزة؟

(محمد نهاد علم الدين)

القاهرة ـ **علاء عمر**

هناك سرّ ما في معبر رفح الذي يكاد يكون المدخل الوحيد لقطاع غزة والذي تتحكم فيه مصر وإسرائيل. ويا ليته قادر على الكلام ليُخبرنا عن المسؤول عن الخروج والدخول! تصرّ المحروسة على القول إنّ المعبر مفتوح من جانبها ولم يُغلق منذ بداية حرب الإبادة الإسرائيلية في تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضي، لكن المرور منه يتطلب موافقة إسرائيلية للوصول إلى الجانب الآخر، وبالتالي ليس بإمكان مصر توصيل المساعدات الكافية أو إدخال الصحافيين الأجانب طالما أنّ الاحتلال لا يرغب في ذلك. في المقابل، يتهم الإسرائيليون مصر دائماً بأنّها تغلق المعبر وتمنع الحركة عبره. وعلى الرغم من أنّ وزير الخارجية المصري سامح شكري والرئيس عبد الفتاح السيسي أكدا مراراً أنّ المعبر مفتوح وأنّ التعنّت الإسرائيلي هو السبب في بطء دخول المساعدات وغيرها، إلا أنّ تحميل العدو الدائم للمسؤولية لمصر يُعدّ سابقة تجعل تصديق أيّاً من الجانبين صعباً بعد مرور أكثر من 70 يوماً على العدوان الهمجي على القطاع الذي يعيش مأساة إنسانية تتفاقم على مدار الساعة.

في هذا السياق، جاء تقرير «مراسلون بلا حدود» ليُحرج الحكومة المصرية، إذ قالت المنظمة إنّ مصر ترفض منح الصحافيين الأجانب تصاريح دخول إلى غزة بذريعة «ضرورة الحصول على موافقات من إسرائيل». واستندت «مراسلون بلا حدود» في اتهامها لمصر إلى شهادات إعلاميين موجودين في القاهرة حالياً أكدوا أنّ مصر طلبت منهم التواصل مع الجانب الإسرائيلي لأخذ موافقته على الدخول إلى غزة. غير أنّ المتحدثة إلى الصحافة الإسرائيلية اعتبرت أنّ الحصول على تصريح دخول لمعبر لا يقع تحت السيطرة الإسرائيلية يعطيها انطباعاً بأنّ ما تقوله المحروسة «مجرّد ذريعة لدفع الصحافيين إلى الدوران في حلقات مفرغة». وأمام هذين الموقفين، يتوه الخبر اليقين!

ولأنّ غزة بحاجة إلى كل كلمة يمكن أن تُكتب عنها وسط حرب إبادة وتطهير عرقي وتهجير غير مسبوقة، ولأنّ العدو يعمل على نسف كلّ مقوّمات العيش في القطاع حتى بعد انتهاء العدوان، رأى رئيس مكتب التحقيقات في «مراسلون بلا حدود» أنّ إسرائيل ومصر تتقاذفان المسؤولية عن منع المرور من معبر رفح لأنّه لدى «الحكومتين مصالح مشتركة في منع التغطية الإعلامية لما يحدث».

لا مجال للاختلاف حول ضرورة نقل الصورة من قلب غزة، وخصوصاً عبر الإعلام الأجنبي. ما زلنا نذكر كيف حصد ضحايا حتى القنبلة الذرية في هيروشيما تعاطفاً شعبياً أميركياً وحظي بعضهم بفرص علاج في الولايات المتحدة، بعدما دخلت وسائل الإعلام إلى المدينة اليابانية التي نكبتها أميركا. صحيح أنّ الأخيرة لم تُحاسب على جريمتها أو تعتذر عنها على الأقلّ، غير أنّه لا يمكن إنكار الدور البارز الذي لعبته الميديا في تسليط الضوء على بشاعة ومدى وحشية ما اقترفته. وفي وقت تعمد فيه آلة الحرب الإسرائيلية إلى كمّ كلّ الأفواه التي تنقل صورتها القذرة إلى العالم، وفيما أقفل عدّاد الشهداء الإعلاميين في القطاع حتى كتابة هذه السطور على 92، تأتي أهمية وجود المزيد من المنابر على الأرض في فلسطين، ولا سيّما أنّ الغالبية العظمى من الصحافيين الأجانب بلدانهم متواطئة مع إسرائيل في فظائعها المتواصلة منذ السابع من تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضي. ويأتي ذلك وسط حملات بروباغندا لتضليل الرأي العام العالمي أثبتت فشلها مراراً.

طلب 67 مراسلاً أجنبياً دخول معبر رفح المصري الذي يُبنى في أعقاب اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في عام 1979، في رسالة إلى المتحدث باسم الحكومة المصرية ومدير «المركز الصحافي للإعلام الأجنبي»، لكنّ أيّاً منهم لم يتلقَّ رداً حتى كتابة هذه السطور، فيما لا أحد يعرف السبب.

رئيس «الهيئة العامة للاستعلامات» (الجهة الرسمية المنوط بها الموافقة على إعطاء تصاريح عمل للصحافيين الأجانب في مصر)، ضياء رشوان، قال في نهاية تشرين الأوّل الماضي إنّ بلاده «تخشى على حياة الصحافيين على الجانب الآخر من المعبر» لذا تمنع دخولهم إلى القطاع. الحديث العائد إلى نهاية تشرين الأوّل الماضي، ما زال قائماً حتى الآن فيما يمثّل اعترافاً مصرياً رسمياً بمنع دخول الإعلاميين.

على خط موازٍ، خرجت في الأيام الماضية أحاديث كثيرة حول الموضوع على لسان ضياء رشوان، المقرّب من الحكومة. العلاقة الوثيقة بينه وبين الجهات الرسمية تعود إلى عوامل عدّة، إذ أدار أخيراً الحوار الوطني مع فئات كثيرة من المجتمع المصري، كما سمحت له رئاسة الجمهورية تسجيل سابقة والجمع بين منصبَي نقيب الصحافيين المصريين (انتخابات) ورئيس «الهيئة العامة للاستعلامات» (تعيين) منذ عام 2012 وحتى انتهاء فترته كنقيب وانتخاب خالد البلشي خلفاً له.

ورغم أنّ موقع «الهيئة العامة للاستعلامات» الإلكتروني يُشير إلى أنّ مهمّة رشوان هي «تقديم التسهيلات الإعلامية الممكنة للصحافيين والمراسلين الأجانب المقيمين والزائرين في مصر، بكون الهيئة الجهة الإعلامية المصرية الرسمية المشرفة على عمل المراسلين الأجانب، وتُسهم في إنجاح رسالتهم الإعلامية، بما يحقّق مردوداً إعلامياً إيجابياً»، لكن الرجل يعمل على التأكيد الدائم أنّ الهيئة «ستواصل الاستجابة لطلبات المراسلين الذين يرغبون في الحصول على المزيد من المعلومات عن الجهود المصرية». كما أنّه يقول دائماً إنّه يساعد في وصول الصحافيين الأجانب إلى الجانب المصري من معبر رفح، أي إنّ المعلومات عن جهود مصر متاحة، وإذا كان الصحافي الأجنبي يرغب في زيارة المعبر فقط من الجانب المصري فالهيئة تنظّم ما يشبه الرحلات إلى هناك، لينقل الإعلاميون حول العالم «جهود مصر» الرامية إلى «إنقاذ غزة». إلا أنّه لا القاهرة ولا ضياء يعتبران أنّ دخول صحافي ما إلى القطاع يوثّق بكاميرته أو صورته جرائم الحرب الإسرائيلية مسألة توازي «الجهود المصرية» التي يُرحّب بالحديث عنها ليل نهار. وفي هذه الحالة، يكون الصحافي مرحّباً به لزيارة المعبر في رحلة سياحية دأبت المحروسة أخيراً على تنظيم مثيلات لها للإعلاميين المصريين.

> تلقّى المصريون 67 طلب دخول من مراسلين أجانب

لا ضوء في آخر النفق

في اليوم الـ 71 وبعد حوالى 54 يوماً من دخوله القطاع، وبعد قتل جنود الاحتلال ثلاثة أسرى إسرائيليين يحملون الرايات البيضاء في غزة، وبعد اندلاع التظاهرات في الداخل الإسرائيلي نتيجة ما حصل، وسوداوية الأفق بالنسبة إلى قادة الاحتلال، وجد العدوّ اليائس الباحث عن صورة نصر نفقاً للمقاومة الفلسطينية في شمال القطاع على الحدود مع الكيان الغاصب. وصفه الاحتلال بأنّه أكبر نفق هجومي لـ «حماس» على الإطلاق في شمال قطاع غزة بالقرب من معبر «إيريز» الحدودي مع إسرائيل، وهو جزء ممّا أطلقت عليه القوات الإسرائيلية اسم «مترو غزة» ويمتد لنحو أربعة كيلومترات بعرض حوالى ثلاثة أمتار ويصل عمقه إلى خمسين متراً في بعض المناطق، وهو عبارة عن شبكة معقّدة تحت الأرض وتنافس تعقيد مترو أنفاق لندن.

وفقاً لقوات الاحتلال، يُعدّ النفق جزءاً من «مشروع يقوده محمد السنوار، شقيق زعيم حركة «حماس» في قطاع غزة يحيى السنوار». ويضم فروعاً وتقاطعات عدّة مثل السكك الحديد وأسلاك كهرباء واتصالات، فيما يحتوي أيضاً على أبواب مقاومة للانفجار مصمّمة لمنع قوات الاحتلال من الدخول. وتُشير البنية التحتية الواسعة إلى مستوى من التطوّر في البناء كما تدعم تأكيد الاحتلال أنّ هذه ليست مجرّد أنفاق بل «مدينة إرهابية». جُهّز نظام الأنفاق الذي أُطلق عليه اسم «أنفاق السنوار»، بمسارات السكك الحديد على هيئة الموجودة في مناجم التعدين تمتد لمسافة أربعة كيلومترات، ما يسهّل حركة المواد والعمال داخل شبكة تحت الأرض. وشدّد المتحدث باسم قوات الاحتلال، دانيال هغاري، على حجم الاكتشاف قائلاً: «إنّه ليس نفقاً؛ إنّها مدينة. مدينة إرهابية حفرتها حماس». وأضاف أنّهم بصدد كشف «ثلاثة أنفاق أخرى على الأقل ذات حجم مماثل في غزة».

ونشر الصهاينة صوراً ولقطات للنفق الضخم. والأهم من ذلك، أنّ عرض النفق يشير إلى احتمال استخدامه في هجوم بالمركبات ضد المستعمرات الحدودية لغزة، وفقاً للعقيد حاييم كوهين، قائد اللواء الشمالي في فرقة غزة. الكشف عن النفق في هذا التوقيت يثير تساؤلات عدّة حول الاستخبارات الإسرائيلية وفقاً لصحيفة «فايننشال تايمز». فعلاً، نفق بهذا الحجم والتعقيد، كان تحت أعينهم مباشرة، يبعد 400 متر من معبر «إيريز». أين كل تكنولوجيا الرصد والرقابة وأجهزة التحسّس والاستشعار والتنصّت؟ وأين هذا العملاق والحصن التكنولوجي؟ فشل كبير لا يمكن تصوّره. ثم إنّ «حماس» كانت قد قالت إنّها بنت 500 كيلومتر من الأنفاق. أي بعد كلّ هذا القصف والدمار ومليارات الدولارات التي تُصرف في سبيل القضاء على المقاومة الفلسطينية، وبعد أكثر من شهرين، وجدت قوات الاحتلال نفقاً بطول 4 من أصل 500 كيلومتر من الأنفاق. مهزلة جيش بائس يبحث عن ضوء في آخر النفق، ليكتشف أنّه تورّط في مستنقع غزة. ورطة تتعاظم بسبب مكابرة الحكومة اليمينية المتطرفة، وعلى رأسها بنيامين نتنياهو، الذي يؤجّل موعد هزيمته السياسية عبر تصدير مشكلاته الداخلية عبر الحرب. وهو فعلياً يكسب أياماً لكن على حساب تعظيم الورطة. فما على المقاومة الفلسطينية سوى الصمود، في حين على الاحتلال كسر «حماس»، وهذا لن يحصل أبداً. ونقلت صحيفة «فايننشال تايمز» عن مسؤول إسرائيلي قوله إنّ تدمير أنفاق غزة «أشبه بالخيال العلمي»، كاشفاً أنّ تل أبيب تلقّت مساعدة أميركية قدرها 320 مليون دولار مخصّصة لتقنيات مكافحة الأنفاق لكن من دون جدوى.

في جولة على الإعلام الغربي، بدا لافتاً عدم تعظيمه للاكتشاف «الجلل». بعض الميديا الأجنبية، مثل شبكة «سي إن إن»، استخدمت مصطلحات مثل «زعم» في إطار حديثها عن قوّات الاحتلال. وفي السياق نفسه، قدّم المحلل العسكري لـ «سي إن إن»، الجنرال الأميركي المتقاعد مارك هيرتلينغ، تحليلاً يكشف بُعداً آخر من نتائج الكشف الجديد. فقد قال إنّ النفق يوضح صعوبة المعركة التي تخوضها قوات الاحتلال وإنّ وجود مثل تلك الأنفاق في كلّ غزة يعني أنّ المهمة البرية الإسرائيلية ليست سهلة، وإنّ الصهاينة بحاجة لاستكمال غاراتهم الجوية العنيفة على القطاع. وهو ما يتعارض مع مطالبات واشنطن المتكرّرة بتحييد المدنيين والاكتفاء بقصف أهداف محدّدة. بالتالي، يأتي الكشف عن النفق بمثابة حجة إسرائيلية لاستمرار القصف الوحشي والذي يُراد منه تطهير غزة وإبادة شعبها وتهجيرهم.

في عام 2013، نظّمت «إسرائيل» حملة إعلامية كبيرة عندما اكتشفت ما وصفته في ذلك الوقت بأنّه «أكبر نفق» بنته «كتائب القسام». كان طوله يبلغ نحو 2,5 كلم وعمقه يصل إلى 20 متراً، وكان يحتوي على شبكة اتصالات وكهرباء. وامتد النفق داخل أراضي قطاع غزة لمسافة تصل إلى 700 متر. حينها، خرج وزير الحرب السابق، موشيه يعالون، معلناً أنّ النفق يبدأ من مدينة خان يونس جنوب القطاع وينتهي في حقل زراعي في كيبوتس العين الثالثة. وأظهرت قوات الاحتلال صوراً للنفق الضخم، وقالت إنه كان مجهّزاً بالسكة الحديد الخفيفة وعربات نقل سريعة وفتحات جانبية. لكن ما الذي تغيّر منذ ذلك الاكتشاف؟ لا شيء! لم يؤثّر الأمر على قدرات المقاومة الفلسطينية ولا على جهوزيّتها وقوّتها. بالعودة إلى النفق الحالي، وفي إطار اللعبة الإعلامية التي تسجّل فيها المقاومة الفلسطينية تفوّقاً على الصهاينة، توجّهت «القسام» عبر حسابها على تليغرام، أمس الإثنين، إلى الاحتلال بالقول: «لقد وصلت متأخراً... المهمة أُنجزت»، قبل أن ترفق المنشور بفيديو يضمّ مشاهد من عملية «طوفان الأقصى». في إشارة إلى أنّ النفق المُكتشف أخيراً أنهى المهمة المطلوبة منه في السابع من تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضي. أي إنّ كلّ العراضة الإعلامية التي قادتها قوّات الاحتلال ووزير الحرب يؤاف غالانت بقصف أهداف محدّدة، بالتالي، يأتي الكشف عن النفق بمثابة حجة إسرائيلية

> بدا لافتاً عدم تعظيم الميديا الغربية للاكتشاف «الجلل»

نانسي «صاحبة واجب»... هل قلتم إبادة؟

زينة حداد

«لم تتحرّك مشاعر نانسي عجرم تجاه آلاف الشهداء الأطفال الذين سقطوا في غزة، لكنّ وفاة الأمير الكويتي دفعتها إلى إلغاء نشاطاتها الفنية». فعلاً إنّها صاحبة واجب». عبارة كتبها أحد الناشطين على منصة X، مهاجماً المغنية اللبنانية التي أعلنت إلغاء سهرتها التي كانت مقرّرة مساء السبت الماضي ضمن مهرجان «ميدل بيست» الذي افتُتح أخيراً ويُقام على هامش «موسم الرياض»، حداداً على الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح.

فبُعيد الإعلان عن رحيل الأمير الكويتي، غرّدت صاحبة أغنية «آه ونص» على X مقدّمةً التعازي إلى الشعب الكويتي، قبل أن ينشر مكتبها الإعلامي بياناً على السوشال ميديا يُفيد بأنّها اعتذرت عن عدم المشاركة في «ميدل بيست»، لـ «مشاركة الشعب الكويتي مصابهم الأليم». وأضاف البيان: «نانسي تعتذر من إدارة المهرجان الذي تحترمه، ومن الجمهور السعودي الذي تحبّ وتقدّر، وتُعرب عن أملها بلقائهم قريباً معهم في ظروف أفضل».

من جانبهم، أعلن القائمون على «ميدل بيست» تأجيل حفلاته الغنائية لمدة ثلاثة أيام حداداً على الأمير الكويتي الذي رحل عن عمر ناهز الـ 86 عاماً. خطوة تبرز مدى «إنسانية» المملكة التي لم يرف لها جفن منذ بداية حرب الإبادة الإسرائيلية على غزّة منذ السابع من تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضي، وواصلت أنشطتها الترفيهية وفقاً للجدول المقرّر.

صحيح أنّ نانسي ليست الوحيدة التي كانت حاضرة في سهرات «ميديل بيست»، لكنّ التعليقات السلبية كانت من نصيب المغنية اللبنانية على اعتبار أنّها لم تعتذر عن أيّ حفلة حداداً على الشهداء الذين سقوا تراب غزّة وجنوب لبنان. بل على العكس، بقي برنامجها الفنّي مزدحماً في الرياض منذ بدء العدوان الإسرائيلي. ورأى معلّقون أنّ صور أطفال فلسطين لم تحرّك مشاعر الأمومة لدى المغنية ولم تدفعها إلى التوقّف عن إحياء الحفلات، بينما ألهاها رحيل الأمير الكويتي وأجبرها على تجميد نشاطها الفنّي.

بالعودة قليلاً إلى الوراء، لم تترك نانسي مناسبة فنية أقيمت في السعودية في الأشهر الثلاثة الماضية، إلا وشاركت فيها. حضرت بكامل أناقتها وتنقّلت بين المسارح، متجاهلة ما يحدث في غزة أو في جنوب لبنان. فمن المعروف أنّ صاحبة أغنية «تيجي ننبسط» تعتبر من الفنانات المدلّلات لدى رئيس مجلس إدارة «الهيئة العامة للترفيه» في المملكة، تركي آل الشيخ الذي يصرّ على مشاركتها في غالبية الحفلات التي تشهدها الرياض.

وفي بداية العدوان على غزة، أقام «أبو ناصر» سهرة افتتاح «موسم الرياض» بنسخته الحالية (الأخبار 2023/10/30). يومها، حضرت نانسي والتقطت صورة مع نجم كرة القدم البرتغالي ومهاجم نادي «النصر» السعودي كريستيانو رونالدو وحبيبته جورجينا رودريغز. كما لبّت عجرم دعوة «جناب المستشار» للغناء في «موسم الرياض» ضمن سهرة «روائع بليغ حمدي» التي شاركت فيها السورية أصالة نصري، والمصريتين مي فاروق وأنغام، والتونسي صابر الرباعي، والعراقي ماجد المهندس. هذا ليس كل شيء. حضرت نانسي إحدى ليالي «مهرجان البحر الأحمر السينمائي» الذي أقيم أخيراً في جدة، وقدّمت وصلة فنية حرصت فيها على الرقص والفرفشة.

علماً أنّ عجرم ليست الوحيدة التي تنفّذ أوامر تركي آل الشيخ بحضور المهرجانات الفنية في الرياض من دون الالتفات إلى العدوان على غزة أو الإشارة إليه. فكذلك الحال بالنسبة إلى مواطنتها إليسا التي أحيت سهرات كثيرة متجاهلة الإبادة التي تُرتكب في حقّ الفلسطينيين، إلى جانب أصالة نصري التي بات اسمها مرتبطاً بالحفلات السعودية. ويترافق هذا مع سياسة النفاق التي تتّبعها غالبية الفنانين العرب الذين يعبّرون عن حزنهم «الخجول» على أطفال غزة عبر السوشال ميديا، بينما يشعلون الأجواء في حفلات السعودية التي تضجّ فرحاً ورقصاً، إلى درجة دفعت البعض إلى القول إنّ مهرجانات الرياض هذا العام «ترقص على جثث أطفال غزة».

شاركت المغنية اللبنانية في كلّ المناسبات الفنية التي أقيمت في السعودية أخيراً

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 19 كانون الأول 2023 العدد 5089

صورة وخبر

في أحد أيام بوسطن الباردة، تجمّع الآلاف، يوم الأحد الماضي، في المدينة الأميركية وتردّدت أصواتهم في الشوارع مطالبين بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة الذي مزّقته حرب الإبادة الإسرائيلية. وأعرب المتظاهرون عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني، داعين إلى وضع حدٍّ لدائرة العنف المتصاعدة التي تتسبّب في خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. كانت تظاهرة بوسطن جزءاً من موجة احتجاجات أكبر على مستوى البلاد، عكست القلق من استمرار الدعم الأميركي غير المشروط للاحتلال في عدوانه الهجمي. (جوزيف بريزيوزو ـ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليل

نتحدّث عن الصهيونيّة العربيّة، لكن ليس هناك من حركة عربيّة حقيقيّة تعتنق الصهيونيّة. هناك أصوات وكتّاب يلهجون بحمد الأجندة الصهيونيّة، صراحةً أو مواربةً، لكن كلّ هؤلاء لا يندرجون في نطاق حركة شعبيّة تعبّر عن رأي وازنٍ في العالم العربي. وهؤلاء الأفراد يعملون في نطاق الإعلام الخليجي أو إعلام السّيسي. لا يمكن الحديث عن تيّار صهيوني في المزاج العربي. وهؤلاء الأفراد موجودون أيضاً في داخل سلطة أوسلو. كلّ فكرة محمود عبّاس، منذ أن كان مستشاراً خائباً لعرفات، تكمن في شعار «العين لا تُقاوم المخرز» وأنّ إسرائيل ستنهار من الداخل وما علينا إلا الاستسلام لها وأن ننتظر، كمن ينتظر سقوط الثمرة اليانعة في أوانها. تقوم الصهيونيّة على احتقار العنصر العربي: كيف يمكن لعربيّ أن يؤمن بها إلا إذا كان يحتقر نفسه؟ وهناك دائماً أناس يتربّون على احتقار الذات. وهناك عرب يعملون في منظّمات صهيونيّة في عواصم الغرب. هؤلاء لا يشكّلون تياراً أبداً. حاول هؤلاء اختراق الإعلام الغربي ومراكز الأبحاث لكن فشلوا فشلاً ذريعاً (بسبب غياب الموهبة) فلم يعد أمامهم إلّا العمل في منظّمات صهيونية مقابل أجور محترمة. وينحصر عملهم في ترداد ما يُكتب ويُقال لهم في لغات أجنبيّة وعربيّة. في لبنان، الأمر مختلف لأنّ هناك في الثقافة السياسيّة للبلد (كما في فرع القوميّة الفرعونية عند قلّة في مصر) فكرة أنّ اللبنانيّين (غير المسلمين) هم أعلى مرتبة عرقياً من العرب والمسلمين، وأنّ الحركة الصهيونية هي توأم لفكرة الوطن القومي المسيحي. بعض المسلمين في حركة 14 آذار اعتنقوا الفكرة من دون إدراك العنصر المُهين لهم فيها. هؤلاء يتمنّون الفوز لإسرائيل لأنّ في ذلك خلاصهم من بني جلدتهم. يعوّلون مرّة تلو أخرى، وحرباً تلو أخرى، ولا يحصدون إلّا الخيبة. وصلت الملعقة إلى أفواههم، لكنّ حبيب الشرتوني وفريق المقاومة سحبها منهم. كان النظام السعودي يجنّد كتّاب «الجهاد ضد اليهود»، وهو اليوم يجنّد كتّاب «الجهاد من أجل الصهيونيّة». وبعض الأقلام المخضرمة تتنقّل من جهاد إلى آخر، لعلّنا لا نلاحظ. نلاحظ.

مفكرة

«خيال» تودّع 2023: شتّي يا دنيا... صيصان

تختتم «فرقة مسرح الدمى اللبناني ـ خيال» أنشطتها لعام 2023 بعرض «شتّي يا دنيا... صيصان» (50 د ـ إخراج كريم دكروب) على خشبة «مسرح دوّار الشمس» في 23 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي. يتوجّه العمل إلى الأطفال الذين تُراوح أعمارهم بين 3 و10 سنوات، ويمزج بين التمثيل والرواية وتحريك الدمى. تدور الحكاية حول صوص يخرج من البيضة وحيداً، فينظر حوله ولا يجد غير الغيمة فيناديها: ماما. تحاول الغيمة مساعدته عبر إقناعه بأنّها ليست أمّه، لتبدأ رحلته في البحث عن هويّته وطعامه والعاطفة والحماية بمساعدة الحاضرين. لكنّه يتعرّض للاستغلال ويتم إنقاذه في اللحظة الأخيرة.

«شتّي يا دنيا صيصان»: السبت 23 كانون الأوّل 2023 ـ الساعة الرابعة بعد الظهر ـ «مسرح دوّار الشمس» (الطيونة ـ بيروت). للاستعلام: 01/381290 أو 71/997959

«تسعون» مارون بغدادي... عرض بيروتي

بدعوة من «جمعية السبيل» و«نادي لكلّ الناس»، تحتضن «المكتبة العامة لبلدية بيروت» في مونو، مساء اليوم الثلاثاء، عرضاً لوثائقيّ مارون بغدادي (1950 ـ 1993) «تسعون» (1978 ـ 56 د)، ضمن فعاليات «نادي السينما» لهذا الشهر. الفيلم عبارة عن لقاء مطوّل أجراه بغدادي مع الأديب اللبناني الراحل ميخائيل نعيمة (1889 ـ 1988/ الصورة) حين كان في سنّ التسعين، أجاب فيه الأخير على العديد من الأسئلة التي طرحها عليه السينمائي حول حياته الخاصة وتربيته وأفكاره، فضلاً عن شؤون السياسة والبيئة والجيل اللبناني والحرب والمرأة والطائفية. يبدأ بغدادي من منزل نعيمة في قريته بسكنتا، ثم يصطحبه إلى مدرسته والبساتين وأسواق بيروت المدمّرة وشاطئها. وهي لقاءات صُوّرت عام 1977، بعد سنتين على اندلاع الحرب الأهلية. علماً أنّ بغدادي الذي أحيت بيروت أخيراً ذكرى رحيله الثلاثين، كان قد طلب من مصوّره ومساعده حسن نعماني، اقتطاع 15 دقيقة من العمل لاصطحابها معه إلى السينمائي الأميركي الشهير فرانسيس فورد كوبولا، في المدة التي تدرّب فيها معه. وعُرض ما اقتطعه نعماني مرة واحدة على التلفزيون بعد عام على تصويره. (الصورة: ميخائيل نعيمة ومارون بغدادي في الكواليس)

عرض فيلم «تسعون»: اليوم الثلاثاء ـ الساعة السابعة مساءً ـ «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (مونو ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/664647

ليالي الكارت بلانش: عودة إلى الثمانينيّات

يأخذ عرض «ريلاكس FM ـ ليالي الكارت بلانش» جمهور «مترو المدينة» في رحلة إلى الثمانينيات في 28 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي. يضمّ البرنامج أغنيات لنجوم تلك المرحلة (منى مرعشلي وفريال كريم وغيرهما)، مع استعادة أجواء المرابع الليلية اللبنانية يومها. يشارك في السهرة غناءً كلّ من: إيلي رزق الله، وياسمينا فايد، وكوزيت شديد (الصورة)، وسماح بو المنى. علماً أنّ الأخير سيعزف أيضاً على الأكورديون، بمرافقة الموسيقيين: فرح قدّور (بزق)، وجورج نصّار (غيتار)، وأسامة الخطيب (باص)، وأحمد الخطيب (رق)، ومجدي زين الدين (طبلة). وتتخلّل السهرة إطلالة للراقصة رندا مخول.

«ريلاكس FM ـ ليالي الكارت بلانش»: الخميس 28 كانون الأوّل 2023 ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
03 / 828381 ـ 01 /666314ـ15
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com